عبدالكريم العليوات يتذكر... (1)

طفولة بدأت من المخارقة إلى المدرسة الجعفرية وانقلاب الحال

■ الوسط - محرر فضاءات

□ الزمن لا يشيخ؛ وخصوصاً للذين هم شاهدون عليه. هم يمثلونه في أكثر من قلب وحس إضافي في اللحظات الفارقة والحاسمة. هم ثرمومتر الزمن. تقيس كائناته حيويتها ومعناها وقيمتها من خلال الصعب من المواقف التي سطروا، والخيارات التي لم يترددوا في الانحياز إليها إلا في وعي جمعي، بعيداً عن الفردية وانتخاب المصالح.

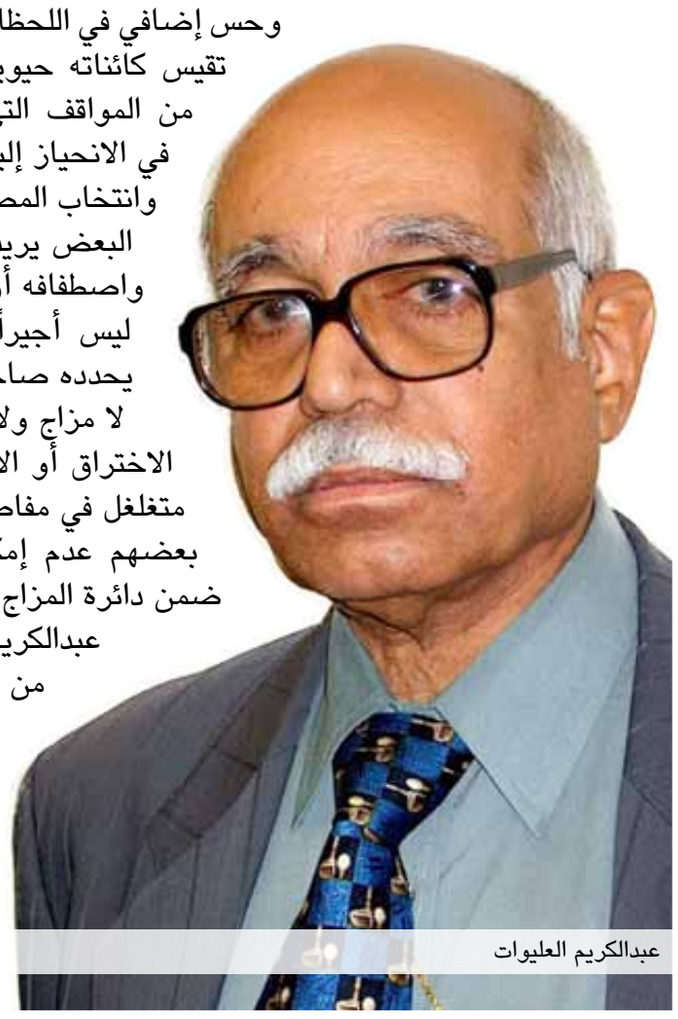
عبدالكريم العليوات

البعض يريد للزمن أن يشيخ ويهرم ضمن شروطه واصطفافه أو حتى مزاجه. ذلك لن يحدث؛ لأن الزمن ليس أجيراً عند أحد بالمياومة أو براتب مقتطع يحدده صاحب مزاج أو وهم.

لا مزاج ولا وهم للزمن. للزمن ذاكرته العصية على الاختراق أو الاستبدال أو حتى محاولة العبث بها. إنه متغلغل في مفاصل التفاصيل التي قد نرى أو قد يصطنع بعضهم عدم إمكانية رؤيتها، وهنا أيضاً تظل المسألة ضمن دائرة المزاج أو الوهم.

عبدالكريم العليوات واحد من شهود مرحلة فاصلة من زمن البحرين، بشراً ومكاناً وأحداثاً وتحولات. وحين يتذكر هنا لا ليذهب في السرد، بقدر ما يذهب في محصلات ذلك السرد.

ولد في العام 1929. والده عبدعلي العليوات، أحد قادة هيئة الاتحاد الوطني في خمسينيات القرن الماضي. التحق بالمدرسة الابتدائية الشرقية، ثم أكمل دراسته الثانوية في مدرسة المنامة بالقسم التجاري. عمل بوظيفة أمين سر في المحكمة الكبرى من العام 1945 ولغاية 1953. أول مدير للمكتبة العامة في المنامة في العام 1948. عضو مجلس إدارة بنك الإسكان لغاية العام 2000. قام مع أخيه فيصل بتأسيس مكتبة تجارية في منتصف خمسينيات القرن الماضي، تحت مسمى «مكتبة الأندلس» ثم تحت اسم الشركة العربية للوكالات والتوزيع. ولاتزال المكتبة مستمرة لغاية الآن؛ إذ تقوم بتوزيع وبيع الكتب والمجلات.

في العام 1965 انضم إلى اتحاد الناشرين والموزعين في العالم (الديتبرس). وفي العام 1970 انضم إلى اتحاد الموزعين العرب.

في 30 مارس/آذار العام 1971 أقام العليوات أول معرض للكتاب في البحرين، وأقامه في نادي العروبة، برعاية من القائم بأعمال رئيس التربية والتعليم حينها الراحل الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة. نظم معرضاً آخر للكتاب في العام 1973، اشتركت فيه أكثر من عشرين دار نشر عربية، وأقيم في قاعة القسم التجاري بمدرسة المنامة الثانوية للبنين.

قامت مكتبته بإصدار مجموعة من الإصدارات المهمة في سبعينيات القرن الماضي، في مختلف مجالات الفكر والمعرفة وخاصة الأدبية، مثل «موت صاحب العربة» للأديب محمد عبدالملك، و«ديوان البشارة» لقاسم حداد، ومجموعة قصصية لفؤاد عبيد، وغيرها.

كما قام بنشر كتاب «البحرين عبر التاريخ» للشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة وعبدالملك يوسف الحمر، وكتاب «البحرين وأهميتها بين الإمارات العربية» لإبراهيم عبدالكريم محمد. كما قام بطبع دواوين الشاعر الراحل إبراهيم العريض.

بعد استقلال البحرين العام 1971، فاز العليوات بعضوية المجلس التأسيسي، وكان من الأعضاء الذين شاركوا بفاعلية في مناقشة وإقرار مسوَّدة دستور 1973، الذي تشكل بموجبه المجلس الوطني في مطلع السبعينيات.

العليوات ينظر الى مكتبته ويتابع كل ما له علاقة بالكتاب والتوزيع والنشر ومعارض الكتب. هنا تبدأ السيرة... هنا يتذكر عبدالكريم العليوات.

□ في المخارقة، تلك البقعة الصغيرة بمساحتها، والكبيرة بعطائها وفي قلب المنامة النابض بالحب والخير والسماحة والوفاء كان يعيش والدي وعائلته الكبيرة.

منطقة في المنامة، هي من أقدم الأحياء إرثاً تاريخياً ونضالياً سياسياً؛ إذ احتضنت أكبر الأحداث المعارضة والوطنية، وإليها ينتمي كبار علماء البحرين. قلبها ينبض بالحيوية والحركة ليل نهار.

في ذلك الحيِّ العريق العتيق وبين تلك الأزقة الضيِّقة، والبيوت المتراصَّة والمتحابة، كان مولدي وإلى منبع التراث وعاصمة المنامة القديمة أنتمي. هذا الحي الذي ضم العديد من أشهر أُسر المنامة وأكثرها نفوذاً وانتشاراً، والتي عرفت بوطنيتها واتجاهاتها العروبية.

الولادة والعائلة

ولدت في فريق المخارقة العام 1929 وأنا الإبن البكْر للمرحوم عبدعلي العليوات. كان والدي ثرياً يعمل في التجارة الحرة، يشهد بذلك مستوى بيته آنذاك، ومجلسه العامر بأرقى طبقات المجتمع من مفكرين ومتعلمين ومثقفين؛ ولكن هذا لا يعني بأن المجلس مقتصر على النخبة من أفراد المجتمع؛ بل كان مفتوحاً على مصراعيه للجميع. وهذا ما سآتي على ذكره فيما بعد.

ولدت لعائلة عريقة في وطنيتها واتجاهاتها العروبية كعراقة الحي التي تسكنه. يمتد اسمها وتاريخها وجذورها من البحرين إلى بعض مناطق الجزيرة العربية وهي عائلة العليوات.

حين يتحدث المرء عن الطفولة يستذكرها بكل تفاصيلها فهي أروع ما يعيشه من فترات عمره يتذوق من خلالها طعم الفرحة والسعادة وبراءتها يتجرع الحزن والألم، ويتقبل واقعه بكل أحداثه وتقلباته وهكذا كنت في طفولتي فحين بلغت التاسعة من عمري، التحقت بالمدرسة الجعفرية بالمنامة ليبدأ مشواري التعليمي في المرحلة الابتدائية، وحين أستذكر هذه الفترة من طفولتي أتذكر معها الكثير من المرارات والكثير من المعاناة، وخاصة حين ينقلب الحال من اليسر إلى العسر، فعلى رغم أن جدي كان من الأثرياء وكذلك والدي؛ إلا أن دوام الحال من المحال.

تغيَّر الزمان وانقلبت بنا الحال فشحَّت اليد وقل المال، وتأثر نتيجة لذلك وضعنا المعيشي، وتكدَّر الحال، وتمر أمامي صور لا أنساها فيها من القهر والمرارة ما يفوق تحمُّل أحاسيس طفل في التاسعة من عمره. أتذكرمنها كيف كنت وإخوتي نخرج من البيت صباحاً ببطون خاوية نحمل كتبنا وكراساتنا متوجهين إلى المدرسة على أمل طعام الإفطارقد يأتي فيما بعد،

أما والدي فقد كان يخرج باكراً إلى السوق ليتدبر الأحوال، يحمل معه غصَّة جوعنا ومرارة عيشنا، ويغالب الوقت ليحضر بعض المال ويعطيه إلى والدتي التي قد تفوقه ألماً علينا ونحن نخرج من البيت خمص البطون، وتحمل همَّه؛ اذ لا تعلم كيف سيدبِّر الأمر. تقوم أمي بدورها بتحضير طعام الإفطار لنا وتحضره إلى المدرسة وقت الفسحة، وهو موعد الوجبة الثانية لأقراننا في المدرسة كانت تنتظرنا دائماً في مكان محدد خارج المدرسة. مكان عرفناه وتعودنا عليه فنذهب إليها لنتناول الطعام. كنا 3 أطفال، وفي طفولتنا عايشنا الكثير من المشاهدالحياتية المريرة التي مرت بها الأسرة بل وحتى المجتمع.

ربما استغرقت في الحديث عن طفولتي فأغفلت الحديث لكم عن نسبي لأمي الذي لم يكن أقل شرفاً ووزناً اجتماعياً عن والدي، فهي أيضا تتحدَّر من عائلة عريقة في المنامة. وهي عائلة الصادق واسم أمي رحمها الله فاطمة محمد الصادق. وأنا حين أقول أمي أذكر قلبها الكبير وحضنها الدافئ وصدرها الحنون وأياديها البيضاء وعطاءها اللامحدود وإحساسها الصادق وعطفها الدائم.

كانت تمتلك قلباً يتسع لنا جميعاً. قلباً كبيراً طاهراً نقياً نتقاسم حبُّها أنا وإخوتي وأخواتي بل وحتى أحفادها. كان عطاؤها فيضاً نتقاسمه جميعاً. ننهل من حنانها العظيم ونستلهم من صدرها الحاني وقلبهاالكبير اسمى مشاعر الحب والرحمة. حنان لم ينقطع إلا بعد أن سمتْ روحها إلى بارئها

عبدعلي العليوات

وغادرتنا إلى الأبد، ومازلنا حتى اليوم نستذكر حلمها وحكمتها وصبرها وإخلاصها الثابت.

العلاقات الاجتماعية

أما عن العلاقات الاجتماعية، فإن العلاقة بالجار هي ما يجب الحديث عنه في البداية. نعم فقد كانت علاقتنا مع الجيران تتسم بالتعاطف والمودة وحسن الجوار. علاقة تكافل ومحبة تتجسَّد في تبادل الزيارات والمعاملة الحسنة. علاقة يسودها الوئام والانسجام وخالية من التعقيدات. كل يسعى إلى توطيدها بهدف استمرار الحياة الاجتماعية السليمة والمترابطة؛ فالجيران كانوا إخوة فيما بينهم يحفظون حرمة بعضهم البعض. يصونون العادات والأعراف، وهذا ما كان يُشعر الجميع بالأمان.

وقد كانت عائلتي على علاقة جيدة ببقية العائلات في الحي، وخاصة عائلة المسقطي والمخرَّق والسماهيجي. أما الجيران الملاصقون لمنزلنا فكانت عائلة المرحوم سعيد الزيرة، وكان الترابط والمودة هما المسيطران على العلاقات فيما بين عائلة العليوات وبقية عائلات فريق المخارقة.

مجلس عبدعلي العليوات

ويأخذني الحديث بالتدريج من الجيران إلى المجالس آنذاك، فكما أن الأمس لا يشبه اليوم في شيء؛ فالمجالس أيضاً اختلفت فمجالس الأمس بمفهومها الأول ودورها القديم لم تعد هي نفسها مجالس اليوم، فقد تخلى معظمها عن وظيفته. لم تعد تمارس دورها كضابط للأفراد ولا كمراقب للسلوك ولا كمتابع للمكارم. ولم تعد تُعنى بغرس الفضائل في النفوس.

تعرض في تلك المجالس خلافات ومشكلات روادها ومن ثم تناقش بأمانة وصدق بعيداً عن الأنساب والعواطف وتوضع لها الحلول المرْضية لجميع الأطراف المتخاصمة على أن يلتزم الطرفان المتخاصمان بالحل عن طيب خاطر واقتناع دون حاجة لمحاكم أو شرطة. كانت المجالس بما فيها من شخصيات هي من يقرر مصالحة الأفراد ومستقبلهم. ولقد اعتاد أفراد المجتمع مجالسهم إلى درجة أنها أصبحت ضمن برنامجهم اليومي لا يكاد يتخلف عنها أحد، لما لها من أثر محبّب عندهم وتلقائية في اجتماعهم وأنس ببعضهم ومصلحة عامة وإخاء يجمعهم. هي جزء مهم وعنصر أساس للاستقرار الاجتماعي؛ إذ كانت ومازالت لها الدور الأساس في تخريج الأجيال وتعليمهم كيفية مواجهة الحياة بشتى مجالاتها. هي مدرسة الإنسان التي تساهم في بناء ذاته يتعلم من خلالها كيف يتعامل مع الناس وكيف يصبح رجلاً ناجحاً

ولذلك، كان الرجال يصطحبون أبناءهم إلى تلك المجالس كي يتعلموا الرجولة ويكسبوا خبرة من الكبار. يتعلمون أدبهم وطريقة كلامهم بل وربما يقلدون بعض تعبيراتهم في طريقة الكلام. متى يتحدث؟ ومتى عليه أن يصمت؟

فمن هذه المجالس تتخرج أجيال واعية تتعلم كيف تتعامل مع المجتمع في كل حالاته وتنشأ على العادات والأخلاق الحميدة وتنضج عقولها على مفاهيم وقيم ومثاليات. قد لا تتوافر لها حتى في كتب التعليم التربوي وبهذا يتربى الناشئة على مكارم الأخلاق التي بموجبها يتماسك المجتمع وتسوده المحبة والتعاون.

فالمجالس في تلك الفترة كانت عبارة عن مؤتمرات يومية بل كانت أكثر تنظيماً وإدارة تطرح فيها القضايا بهدوء وتناقش برويَّة وبأسلوب شيِّق ومؤدب لا صراخ ولا ضوضاء. الجميع يصغي والمتحدث واحد.

ومجلس عبدعلي العليوات كان واحداً من هذه المجالس يرتاده كثير من الشخصيات المعروفة بثقلها الاجتماعي الثقافي، والمعروفة بحكمتها ودرايتها بهموم وشئون الناس وقضاياهم

ويعتبر مجلس الوالد من المجالس المعروفة في منطقة المنامة وغيرها، وله مرتادوه من مختلف الطبقات الاجتماعية والثقافية والسياسية وهو مفتوح دائماً للأهالي، وخاصة في المناسبات والأعياد؛ إذ كان الوالد يستضيف الأهالي على القهوة المُرَّة فقط وكأنه يريد بذلك أن يوصل رسالة لزواره مفادها إنني أستضيفكم للمجالسة والاستفادة مما يدور في مجلسي من مناقشات وحوارات هي أهم بكثير من الأكل واستعراض الكرم والبذخ (كما هو شائع في مجالس اليوم).

إن طرح قضايا الناس وهمومهم ومشكلاتهم أهم بكثير مما يأكلونه أو يشربونه في المجالس حتى لا تفقد المجالس قيمتها ورسالتها. في تلك الفترة الزمنية كان الشغل الشاغل للناس هو التزود بالثقافة والمعرفة والاستفادة مما يطرح من مناقشات في المجلس؛ إذ كان المجلس يمتلئ بالحضور وبالشخصيات المرموقة.

كبرت وكبر الهم معي وتحولت معاناتي إلى لون آخر أكثر أهمية ومسئولية، وخاصة حين عمل والدي (رحمه الله) في بيع المواد الغذائية، وما هي إلا فترة من الزمن، حتى تحول للعمل في مجال تجارة الحديد، وبحكم علاقتي الحميمة بوالدي حينها كنت مساعداً له في أعماله، وأستذكر هنا حادثة مرت بنا مازالت تسكن في أعماقي مرارتها وطعمها العلقم.

شحنة الحديد

فيما أذكر ذات مرة، استأجر والدي باخرة من شركة «كانو» بغرض توريد ألف طن من الحديد ولكن ما وصل منها 800 طن فقط، ولم يكن هناك متسع من الوقت لتحميل الشحنة، فطلب والدي من الشركة تمديد فترة الاستئجار. لكن الباخرة غادرت دون إكمال عملية إنزال الحمولة.

لم تكن هذه الحادثة مجرد مشكلة عارضة يمكن تجاوزها بل كانت مأزقاً وورطة، وخصوصاً على مستوى التمويل؛ إذ إن البنك الذي كنا نتعامل معه لا يسلم المبلغ المتفق عليه إلا بعد إنزال الشحنة، ولكن الباخرة - وللأسف الشديد - غادرت دون أن تستكمل مهمتها، فلم نحصل وقتها على التمويل، فكانت الخسارة بمستوى الكارثة.

هذه القصة حدثت في مطلع الأربعينيات، وعلى رغم صغر سني في ذلك الوقت إلا أنني أحسست بمسئولية عظمى تجاه والدي والوقوف معه في محنته بكل عزم وحزم في تلك المحنة، علّنا نتجاوزها معاً ونصل إلى بر الأمان. وقفت معه بكل قوتي وعزمي. ثورة الشباب وهمته تدفعني لأن أعمل وأحاول بشتى الطرق معه جنباً إلى جنب حتى نتخطى الصعب والمستحيل، وأثبت له كفاءتي في إدارة الأزمة ومحاولة تخطيها إن لم أستطع التغلب عليها.

بذلنا معاً محاولات كثيرة، أذكر منها أنني توجهت إلى المملكة العربية السعودية لمقابلة المسئولين في بنك اسمه «دو شاينه» لطلب التمويل، لكن المحاولة لم تفلح.

وفي ذلك الوقت، عملت في المحكمة وجمعت مبلغاً من المال وكنت متهيئاً لمتابعة موضوع الشحنة، فسافرت إلى بيروت وإلى بغداد أيضاً للتفاهم مع مكتب الشركة هناك، وأتذكر أن والدي لحق بي إلى العراق، لكنني في ذلك الوقت عدت إلى لبنان مرة أخرى، لكن النتيجة هي أن البضاعة شحنت إلى إيطاليا وتم تخزينها هناك باعتبار أن إيطاليا هي بلد المنشأ، ثم بيعت الشحنة بثمن بخس بعد أن ارتفعت رسوم تخزينها.

بعد ذلك توالت الخسائر علينا وتغيرت أوضاعنا وتحولت هذه العائلة من السعة إلى الفقر، والسبب في ذلك هو مضايقات المستشار البريطاني تشارلز بلغريف للوالد في أي عمل يقوم به سواء على المستوى الشخصي أو الحكومي وكان الهدف من وراء تلك المضايقات إذلال والدي وإخضاعه لتنفيذ ما يمليه عليه المستشار وأعوانه. ولكن والدي كان كالطود لم يلن ولم يتراجع ولم يخضع لأوامر المستشار وغيره وبقي حراً في قراراته وسياساته، أميناً على رسالته تجاه شعبه ووطنه، كل هذا أوغر قلب المستشار عليه فامتلأ غيظاً وحقداً؛ ما دفعه إلى السعي في تجريده من مناصبه بطرق مباشرة وغير مباشرة.

غاب عن ذاكرتي الكثير منها؛ فبالإضافة إلى أعمال العليوات التجارية في الاستيراد والتصدير، كان عضواً في إدارة أموال القاصرين وإدارة الأوقاف الجعفرية، وعضواً في مجلس غرفة التجارة، وعضوا في المجالس البلدية. فبالإضافة إلى الكثير من المهام الاجتماعية الخيرية التي جعلته أكثر التصاقاً بالشعب وهمومه ومجمل قضاياه أذكر منها، أنه وبحكم مسئوليته عن مأتم مدن بالمنامة آنذاك كان وثيق الصلة بالمواكب الحسينية؛ ما دفع خصومه لوصفه برجل دين لا علاقة له بالسياسة في وقت كان العليوات يتنفس السياسة بعدد ثواني أيامه ولياليه.

كان عضوا إدارياً ومؤسساً في المدرسة الجعفرية (مدرسة أبوبكر الصديق حالياً)، ولم يغفل العليوات عن الجانب الإنساني الخيري فقد كان من مؤسسي الجمعية الخيرية، وكان في اجتماعات لا تنتهي مع فئات الشعب الأكثر حاجة للوظائف والعيش الكريم. وأتذكر أنه وقبل اندلاع الأحداث في فترة الخمسينيات كان مهتماً بتوظيف البحرينيين في شركة بابكو بل ويطالب بمساواتهم ومعاملتهم بصورة إنسانية تليق بمواطن يتمتع بحقوق المواطنه. وباختصار كان يضم شعبه في قلبه ويسكن قلب شعبه.

وإمعاناً من المستشار في مضايقة الوالد كان يسند إليه الأعمال التي تؤدي إلى الخسارة، ويحاول منعه من عضوية البلدية وفي بعض الأحيان يقوم بالتأليب عليه أو الكيد له ولكنه لم يستسلم ولم يتراجع عن قيمه ومبادئه.

وهذا ما سنعرفه من خلال سيرته النضالية.

تدرُّجي في الأعمال

أعود ثانية إلى الحديث عن نفسي لأروي لكم كيف تدرجت في الأعمال وكيف تقلدت كلاً عمل منها.

بداية حياتي العملية كانت مع والدي؛ إذ تعرفت على طبيعة عمله المتمثل في العمل التجاري والاستيراد والتصدير، وكذلك العمل في مواد البناء مثل الحديد والأسمنت وما إلى ذلك؛ إلا أن أول عمل منظم قمت به هو تأسيسي للمكتبة العامة في البحرين وكان ذلك سنة 1944 وهي أول مكتبة عامة في البحرين.

كان ذلك بعد أن أنهيت دراستي في المرحلة الابتدائية في المدرسة الجعفرية والتحقت بالمدرسة الشرقية حيث كانت تقع مكان مخبز حسن محمود اليوم، وواصلت دراستي فيها، وفي الطابق العلوي من المبنى المقابل تقع إدارة المعارف سابقاً أيضاً، وفي الطابق الأول كانت تقع مكتبة المنامة العامة.

إلى هنا تبدو الأمور طبيعية فأنا ما زلت طالباً في المرحلة الثانوية ولكن ما هو غير اعتيادي هو أنني عينت فيها أميناً عاماً لأصبح أول بحريني يتم تعيينه أميناً عاماً للمكتبة وذلك في العام 1944 وقتها - وكما قلت سابقاً - مازلت طالباً.

ولكن المدير اقترح أن أكون أميناً عاماً وأداوم بالمكتبة فترة العصر، وكان مساعدي في ذلك الوقت الأخ خالد عبدالعزيز القصيبي، وكان إنساناً طيباً متعاوناً فعملت أمينا للمكتبة لمدة ثلاث سنوات ولم أكتف بأن أكون أميناً عاماً؛ بل قمت بالكثير من الأعمال الإضافية كترتيب الكتب وجدولتها وما إلى ذلك من أعمال تعين القارئ والباحث وتسهل عليه مهمته، وبعدها تخرجت والتحقت بأعمال أخرى. (يتبع..)

الوسط Alwasat يومية سياسية مستقلة
العدد 3432 الإثنين 30 يناير 2012 الموافق 7 ربيع الأول 1433هـ
Monday 30 January 2012, Issue No. 3432

عبدالكريم العليوات يتذكر (2)

مؤسس أول مكتبة يسقط من ذاكرة المكتبات العامة

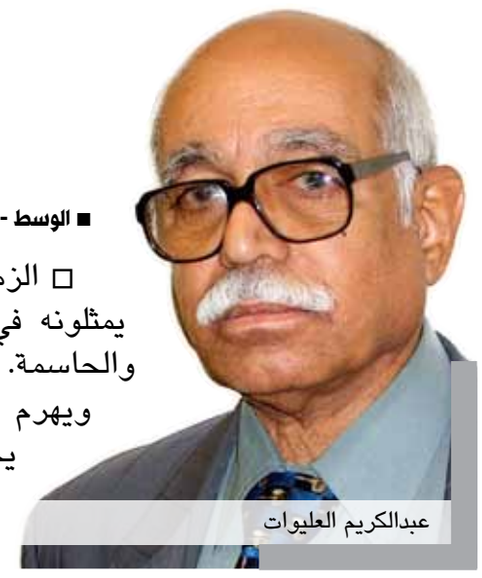
عبدالكريم العليوات

■ الوسط - محرر فضاءات

□ الزمن لا يشيخ؛ وخصوصاً للذين هم شاهدون عليه. هم يمثلونه في أكثر من قلب وحس إضافي في اللحظات الفارقة والحاسمة. هم ثرمومتر الزمن. البعض يريد للزمن أن يشيخ ويهرم ضمن شروطه واصطفافه أو حتى مزاجه. ذلك لن يحدث؛ لأن الزمن ليس أجيراً عند أحد بالمياومة أو براتب مقتطع يحدده صاحب مزاج أو وهم.

عبدالكريم العليوات واحد من شهود مرحلة فاصلة امتدت منذ منتصف القرن العشرين وشهد أحداثاً وتحولات.

وحين يتذكر هنا لا ليذهب في السرد، بقدر ما يذهب في محصلات ذلك السرد. يواصل عبدالكريم العليوات حديث الذكريات.

□ ... إلى هنا تبدو الأمور طبيعية، فأنا ما زلت طالباً في المرحلة الثانوية لكن ما هو غير اعتيادي هو أنني عينت فيها أميناً عامّاً لأصبح أول بحريني يتم تعيينه أميناً عامّاً للمكتبة وذلك في العام 1944 وقتها – وكما قلت سابقاً – مازلت طالباً. لكن المدير اقترح أن أكون أميناً عامّاً وأداوم بالمكتبة فترة العصر، وكان مساعدي في ذلك الوقت الأخ خالد عبدالعزيز القصيبي، وكان إنساناً طيباً متعاوناً فعملت أميناً للمكتبة لمدة ثلاث سنوات ولم أكتف بأن أكون أميناً عامّاً؛ بل قمت بالكثير من الأعمال الإضافية كترتيب الكتب وجدولتها وما إلى ذلك من أعمال تعين القارئ والباحث وتسهل عليه مهمته، وبعدها تخرجت والتحقت بأعمال أخرى.

ولكن، للأسف الشديد وأقولها والغصَّة تكاد تخنقني من شدة الألم ولوعة التهميش من أبناء جلدتي الذين أكنُّ لهم كل احترام وتقدير. ولكن لا تنفع اللوعة ولا يجدي الألم فقد قضي الأمر وانتهى الحدث وكأنني لم أدخل المكتبة يوماً ولم أكن من مؤسسيها.

ما آلمني حقّاً، أن هناك من أغفل هذا الدور الريادي لي، على رغم صغر سني وأيّاً تكن الأسباب فهو غبن للنفس وهضم للحقوق وإنني بكلماتي هذه أردت الإشارة إلى كتاب منصور سرحان عن المكتبات العامة الذي ذكر فيه تاريخ المكتبة العامة متناولاً أدق التفاصيل وللعجب سقطتُ من ذاكرة المكتبة؛ إذ إنه لم يتطرق فيه إلى دوري في تأسيس هذه المكتبة لا من قريب ولا من بعيد، ولا أدري ما السبب في ذلك؟ وقد استغرب مثلاً الاستاذ عبدالجليل العريض من عدم الذكر ونبهه إلى ذلك، وأعتز بتقديره كوني أول مؤسس ومدير للمكتبة العامة. كان هناك من عمل معي في الفترة التأسيسية، مثل: المرحوم خالد عبدالعزيز القصيبي، والمرحوم قاسم السني، الذي أصبح مسئولاً عن المكتبة بعد تركي العمل بها.

العمل في المحاكم

بعد ذلك انتقلت إلى العمل في المحاكم عندما عرض عليَّ المرحوم سالم العريض العمل في المحكمة، وكان ذلك في العام 1945، وكانت مدة عملي في المحكمة نحو ثماني سنوات.

وهنا تحضرني حادثة ربما كانت الأساس في انتمائي إلى عالم السياسة، إذ طلب مني أحد المسئولين آنذاك – وطلب من آخرين – بطبيعة الحال أن أتبرع بمبلغ لشراء هدية للمستشار بلغريف بمناسبة عيد ميلاده، والهدية المقترحة هي عبارة عن نخلة من ذهب، فرفضت التبرع ورفضت الفكرة جملة وتفصيلاً، فرد عليَّ قائلاً: كل شخص لا يدفع تبرعاً لهدية المستشار لن نعطيه معاشه (راتبه)، فقلت له لن أدفع وليس مهمّاً ألاَّ أحصل على معاش. ماذا يكون المعاش؟ ولم أعر بالاً للأمر. إلا أنه أصر على ألاَّ يعطيني مرتبي . وأنا بدوري تمسكت بموقفي بألا أتبرع لشراء هدية.

وفي كل الأحوال، فما كان منه إلا أن أخذ المبلغ (الراتب) فجاءني شخص آخر، فحاول معي أن أدفع، وقال لي إن هذا طلب شخص عزيز علينا ويجب ألا يرد طلبه. فقلت له بإصرار: «لن أدفع» وهذا مستحيل بالنسبة إلي و موقفي لن يتغير.

وعلى رغم علمي يقيناً بأن عدم تبرعي كان يشكل خطورة عليَّ بالدرجة الأولى ومن ثم على عملي فإنني رفضت بإصرار أن أسهم في دفع مبلغ لشراء هدية ستقدم لخصم والدي (عبدعلي العليوات) وعدوه ومن يحاربه في خططه الإصلاحية.

يمكن القول إنني دخلت إلى عالم السياسة منذ هذه الحادثة؛ إذ أعتبر عدم تبرعي لشراء هدية لبلغريف بمناسبة عيد ميلاده «قضية سياسية».

وليس غريباً أن يكون لي هذا الموقف؛ اذ كيف أكافئ من يتسبب في قطع رزق والدي وإخوتي وأجامله بهدية في عيد ميلاده؛ هذا هراء فعلاً. نعم كنت أقصد ألا أدفع، وموقفي هذا مستمد بطبيعة الحال من موقف والدي من بلغريف، وخاصة أن المستشار دائماً ما يتحدث في مجالسه بأن الوالد ضده ولا يتعاون معه، وله الحق في ذلك لأن العليوات كان دائماً هو الشوكة المنغرسة في حلقه والمنغصة عليه عيشه والمفسدة لخططه، وعليه فلم أتبرع له.

أما بخصوص المعاش فقد دفع لي فيما بعد كاملاً... أما عملي في المحكمة فاستمر نحو ثماني سنوات؛ أي منذ العام 1945 حتى 1953.

وقد عملت طوال هذه الفترة مع قاضٍ شارك مع آخرين في إصدار الحكم على الوالد العام 1956 في مركز البديع. كنت قد استقلت من العمل بمحض إرادتي في 1953 وحصلت على حقوقي كاملة وكان لدي مبلغ من المال أعطيته والدي فرفضه بلطف قائلاً: «اتركه معك لا أحتاجه». عرفت فيما بعد أن والدي يعلم مسبقاً عن نيتي السفر إلى العراق عن طريق أحد أصدقائي المقربين.

صورة من ارشيف العليوات عن مظاهرة بحرينية في العام 1947 ضد تقسيم فلسطين

أول مدير لسينما البحرين

في الحقيقة ذاكرتي حبلى بالكثير من المواقف التي لا أنساها وبعيداً عن كل هذا الضجيج السياسي. سأعود إلى العام 1948؛ إذ عينت أول مدير لسينما البحرين وكان موقعها في الحورة، وكان مساعدي الشيخ عبدالعزيز بن جابر آل خليفة، وكان إنساناً طيباً في الحقيقة كما عرفته. تلك السينما كانت مملوكة للشيخ علي بن أحمد آل خليفة وأسسها في العام 1948 وكنت وقتها أعمل في المحكمة، قبل أن أنتقل لإدارة السينما.

كان الشيخ علي طيب الأخلاق، حتى بعد مرور سنوات؛ فقد التقيته في حفل العشاء الذي أقيم بعد انتخابات المجلس التأسيسي في قصر القضيبية، حيث كان البعض يقدم إليَّ التهنئة بالفوز في الانتخابات، وكان هو يرد على المهنئين: «هذا ولدي». فما أجمل أن يذكرك من يعاشرونك أو يتعاملون معك بالجميل والحسن.

كبرت أكثر واشتد عودي واستقرت أوضاعي المعيشية أكثر وصرت كغيري من الشباب آنذاك أكثر استقلالية ودراية بأمور الحياة كان ذلك في بداية الخمسينات؛ إذ بدأت أذهب إلى العراق فتطورت علاقتي بهذا البلد وتكونت لي صداقات مع كثير من الشخصيات العراقية أمثال عبدالمنعم العجيلي وسيدعلي سيدرضا وسيدمطر العلاق وغيرهم، فأخذت كل سنة أشد الرحال إلى العراق؛ إذ أستخرج إجازة مرضية لمدة 15 يوماً وعادة ما يكون السفر فترة الصيف. حتى أن الوالد كان يقول عندما أستعد للسفر: «غداً ستقلب رأسك باتجاه العراق وستبيت في الكاظمية». فتساءلت لماذا يقول أبي هذا الكلام؟ فرد بالقول: «لأنك كما أعتقد تحب امرأة عراقية»» فضحكت وأجبته بالنفي فرد عليَّ «من المؤكد أنك تحب إحداهن في العراق».

زواجي من ابنة خالي

والدي كان المسئول الأول عن كل أفراد العائلة من الرجال والنساء ومكلفاً برعايتهم وبتزويجهم والحرص على مستقبلهم، وخاصة البنات، فما أن كبرت وأصبحت في مستوى المسئولية حتى فاتحني في أمر تزويجي من إحدى قريباتي وابنة خاله وكان ذلك في العام 1949، فكان له ما أراد وقد رحبت بالفكرة كما رحب بها جميع أفراد العائلة.

طويت بزواجي من بهية أحمد العليوات (أم سمير لاحقاً) صفحة الشباب، وكانت رحمها الله نعم الزوجة الوفية الصادقة الصابرة على كل هول وشدة ولا أغالي إذا ما قلت، إن كل ما حققته من نجاح في حياتي يعود لفضل الله أولاً ومن ثم لمعونتها ومؤازرتها وتشجيعها لي. كانت مثالاً يحتذى في الصبر والإخلاص والوفاء، على رغم كل ما تعرضت له من ضغوط في الحياة انعكست على حياتنا معاً، بقيت تلك الزوجة مخلصة في حبها ووفائها وصبرها يحيا في وجدانها قلب عطوف رحب باتساع السماء. بار مخلص لكل من حوله. كانت في عطائها كالغيث يروي من حولها، فلولا مساندتها، وبرِّي بأحبتي، وتوفيق الله ما كنت شيئاً. لقد شكلت وفاتها ورحيلها عن دنياي ضياعاً كاملاً وقسوة مميتة في زمن عز فيه الصديق الصدوق؛ حيث كانت زوجتي وصديقتي ومستودع سري وأمانتي. كانت هي من يبلسم جراحي ويداوي آلامي بعدها فقدت كل شيء فلا صديق ولا رفيق ولا حبيب أسكن إليه وأشكو وجعي وحزني وأشركه في همومي ومتاعبي. رحلت أم سمير لتترك لي فراغاً موحشاً وجرحاً يؤلمني كل حين. تركت جرحاً يستعصي على الطبيب علاجه.

كانت «هدى» هي الثمرة الأولى لزواجنا وابنتي البكر، ولدت في العام 1951 فحمدت الله على ذلك، وأنا مقتنع بأنه لا فرق بين أن يكون المولود ذكراً أو أنثى وقد شكلت وفاتها باكراً صدمة كبيرة وحزناً لا تطويه السنون فهي بهجة عمري وأنسها وعزائي أنها تركت لي ولديها أشم فيهما رائحة حبها وبرها وحنانها، ثم رزقت بسمير ومن بعده سبع بنات هن بالترتيب: باسمة وسميرة (توأم) ثم فدوى ويسرى ونجوى ووفاء وأصغرهن ذكرى. (وحين أقول أصغرهن ذكرى يعصرني ألم لا مثيل له، فهي الأخرى استعجلت كثيراً في الرحيل فقد اغتالها الخبيث دون رحمة وفتك بشبابها دون شفقة ورحلت بعيداً عنا بعد أن كانت الابتسامة المشرقة دوماً في حياتنا وتركت لي ابنها يذكرني بها وبألمها كلما رأيته).

البيت الكبير في المنامة

في هذا الوقت، كانت العائلة كلها تعيش في البيت الكبير بالمنامة المعروف ببيت العليوات ويضم بالإضافة إلى عائلة الوالد عائلة أخيه سعيد وأخواته (عماتي) ويعتبر هذا البيت من بين أهم بيوت المنامة بتصميمه وكبره وأهميته الاجتماعية والسياسية والحضارية؛ إذ كان يشكل معلماً من معالم المنامة وتاريخها. هذا بالنسبة إلى أهالي فريق المخارقة خصوصاً، وأهالي المنامة عموماً.

هذا البيت شاهد الكثير من الأحداث ويطوي بين جدرانه تاريخاً وطنيّاً حافلاً وقد ظل البيت صامداً كصمود أهله حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي؛ إلا أنه أزيل من قبل البلدية على رغم أنه لم يكن آيلاً للسقوط.

كان البيت بحكم الإرث قسمة بين والدي وأخواته. ولكن عماتي ووفاء لوالدي وهبنه نصيبهن منه.

وكما قلت سابقاً، إنني الابن البكر لعبدعلي العليوات لكنني لست الوحيد؛ فقد رزق الوالد بفضل من الله بسبعة من الذكور وهم بحسب ترتيبهم: عبدالحميد، فيصل، محسن، عزيز، أنور، توفيق، وفؤاد وكذلك رزق من البنات بثلاث وهن: خيرية، بدرية، ومنيرة.

إلا أن أكثر الإخوة ارتباطاً بي وأقربهم إلى نفسي كان أخي فيصل رحمه الله؛ إذ لم يقتصر الارتباط بيننا على الأخوَّة الحميمة بل تعداه إلى تعاون وشراكة تجارية استمرت حتى توفاه الله وفرق بيننا الموت. كانت فترة عملنا معاً تمتاز بالصدق والشفافية والإخلاص والتفاهم. ولهذا كان تعلقي به أكثر من بقية إخوتي أو بمعنى آخر كان الأخ الصديق.

مرت سنوات عديدة بعد اعتقال والدي في 1956 ونفيه الى جزيرة سانت هيلانة (مع عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان) حتى إطلاق سراحه واستقراره في العراق... وخلال هذه الفترة كبرت أسرتي الصغيرة وتزوج معظم الإخوة وكل رزق بأولاد وضاق بنا البيت الكبير، وخاصة عندما بدأت الحكومة مشاريع الإسكان. بدأنا نغادر البيت الكبير تاركين خلفنا ذكريات وتواريخ لم ننسَ شيئاً منها بل مازال معظمها يسكن القلب والوجدان فهي جزء من حياتنا وتاريخنا. هي حبنا وعشرتنا وسعادتنا وأيضاً معاناتنا في الطفولة والشباب في رعاية والدينا وسط أهلنا وأقاربنا، ولكن هي الدنيا ما إن تجمع حتى تفرق. المهم في الأمر أنني كغيري وفي منتصف السبعينات انتقلت أنا وعائلتي إلى مدينة عيسى تاركين وراءنا البيت الكبير، في حين توزع بقية الإخوة في بيوت مستقلة.

أما عن علاقتي بإخوتي فقد جمعتني بهم عاطفة أسرية أساسها الحب والتعاطف والتسامح والقيم الأخلاقية التي درجنا عليها منذ الطفولة؛ إذ كان الوالدان هما قدوتنا في ترسيخ قيم المحبة والتراحم فيما بيننا كإخوة من خلال الرعاية والتوجيه والاهتمام، على رغم كل ما مررنا به من أزمات في الطفولة والصبا والشباب إلا أن الأخوَّة بيننا كانت هي الهدف الأسمى والأساس في كل علاقاتنا.

لم يكن والدي قائداً على المستوى العام والشعبي فقط؛ بل كان قائداً حازماً حتى في بيته وفي تربيته لأبنائه. كان يتمتع بشخصية يشع وقارها وقوتها حتى في صمته. كنا جميعنا نهابه ونحترمه ونجله. وهذا لا يعني أنه كان شديداً أو قاسياً بل مربياً حازماً يضع الأمور في مواضعها دائماً، فلا يتساهل إذا استوجبت الشدة، ولا يتشدد في حال استوجب اللين والرفق.

ربما انشغل والدي لبعض الوقت بالتجارة وضغطت عليه السياسة فيما بعد، فأخذت بعض وقته إن لم أقل معظم وقته إلا أن أمي بحنانها وعطفها ورعايتها تجاوزت بنا كل المحن وزرعت في نفوسنا صفات الطيبة والمحبة والتسامح، فتشكلت بيننا كإخوة علاقات قوية حميمة قاومت كل الصعاب وصمدت في مواجهة المحن، فنشأنا إخوة يربطنا الحب والتفاهم والتراحم وكبرنا إخوة يجمعنا التآلف والتآخي والتناصح.

أما صغار إخوتي وأخواتي فقد ربطتني بهم علاقات ممتازة، وخاصة بعد أن أحسست أنهم أبنائي وتعاملت معهم على هذا الأساس وذلك بعد اعتقال والدي ونفيه إلى سانت هيلانة، فكنت لهم الأب والأخ الأكبر والمرشد والمعلم معاً تحملت مسئولية الأسرة بكاملها.

فأنا كابن أكبر ولدت كبيراً وتحملت المسئولية صغيراً فاستطعت القيام بأعبائها وتعلمت الصبر عليها باكراً، فتعهدت إخوتي الصغار منهم بالتربية في غياب والدي وتمكنت من تقويم أمورهم برفق وتؤدة وروية، وأشعت بينهم جوّاً من الثقة وحسن الظن في تعاملهم مع بعضهم بعضاً ولعلني قد تجاوزت بهم المحن حتى أوصلتهم إلى بر الأمان. فتحقق بيننا الانسجام والحب والوئام في علاقاتنا ببعضنا بعضاً. وقد بذلت جهداً كبيراً في سبيل حمايتهم ومساعدتهم على صعوبات الحياة وفراق الوالد وظروف التشتت العائلي، وغيرها من الصعوبات التي تلازم القيادات الوطنية والسياسية عادة.

عبدالكريم العليوات في زيارة لسجن «سانت هيلانة» حيث سجن والده الحاج عبدعلي العليوات مع قادة المعارضة آنذاك عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان، وهو نفس المكان الذي سجن فيه نابليون بونابرت في مطلع القرن التاسع عشر

الوسط Alwasat يومية سياسية مستقلة
العدد 3433 الثلثاء 31 يناير 2012 الموافق 8 ربيع الأول 1433هـ
Tuesday 31 January 2012, Issue No. 3433

عبدالكريم العليوات يتذكر (3)...

والدي بدأ نشاطه السياسي في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين

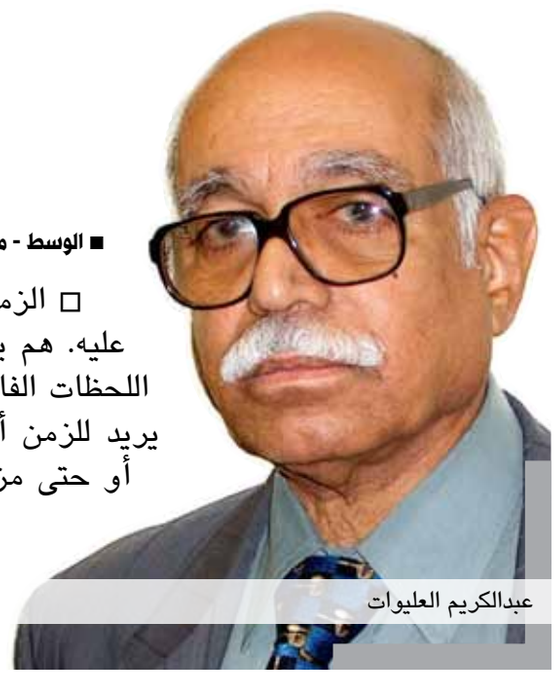
عبدالكريم العليوات

■ الوسط - محرر فضاءات

□ الزمن لا يشيخ؛ وخصوصاً للذين هم شاهدون عليه. هم يمثلونه في أكثر من قلب وحس إضافي في اللحظات الفارقة والحاسمة. هم ثرمومتر الزمن. البعض يريد للزمن أن يشيخ ويهرم ضمن شروطه واصطفافه أو حتى مزاجه. ذلك لن يحدث؛ لأن الزمن ليس أجيراً عند أحد بالمياومة أو براتب مقتطع يحدده صاحب مزاج أو وهم.

عبدالكريم العليوات واحد من شهود مرحلة فاصلة امتدت منذ منتصف القرن العشرين وشهد أحداثاً وتحولات.

وحين يتذكر هنا لا ليذهب في السرد، بقدر ما يذهب في محصلات ذلك السرد. يواصل عبدالكريم العليوات حديث الذكريات.

أمانة التاريخ ونزاهته

□ أمانة التاريخ مسئولية كبيرة وخطيرة، وانطلاقاً من إحساسي بأن كتابة التاريخ بصدق وأمانة ونزاهة واجب إنساني مقدَّس شرعت في البداية وسأذكر ما لديَّ من حقائق وما أتذكره من أحداث. أنا رجل علم وعمل لم ألتحق يوماً بالعمل السياسي في تلك الفترة الحاسمة من تاريخ الوطن؛ بل اكتفيت بالمتابعة والمراقبة عن قرب ومن ثم التوثيق، وعلى رغم التصاقي الوثيق بوالدي وإلمامي بكل شاردة وواردة فإنه لم يكن لي حراك سياسي في أي موقع من مواقع الحركة المطلبية آنذاك.

إن حلقات التاريخ لا يمكن فصلها عن بعضها بعضاً؛ فهي متصلة بحكم أحداثها وإرادة القائمين عليها حتى تصل إلى مبتغاها من حقوق. فواقعنا اليوم لا نستطيع فهمه فهماً صحيحاً إن لم ندرك الظروف التي قادت إليه ضمن سياقها التاريخي.

وبما أن جميع الحركات النضالية والمنادية بتصحيح الانحرافات والتمييز بين فئات الشعب والتهميش لفئة دون أخرى لها أصول متجذرة في هذه الأرض الطيبة، كانت بداياتها بتضحيات المناضلين القدامى الذين تعلمنا منهم كيف نعيش أحراراً في وطن واحد هو ملك بالتساوي للجميع.

لقد قرأت الكثير من الكتب والمقالات عن تاريخ الرجال الذين أسسوا حركات النضال في البحرين. كنت أستنكر بعضها لأنه يجافي الحقيقة، فاستذكرت واسترجعت أياماً كانت تزخر بالعمل الوطني. هناك الكثير من المغالطات ووجهات النظر المتعجلة تعتمد في معظمها على (سمعت أو قالوا) هذه معلومات لا يمكن الاعتماد عليها لتأريخ ثورات شعب مقهور؛ إذ لابد من أخذ المعلومات من مصادرها وهنا تكمن الأهمية في تأريخ الأحداث والتواريخ حين حدوثها لتتكشف لنا حقائق ومعارف تاريخية كانت كالألغاز التي يصعب حلها أو فهمها.

لقد تعرض كثيرون لتاريخ هيئة الاتحاد الوطني التي قادت النضال الوطني ما بين 1954 و1956، والى التحركات الوطنية قبل ذلك، لكن كان هناك تركيز على جانب دون آخر. إن تدوين تاريخ الحركة المطلبية الإصلاحية في الخمسينات واجب مقدس لا لإنصاف قادتها فحسب، بل لاحترام عقول وثقافات الأجيال الحالية والمقبلة التي تمر في هذه الفترات بمفاهيم وظواهر يصعب الإمساك بها كحقائق؛ ما يوقع الباحثين منهم في التناقض والاضطراب وفقر المعلومات.

إن من حق الرجال علينا أن نكتب تاريخهم بعيداً عن العواطف والمجاملات والتلميع. نكتبه بصورة سليمة وحقيقية بعيداً عن الغش والزيف، ومتى كانت المادة جامعة للوثائق التاريخية تمكنَّا من تقديم الشخصيات في أنصع مظاهرها وأبرز مواقفها التي أثارت اهتمام الناس. «تعترف الأمة برجالها العظماء» هذه المقولة لنابليون.

إذن لنعترف جميعاً بمراحل نضال الرجال الحقيقية في مقاومة الظلم والاستبداد لتتجسد لنا الحقائق بصدق من دون تزوير أو تزييف لنطلع جميعاً على قوة الرجال وبسالتهم ودورهم البارز في مقارعة الظلم والاستبداد ولنقس مدى ثقل تضحياتهم العظيمة والتي كانت الأساس في بداية التحركات الوطنية السلمية لاسترجاع الحقوق، وكان فيصلهم دائماً صوت الضمير الحي الأمين على حقوق شعبهم الذي جعلها أمانة في أعناقهم.

كان والدي (عبدعلي العليوات) مثالاً يحتذى به في رجولته ورصانة طبعه وأصالته ومتانة خلقه وقوته وصدق ثباته حين البأس وقدرته على مجالدة الصعاب وركوب المخاطر في سبيل قضيته الوطنية. لم تغره المادة والمنصب، ولم تكن له مآرب في حكم أو سيطرة وما إلى ذلك من أمور بل كان يتحرك بدافع من الغيرة على حقوق شعبه بعيداً عن الظهور والأضواء.

صورة تجمع عبدعلي العليوات (يسار) مع عبدالعزيز الشملان في 21 يونيو 1961

قرأت في الكثير مما كتب عن هيئة الاتحاد الوطني ولكن قرأت القليل والقليل جداً عن ثورة 1938 الإصلاحية التي وضعت الأسس الصلبة لما سيأتي بعدها، وعلى رغم أهميتها فإنها لم تذكر إلا نادراً. وقبل 1938، كانت هناك حركة 1934.

من حركة 1934 إلى 1938

برز نشاط عبدعلي العليوات (مع مجموعة من رجال البحرين سآتي على ذكرهم لاحقاً)، في حركة العام 1934، وظل طوال تاريخه الحافل بالعمل النضالي متمسكاً بأجمل وأنبل ما في هذا الفكر، منحازاً إلى الفقراء والعمال والكادحين، مضحياً بمباهج الحياة وترفها، لأنه يعلم يقيناً أن عليه مواجهة صعوبات وتحديات كبرى أهمها مواجهة ثقل نظام الحماية البريطانية على الشئون الخارجية والدفاع، وهيمنة المستشار البريطاني تشارلز بلغريف على الشئون الداخلية، ومن ثم مواجهة الفساد المستشري في مفاصل الوطن ومقارعة ظلم قد تجاوز مداه لشعب مقهور مهمَّش محروم من أبسط حقوقه وأهمها آنذاك التعليم.

وكغيره من شباب تلك الفترة؛ امتاز بروح التمرد والعنفوان والثقة بالنفس، روح تنزع نحو الحرية والتخلص من أساليب السيطرة والقمع ومواجهة الواقع بحزم وثبات لتكسر قيد الاستعمار وقهره وتنتصر لإرادة الشعب.

كانت حماسته للاستقلال ونيل الحقوق جعلته يكافح بعزم وإخلاص من أجل نهاية عادلة لقضية البحرين ليتحول فيما بعد إلى قيادة وطنية شعبية.

كانت فكرة الحركة المطلبية في 1934 انطلقت من جانب عدد من الأشخاص وهم: والدي عبدعلي العليوات، منصور العريض، محسن التاجر، عبدالرسول بن رجب، حاجي عبدالعزيز بن حجير البوري، أحمد بن ناصر، حسين المدحوب، وحاجي علي بن عباس العالي. وقد اتفقت هذه المجموعة على مخاطبة حاكم البلاد آنذاك سمو الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة، مذكرين بدورهم في تعزيز استقرار البلاد بعد الأحداث التي شهدتها البحرين في عشرينات القرن الماضي، وكيف أنهم وقفوا مع شرعية الدولة بقيادته مقابل العدالة في التمثيل في مختلف مجالات الدولة وطالبوا بإصلاح محاكم البحرين وتقنين الأحكام التي يرجع إليها القضاة، والعمل بفكرة التمثيل النسبي في مجلس التجارة والمجلس البلدي، و توفير المدارس التعليمية لجميع المواطنين الذين حرموا منها حتى ذلك الوقت.

ولكن ومع الأسف؛ فإن تلك المطالب لم تلق آذاناً صاغية، ولكن ذلك التحرك ظل ينشط، وتصاعد في 1938. المهم الإشارة الى انه قبل العام 1938 كانت التحركات الاجتماعية تحدث بين كل فئة مجتمعية على حدة، وهذا واضح من أسماء الذن تحركوا في 1934، وهو الأمر ذاته في العشرينات من القرن الماضي.

كتبت الرسالة المطلبية في 23 رمضان 1353 هـ (30 ديسمبر/كانون الأول 1934) ووقعتها الشخصيات الثماني المذكورة، وتذكر إحدى الوثائق البريطانية رسالة كتبها المعتمد السياسي بتاريخ 28 يناير/ كانون الثاني 1935؛ إن عبدعلي العليوات لعب دوراً في كل من التحركات «التي حدثت خلال السنوات الخمس الماضية مثل قضايا الأوقاف والمعارف».

كما تذكر الوثائق اجتماعاً عقد في 28 يناير 1935 في مأتم مدن، وفي 29 يناير 1935 اجتمعت اللشخصيات في مأتم بن رجب لمناقشة رد الحكومة واتفقوا على الاستمرار في مطالبهم. وفي 30 يناير 1935 اجتمع منصور العريض وعبدعلي العليوات وعبدالرسول بن رجب ومحسن التاجر، مع المستشار تشارلز بلغريف. ولكن جميع تلك المطالب جوبهت بالسلبية أثناء الاجتماعات مع الجانب الرسمي.

ولكن هذه الجماعة التي تحركت في 1934 ساهمت بشكل مباشر في إحداث تغير نوعي في النشاط السياسي، إذ إنه ومع حلول العام 1938 نشأت أول حركة مطلبية تجمع قادة ورموزاً من كل فئات الوطن.

ففي 1938، برزت الى السطح الحركة الوطنية الأولى التي رفعت مطالب لجميع فئات الوطن، وذلك بعد اندماج نشاطات شخصيات مثل علي بن خليفة الفاضل ومحمد الفاضل وخليل المؤيد، يوسف كانو وعبدالرحمن الزياني، وسعد الشملان، وأحمد الشيراوي، مع محسن التاجر، محمد علي التاجر، السيد سعيد بن السيد خلف، عبدعلي العليوات، منصور العريض، السيد أحمد العلوي، والشيخ عبدالله بن محمد صالح، حاجي أحمد بن خميس.

عبدعلي العليوات في مراحل مختلفة من حياته

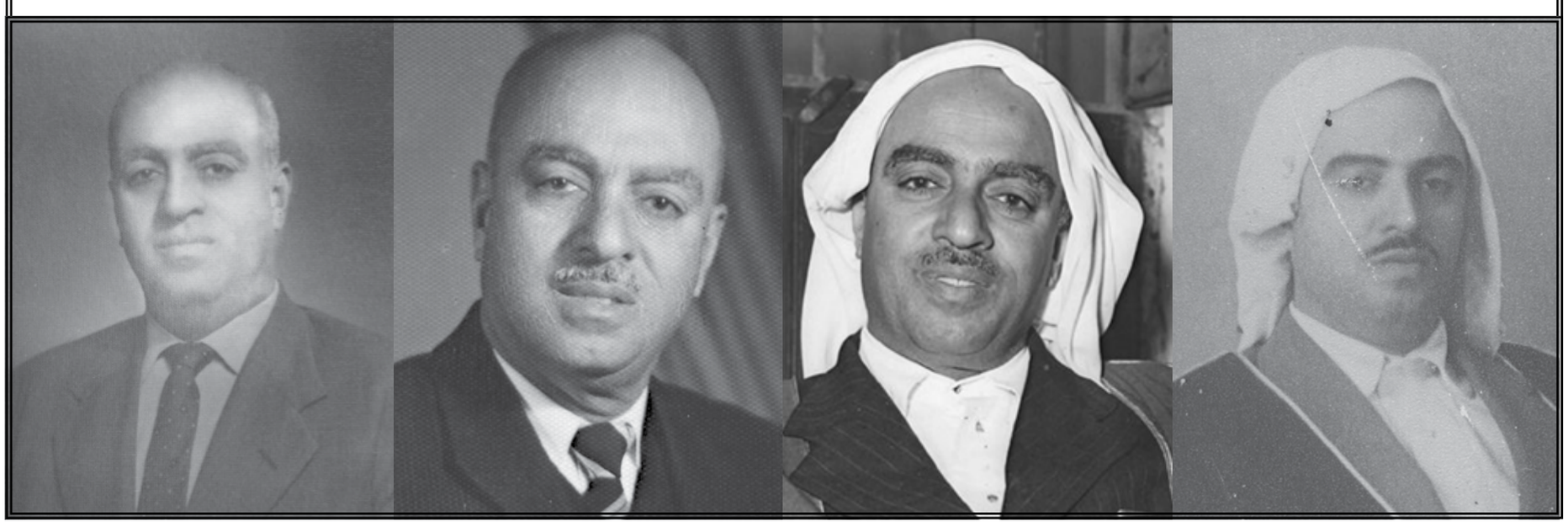

عبدالكريم العليوات يتذكر (4)...

والدي ساهم في تحويل فتنة 1953 إلى حركة وطنية

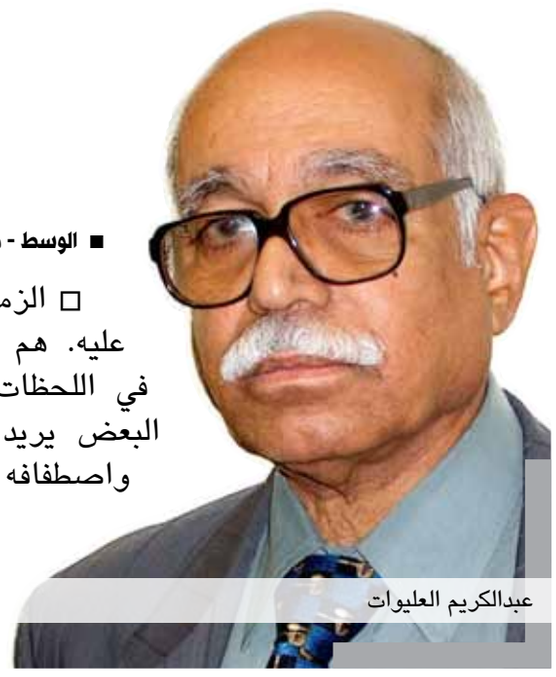
عبدالكريم العليوات

■ الوسط - محرر فضاءات

□ الزمن لا يشيخ؛ وخصوصاً للذين هم شاهدون عليه. هم يمثلونه في أكثر من قلب وحس إضافي في اللحظات الفارقة والحاسمة. هم ثرمومتر الزمن. البعض يريد للزمن أن يشيخ ويهرم ضمن شروطه واصطفافه أو حتى مزاجه. ذلك لن يحدث؛ لأن الزمن ليس أجيراً عند أحد بالمياومة أو براتب مقتطع يحدده صاحب مزاج أو وهم.

عبدالكريم العليوات واحد من شهود مرحلة فاصلة امتدت منذ منتصف القرن العشرين وشهد أحداثاً وتحولات.

وحين يتذكر هنا لا ليذهب في السرد، بقدر ما يذهب في محصلات ذلك السرد. يواصل عبدالكريم العليوات حديث الذكريات.

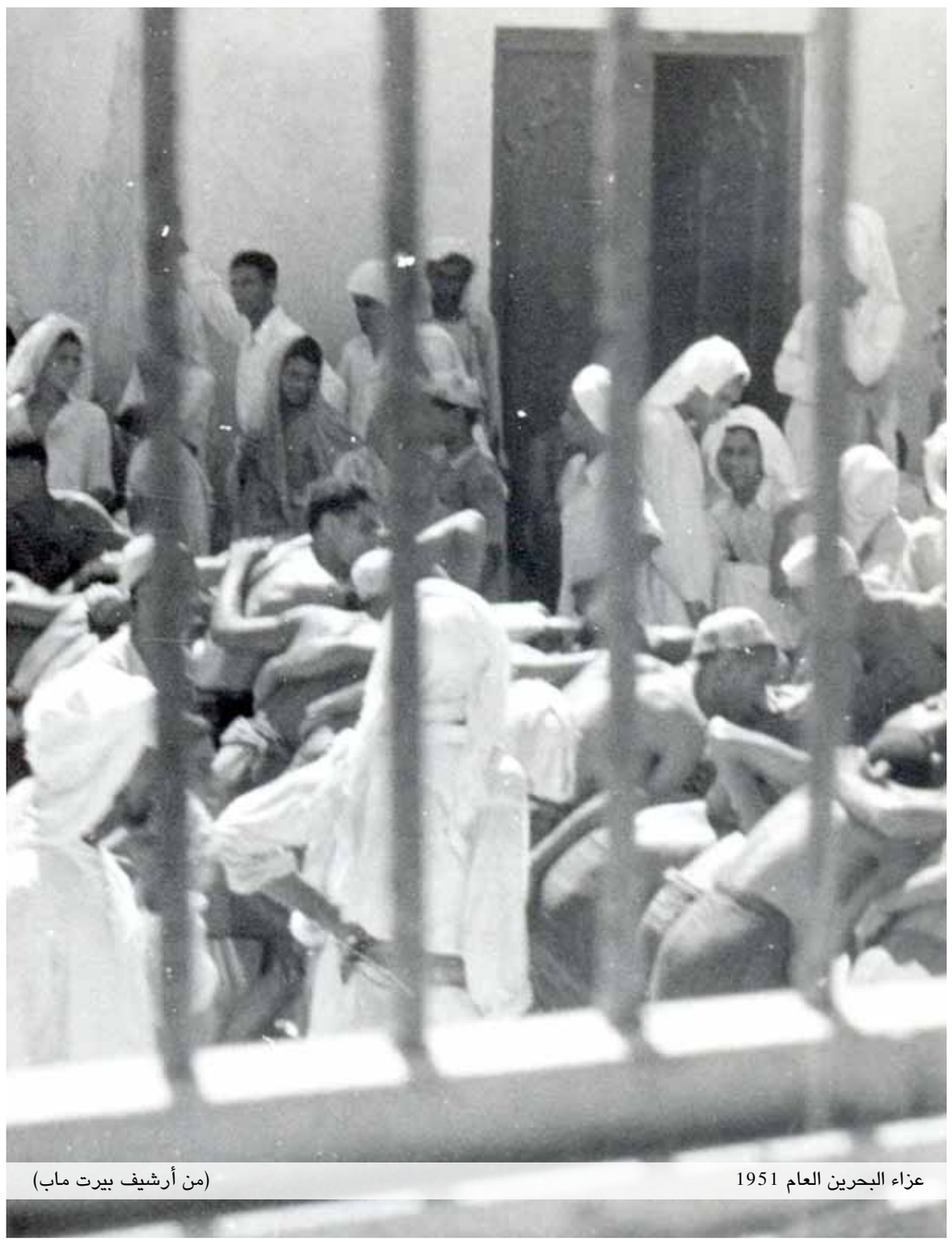
عزاء البحرين العام 1951 (من أرشيف بيرت ماب)

□ كما ذكرت، فإن حركة 1934 كانت بقيادة والدي وعدد من وجهاء فئة من البحارنة، ولكن في 1938 توسعت الحركة واصبحت بقيادة شخصيات ووجهاء من كل فئات الشعب. ولو عدنا إلى التاريخ فإن مثل هذا التطور له اسبابه المنطقية، فحتى العام 1923 كان البحارنة يخضعون لنظان السخرة، وهذا الظلم (السخرة وغيره) انتهى بعد انتفاضة كبيرة وبعد ان تغيرت إدارة الدولة بالكامل وانتقلت من أسلوب المشيخة القبلية إلى إدارة الدولة الحديثة، وهو ما أطلق عليه بالاصلاحات الإدارية. وكانت مطالب قادة البحارنة آنذاك هو الحصول على المواطنة المتساوية، وذلك مقابل تأييدها لشرعية الحكم واعتماد نظام إدارة الدولة الحديثة، وعلى هذا الأساس انتقل القضاء الجعفري والأوقاف الجعفرية ليصبحا جزءاً من إدارة الدولة.

وكانت حركة 1934 التي شارك في قيادتها والدي (عبدعلي العليوات) مع آخرين كم مر ذكر ذلك، تذكير بالمطالب العادلة التي تحقق جزء منها في العشرينات مقابل مساندة الشرعية في ترتيبات الحكم، ولكن الردود الرسمية كانت سلبية. غير أن الأمر تطور مع نشوء طبقة عمالية في شركة النفط، وازداد نشاط الأندية الثقافية، وبدأت الأفكار الوطنية تتعمق لدى النخب البحرينية من كل الفئات.

تزامن في 1938 أن تحرك الوجيه يوسف فخرو بشأن تثبيت ولاية العهد، وهذه كانت فرصة لوالدي وقادة حركة 1934 لتنشيط مطالبهم، سوى أن الوعي التاريخي لجميع الشخصيات البحرينية كان قد وصل الى درجة عالية، ولذا فقد تكونت قيادة للحركة المطلبية في 1938 بقيادة من وجهاء السنة والشيعة، وهم كما ذكرت سابقاً: علي بن خليفة الفاضل، محمد الفاضل، خليل المؤيد، يوسف كانو عبدالرحمن الزياني، سعد الشملان، أحمد الشيراوي، محسن التاجر، محمد علي التاجر، السيد سعيد بن السيد خلف، عبدعلي العليوات، منصور العريض، السيد أحمد العلوي، والشيخ عبدالله بن محمد صالح، والحاجي أحمد بن خميس.

في الحقيقة هذه المواقف الصلبة والثابتة لوالدي جديرة بأن تذكر لأنها من أوراق تاريخه النضالي الذي أسس لما سيأتي من بعده، وإذا تتبعنا مواقفه استطعنا الوصول إلى حقيقة شخصية هذا الرجل السياسية الوطنية وعقيدته الصلبة وصدره الزاخر بحب وطنه وشعبه بصدق وأمانة واستعداده الكامل للتضحية من أجل مبادئه الوطنية والقومية التي تجلت بوضوح حين توترت الأوضاع السياسية في منتصف العام 1938 ورأى المواطنون بأن التحديث الحقيقي للبلاد لا يمكن أن يتحقق في الإصلاحات الإدارية دون مواكبتها بإصلاحات سياسية. وقد وضعت هذه الحركة الأساس لعمل سياسي منظم يعبر فيه الناس عن مطالبهم السياسية والحقوقية.

قد ذكر مهدي التاجر في كتابه «البحرين 1945-1920»: أن المطالب لخصت في أربع نقاط: إنشاء مجلس تشريعي يتألف من 20 عضواً ويكون رئيسه الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة (الذي سينصب ولياً للعهد)، وأن تكون جميع شئون البلاد من أحكام وبلديات وجمارك والجيش بيد المجلس. وأن يكون المرجع الوحيد للمجلس هو عظمة الحاكم الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة. وأن يمنع الأجانب من التدخل في شئون البحرين وتجريدهم من كل سلطة.

وهذه الدعوة للإصلاحات جاءت متأثرة أيضاً بحركتي إصلاحات مماثلة في كل من الكويت ودبي العام 1938، ولكن كانت الأوضاع السيئة في شركة نفط البحرين (بابكو) من سببت تقليص عدد العمال بعد اكتمال عدد من المشاريع الإنشائية في الشركة واستغنائها تبعاً لذلك عن عدد كبير من العمال (كان عدد العمال 3350 بحرينياً العام 1937 وتقلص هذا العدد إلى 1569 عاملاً العام 1938)، يضاف إلى ذلك طريقة معاملة العمال المحليين مقارنة بمعاملة العمال الأجانب على مستوى الأجور ومستوى التسهيلات الأخرى، فوجد عمال بابكو الفرصة مناسبة لطرح ظلامتهم على الرأي العام ونجحوا في إقناع القيادات من كل فئات المجتمع بتبني هذه المطالب. وهكذا توسعت الحركة الوطنية في نشاطاتها، ولكنها قمعت وانتهت الحركة، وتمت محاكمة سعد الشملان وأحمد الشيراوي وعلي بن خليفة الفاضل وصدرت ضدهم أحكام وتم نفيهم إلى الهند.

وللحق أقول، فإن الوالد عبدعلي العليوات كان مدافعاً صلباً عن الشخصيات الوطنية والقضايا السياسية والنقابية، متشبثاً بمواقفه لا يتراجع عن المطالبة بحقوق المظلومين والمقهورين من أبناء وطنه. وقد دافع عن حقوق شعبه وآماله في قضية مصيرية، وتميّز بإحساسه الكبير بواجبه الوطني، واندفاعه للخدمة العامة. كان مؤمناً بالوحدة الوطنية والعمل من أجلها وبالعيش المشترك بين أبناء الشعب الواحد التزاماً منه بالانتماء الوطني والقومي، فقد عاش حياته كلها بعيداً عن الطائفية والمذهبية، بل واجه الطائفيين في العديد من المواقع.

الفتنة الطائفية في 1953

عندما أختلي بنفسي لأستذكر التاريخ تحضرني أحداث مرّة، وأحاديث طويلة يصعب عليَّ الإمساك بها لعبورها السريع من ذاكرتي، ولذلك أقول لكم صادقاً، إنني أعرف بداياتي وقد لا أدرك النهايات لقسوتها ومرارة الأحداث فيها لأنها ترجمة مؤلمة لمعاناة السنين ووجع القهروالصمت والانزواء.

دائماً هي الخنجر المسموم الذي يغرس في خاصرة الوطن فيهدر طاقات وقدرات الشباب ويشل تفكير الرجال وعقولهم فيتراجع الوطن عن سائر القيم الحضارية الداعمة لمبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

هي الفتنة (لعنها الله) بكل ألوانها وإداراتها وشخوصها هي البدايات نفسها تعيدني إلى الزمان والمكان الى مطلع الخمسينيات، فما نشاهده اليوم ونسمعه من تصعيد مفتعل للهجة الفتنة والترويج الخطابي المقصود لإثارة النعرات الطائفية إنما يهدف إلى اقتتال الإخوة في الوطن الواحد وزعزعة أمنهم واستقرارهم وبث سموم الفتنة بأبواق التفكير المتطرف والإقصاء وكيل التهم بالولاءات والانتماءات لهذا أو ذاك. ولكن فتنة اليوم جاءت بشراسة أكبر وبوحشية لا حد لها.

هذا التفكير المتطرف والتعصب الأعمى هو نبت غريب وفد من الخارج ونما في ظروف الانغلاق والتعصب والتثقيف التكفيري. فعلى رغم النسيج المتماسك وإرث العيش المشترك والمتسامح بين مكونات الشعب البحريني إلا أن الفتنة أطلت برأسها من جديد، وتحولت المنابر الدينية إلى أماكن للتراشق بالألفاظ وكيل الاتهامات والتكفير وبث سموم الفتنة والتناحر الطائفي وكل هذا باختصار لتحقيق مكاسب سياسية مادية فقط. أما أمن الشعب واستقراره فهذا لا يعني لهم شيئاً.

هذه الطائفية مورست في بداية الخمسينيات وكادت تحقق مبتغاها لولا وعي وقوة الرجال العقلاء وتوحد الطائفتين الكريمتين في التصدي لمروجي الأفكار المخربة واستبعاد المصطلحات الداعية إلى التقسيم المذهبي والمحملة بروح التفريق والتمزيق الطائفي؛ ما أدى إلى قهرها ودحرها خائبة ذليلة.

كان موكب المعزين في صباح يوم الأحد العاشر من المحرم 1363 هـ (20 سبتمبر/ أيلول 1953م) يتحرك على خط السير الذي كان متفقاً عليه مع الشرطة في شوارع المنامة، ولم يكن أحد يتوقع أن هناك أمراً مدبَّراً لضرب وحدة الشعب بإثارة القضايا الطائفية. فمواكب العزاء ليست ظاهرة جديدة في المجتمع. وقد اعتادها منذ قرون طويلة، ومضى أكثر من عشرين عاماً على ظهورها بالنمط الحالي. ولكن ما حدث في ذلك الصباح كان أمراً آخر.

وكما تشير الوثائق التي سردت الحدث، فعندما كان الموكب يسير في شارع بلغريف في المنامة حدثت مشادة بين عدد من المشاركين في الموكب (وهم من الشيعة) وآخرين كانوا يتفرجون على جانب الشارع (وهم بعض السنة). وذكرت بعض التقارير أن رجال الشرطة حاولوا اعتقال أحد الشيعة كان في حال غضب مع المتفرجين، ولكنهم لم يستطيعوا ذلك بسبب الزحام وضجة الجموع. بعد قليل تمكنت سيارة حكومية من شق الصفوف وإرجاع حالة من الهدوء بين الجموع. في هذه الفترة كانت المشاعر تغلي بين الجانبين حيث بدأت الاستعدادات لمواجهة دموية، هذا في الوقت الذي كان فيه رجال الشرطة يحاولون اعتقال بعض الشباب. وهنا حاول بعض الشيعة إطلاق سراح عدد من رفاقهم من أيدي الشرطة، وبدأت هنالك معركة بين الجانبين بعد أن فقدت الشرطة السيطرة على الموقف.

نلاحظ أن اشعال الطائفية في خمسينات القرن الماضي ادى الى انطلاق أكبر حركة وطنية في تاريخ البحرين.

وتولدت عن هذه الحادثة عدة صراعات طائفية، تدخلت الشرطة خلالها واعتقلت العديد من الافراد وسجنت بعضهم.

تحرك والدي (عبدعلي العليوات) مع شخصيات عامة مثل عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان من أجل احتواء الموقف، وتكللت هذه التحركات بردء الفتنة الطائفية وتوحيد صفوف النخبة والوجهاء مع جماهير الناس حول أهداف وطنية إصلاحية للجميع.

ولا يختلف اليوم عن الأمس وإن اختلفت الأسماء والشخصيات الساعية دوماً إلى تقسيم المجتمع والوقوف دون اندماج فئاته الوطنية في مسيرة التقدم والإصلاح بالإضافة إلى ما تفرزه ممارستها من أزمات تؤدي إلى العنف المضاد، فعلينا جميعاً التصدي لها حتى لا نسمح لأكثر فئات المجتمع تخلفاً وتعصباً بالظهور كمخلصين وأمناء على مصلحة الشعب والوطن.

فالذين يثيرون الفتنة أناس لا تهمهم البحرين ولا مستقبلها فالتطرف لا وطن له ولا قضية ولا يهمه غير تمزيق النسيج الاجتماعي وتشويه قيم المواطنة وزعزعة الثوابت الوطنية الإسلامية وتوليد ثقافة العنف والإقصاء والعنف المضاد وبالتالي تعطيل التقدم والازدهار. هؤلاء الناس وفي غمرة اندفاعهم باتجاه تمزيق الوطن يعلمون جيداً أن تحريك الفتنة الطائفية جريمة كبرى ومعركة خاسرة ليس فيها منتصر فالكل مهزوم مهزوم.

والسؤال الذي يطرح نفسه: من المستفيد من إشاعة أجواء الاحتقان والتوتر الطائفي؟ والجواب بكل بساطة لا أحد غير المتربصين بأمن الأمة واستقرارها.

إذن، ما أحوجنا اليوم إلى وقفة مفصلية من عقلاء الطائفتين الكريمتين. وقفة لا تلاحق الظواهر بل تتبع الأسباب المنتجة والمساعدة لها، على أن يكون الهدف المشترك هو بناء جسور التفاهم والوصول إلى أرضية مشتركة تمكننا من التوصل إلى حل قضايانا سنة وشيعة لنتمكن من القضاء على الفتنة قبل أن تنمو وتتصاعد لتحرقنا جميعا. وليس هناك طريق يمكن أن يسلكه السياسيون سوى الحوار الموضوعي المتحضر والتحليل المستفيض لكل ما جرى ويجري. فما من شيء يمكن أن يخفف حدة التوتر غير إعمال العقل والمنطق والتعامل مع الآخر على أساس احترام العقيدة والمذهب بدلاً من تعميق الفجوة بين أبناء الشعب الواحد.

إن نبذ الطائفية وإدانتها بلغة واضحة وصريحة وإعلان البراءة من كل سلوك طائفي، يقودنا حتماً إلى تحقيق الوحدة الوطنية. ولا أعتقد أن أي فرد منا يجهل قيمتها في إرساء قواعد الأمن والاستقرار. وحدة تبنى على أسس ثابتة وقواعد راسخة تحمي أهدافنا وتقودنا إلى تحقيق غاياتنا الوطنية بتوافق وانسجام وإيجابية، وحدة بعيدة عن الجهل والتطرف والمكابرة وحدة تتحدى الخسائر والإحباط والنتائج الكارثية المؤدية إلى الشلل الكلي.

ونبقى بانتظار تحرك شعبي يعود بنا إلى الوراء سنين وكأننا نبدأ صحوتنا اليوم وهذا يتطلب تضحيات جديدة حتى يعود الاتفاق أو التوافق ليدفع باتجاه الهدف الأسمى.

إن تجاوز البحرين ما مر بها من أحداث وأزمات خلال نصف قرن مضى أو أكثر يدفعنا جميعاً إلى المحافظة على مكتسباتنا ومنجزاتنا بكل مسئولية والتزام ووعي وطني شامل نصون به وحدتنا ونجسد به معاني الخير والإرادة والخلق والاعتدال لنتجاوز كل المحن والصعاب.

جدير بنا أن نستذكر ماضي هيئة الاتحاد الوطني ورجالها، ونستلهم من سيرتهم أسمى معاني الوطنية ونتعلم كيف نخوض ميادين الواجب دون توان ونستمد من كفاحهم عنفوان الرجولة والتحدي؛ ما جعلهم يتجاوزون الصعاب والعقبات بكل ثقة وثبات مدافعين عن حقوق الإنسان البحريني وعزته وكرامته.

ولكن وبقدر حاجة الشعب إلى دولة عادلة عزيزة أمينة تمارس وظائفها في إطار التفاعل والتكامل والدفاع عن كيانه وحقوقه تكون حاجته إلى مجتمع ديناميكي ومشارك في تحمل المسئوليات العامة والدفاع عن كرامة الأرض والعرض بما تفرضه عليه روح الوطنية والوفاء، فعليه أن يتصدى لكل فتنة تؤسس لتفريق شمله وإضعافه.

ويقودنا الحديث هنا للعودة إلى الوراء لأحداث غابت عن العيون ولكنها حاضرة في الذاكرة وكأنها تحدث اليوم أو ربما حدثت مع اختلاف بسيط لا مجال للخوض فيه؛ إذ أود التركيز على أحداث الأمس ولكم يا من تقرأون هذه السطور الربط بينهما لتتكشف لكم أمور ربما كانت غائبة عنكم. على كل حال ستكون البدايات من حادثة عاشوراء التي توضح الكثير والكثير جداً مما أردت توضيحه في شهادتي على عصر الهيئة وكيف تمكنت من تجاوز المؤامرات والتحديات وما إلى ذلك من أمور كثيرة ستعرفونها من متابعتكم للأحداث.

(يتبع)

عبدالكريم العليوات يتذكر (5)...

الخمسينات أثبتت قوَّة النسيج البحريني أمام دعوات الفتنة

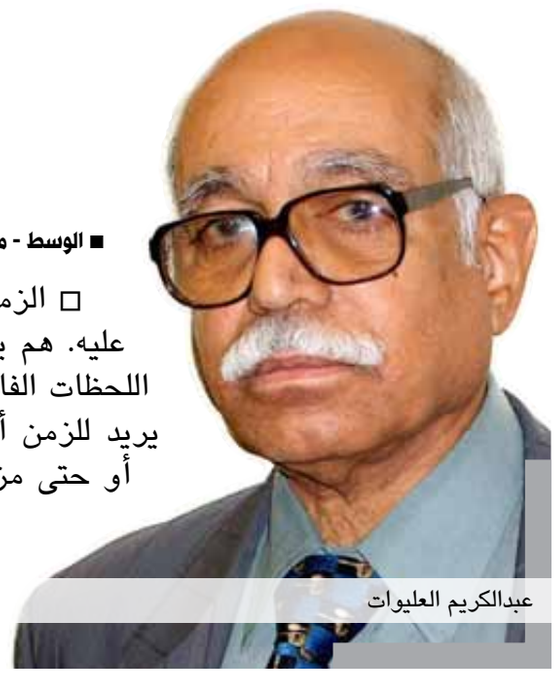
عبدالكريم العليوات

■ الوسط - محرر فضاءات

□ الزمن لا يشيخ؛ وخصوصاً للذين هم شاهدون عليه. هم يمثلونه في أكثر من قلب وحس إضافي في اللحظات الفارقة والحاسمة. هم ثرمومتر الزمن. البعض يريد للزمن أن يشيخ ويهرم ضمن شروطه واصطفافه أو حتى مزاجه. ذلك لن يحدث؛ لأن الزمن ليس أجيراً عند أحد بالمياومة أو براتب مقتطع يحدده صاحب مزاج أو وهم.

عبدالكريم العليوات واحد من شهود مرحلة فاصلة امتدت منذ منتصف القرن العشرين وشهد أحداثاً وتحولات.

وحين يتذكر هنا لا ليذهب في السرد، بقدر ما يذهب في محصلات ذلك السرد. يواصل عبدالكريم العليوات حديث الذكريات.

أحد الشهداء في مواجهات الخمسينات

المتتبع لما حدث في فتنة العام 1953، يفهم أن شعب البحرين أكبر من محاولات تفتيته؛ اذ تمكنت الشخصيات الوطنية من وأد الطائفيين وتوحيد الحركة الوطنية خلف مطالب عامة وشاملة للجميع، وهو عكس ما استهدفته حادثة سبتمبر/أيلول 1953 عندما هاجمت مجموعة مواكب عزاء المنامة.

نعود الى بداية الأحداث في مطلع الخمسينيات، عندما قامت الشرطة بإطلاق الرصاص على الناس من دون تمييز أو فهم بسبب تدافعهم ظناً منها بأنهم جاؤوا للهجوم على المعتمدية، استخدمت العصي والزجاج وجرح أكثر من 70 شخصاً. تدافع الناس وانفض العزاء وكل واحد يبحث عن الآخر وفي هذه الحادثة أصيبت خالتي بزجاجة شجت رأسها. وفي الوقت نفسه روَّجت شائعات بهدف تأجيج الأوضاع، فقيل، إن شيعة المنامة يضربون سنتها، وأن سنة المحرق يهجمون على شيعة عراد، حتى وصل الأمر إلى قيام شيعة المنامة بحفر خندق حول بعض المناطق تجنباً لهجوم سنة المحرق وكانت الأجواء أشبه ما تكون ببداية حرب أهلية، وقد كان التحرك كالآتي:

في عصر اليوم ذاته (20 سبتمبر 1953) جاء صديق والدي ورفيق دربه المرحوم عبدالعزيز الشملان إلينا في البيت ليتصل بوالدي الذي كان مسافراً إلى العراق ليطلب منه الاستعجال بالعودة إلى البحرين فكلمه من هاتف منزلنا وقال له بالحرف: «الحكومة تريد أن تشعل نار الفتنة بيننا» إرجع بأسرع ما يمكن لإصلاح ما يمكن إصلاحه لعلنا نتمكن من احتواء الأزمة ومنع الكارثة؛ لأن الشملان يعرف أن العليوات يحظى بدرجة عالية من الحب والتقدير بين رجال الطائفة الشيعية بالإضافة لما له من كلمة نافذة مقنعة ولما يتمتع به من حسن الثقة والصدق في الدفاع عن حقوقهم.

عودة الوالد من العراق

في اليوم التالي عاد والدي من العراق وباشر دوره الوطني البارز حتى تمكَّن ورفاقه من إخماد الفتنة، ولكن الفتنة كانت أقوى بكثير من جهوده الحثيثة مع رفاقه بالإضافة إلى الانحياز الواضح من قبل البوليس، وكانت كلمته وبأمانة استطاعت منع أتباعه من الذهاب إلى العمل لكي لا تحدث مواجهات بينهم وبين إخوانهم السنة، وهكذا وللمرة الثانية منع الفتنة الطائفية من أن تقع.

كانت واقعة عاشورا في يوم الأحد ولم تتجدد المواجهات في المنامة عصر هذا اليوم وإن كانت الأنباء تصلنا تباعاً عن أحداث تجري في المحرق أو مواجهات في عراد وما إلى ذلك في مثل هذه المصادمات ولكن في يوم الإثنين ارتفعت وتيرة الشائعات يروج لها الذين لا يرغبون للنار أن تخمد فقالوا محذرين سنّة الرفاع والقرى الأخرى وكذلك عمّال بابكو إن هناك خطراً يهدد سنة المنامة من شيعتها؛ إذ يتعرضون لمجازر على نطاق واسع، في وقت يعيش الشيعة فيه هاجس الخوف من تظافر قوى السنة مع الحكومة ضدهم. فقام أعيان البحارنة وفي مقدمتهم عبدعلي العليوات، لثقة الشعب فيه، بمنع أتباعهم من الذهاب إلى العمل لكي لا تحدث مواجهات مع السنة في أماكن العمل من جهة ولحماية عائلاتهم في المنامة.

عندماعاد والدي وجد زعماء الشيعة بانتظار لقائه باحتجاجهم قائلين، إن كل شيء كان مخططاً له مسبقاً، ولكنه قال إنه متأكد بأن الأمر لم يكن كذلك. لاحقاً ذهب إلى المحرّق مرة أخرى ووجد جمهرة خارجة بوضوح للمشكلات.

حدثت حركة في بابكو؛ وفي سترة حصل تصادم طائفي؛ وفي المحرق كذلك. وبدأت الطبقة المثقفة (الشيعية والسنية) عملها وتحركت لتوحيد الصف. تحركت الطبقة المثقفة من السنة والشيعة لحل المشكلة، مثل عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان وعبدعلي العليوات ومحسن التاجر وسيد علي كمال الدين.

ولكن نتوقف هنا؛ فقد بدأنا حكاية ثانية عنوانها «ما الذي جري في جزيرة سترة؟».

لقد استعرضت الأحداث صبيحة عاشوراء فقط دون التعرض لما تلاه من أحداث سواء في المحرق أو في عراد أو حتى في سترة ومن يريد الاطلاع عليها فهناك الكثير من المراجع قد تناولتها بالتفصيل، ولكن من الواضح، وباختصار، أن الفتنة كان ينبغي لها أن تحدث وقد أعد لها بدقة ودراسة على أن تكون شرارتها الأولى الاقتتال بين المكونين الرئيسين وهذا ما رأيناه على أرض الواقع منذ صبيحة العاشر من محرم على أن يكون الشيعة ومن معهم من إخوانهم السنة هم الوقود لهذه الفتنة.

وبقي البعض ينفخ في نار الطائفية بغية تأجيجها وامتداد لهيبها ولم يكتف بذلك بل أخذ يصب الزيت على لهيبها ليزداد اشتعالاً ليصلي بها الشعب كل الشعب سنة وشيعة فالفتنة عمياء لا تميز بين طرف معها وآخر عليها والمستفيد هو المستعمر البغيض وأذنابه. وبقيت الشعارات الطائفية تغذي غرائز النفوس الضعيفة وتدعهم لتنفيس غضبهم وحنقهم وأحقادهم ضد الطرف الآخر الطامح لنيل الحقوق والحياة الحرة الكريمة باستقلاله. كان الهدف من إذكاء الطائفية بين أبناء الشعب الواحد هو أن ينشغلوا ببعضهم ويلهون عن المطالبة بالحقوق والدفاع عنها بالوسائل المشروعة.

وبالفتنة تصبح المهمة سهلة فالمطلوب فقط هو مهاجمة الهدف الذي أعد له نفسياً دون تفكير أو تردد، بعد أن شحنت غرائز الناس وعقولهم بالكراهية والأحقاد. فسياسة فرق تسد هي أقصر الطرق وأسهل السبل لإثارة الفتن المذهبية مادام هناك من يستجيب دون تفكير وينفذ دون تخطيط، فكثرت الصراعات والتكتلات هنا وهناك.

ويقودنا الحديث هنا إلى ما حدث في جزيرة سترة وبالضبط في منطقة الخزانات التابعة إلى شركة نفط البحرين المحدودة (بابكو). والحادثة ببساطة لا تتعدي أطفالاً شاكسوا بعضهم بعضاً ولكن النفوس مشحونة بالغضب ومهيأة للتصادم.

وتروى الحادثة أن اثنين من أبناء الشيعة الصغار سناً قاما بإخراج الهواء من عجلتي دراجتين لولدين من السنة وعند رجوعهما، أمسك السنيان بالشيعيين وقاما بضربهما. هذا حدث عادي كما قلت سابقاً لولا أن النفوس مشحونة وعليه وفي وقت سريع تدخل الرجال من الجانبين في القضية ووقع شجار بين أفراد من أهالي سترة الشيعة مع أفراد من إخوانهم السنة، نتج عنه طعن أحد السنة بمنجل على يد أحد أهالي سترة.

وقامت إحدى الحافلات بنقل الرجال من إحدى القرى الشيعية المجاورة إلى مكان الحادثة، وتحولت القضية من مشاكسة أطفال إلى صراع كبار بل إلى اقتتال راح ضحيته شخص من أهل السنة وجرح فيه عدد من الرجال، كان هذا بتاريخ 15 يونيو/حزيران 1954.

وبحسب ما تذكره مصادر التاريخ «قامت الحكومة بحملة اعتقالات واسعة في صفوف أهالي سترة، وبلغ عدد المعتقلين نحو خمسين شخصاً وأفرج عن بعضهم لاحقاً، وفي 30 يونيو 1954 قدّم ثمانية من الشيعة وثلاثة من السنة إلى المحاكمة، وجرت محاكمة المعتدين حكم على مسببي الفتنة بالسجن بمدد متفاوتة حيث حكم على واحد من الشيعة بالسجن لفترة أربع سنوات وثلاثة لفترة ثلاث سنوات، بينما حكم على الشيعة الباقين والسنة». الأولاد الثلاثة أصحاب الدراجة حكموا بالسجن شهراً واحداً فقط. وبما أن الأحكام كانت ثقيلة وغير متناسبة بين السنة والشيعة، ثار الشيعة على هذا الحكم واعتبروه حكماً جائراً.

وفي صباح يوم الأربعاء 1 يوليو/تموز 1954 (الأول من ذي القعدة 1373هـ)، احتشد جمع غفير من المواطنين في مسجد مؤمن بالمنامة وأعلنوا الإضراب وكان سبب هذا الاجتماع الأحكام التي صدرت بحق المواطنين. وأثناء وجودهم في المسجد وصلتهم أخبار مفادها أن شرطة القلعة ألقت القبض على باص قادم من القرى وبه ركاب من أهالي القرى المتوجهين إلى احتفال المسجد. أثار هذا غضب الشيعة وثار الناس جراء هذا الخبر. ساروا في تظاهرات متوجهة إلى القلعة القريبة من المسجد حيث يسجن زعمائهم لمحاولة إخراجهم، وكانوا أمام هدفين، إما التأكد من الخبر أو تخليص المحتجزين.

ويبدو أن من كانوا في القلعة من ضباط وجنود قد استعدوا للمواجهة؛ بدليل أن الشرطة قد اتخذت مواقعها الدفاعية، لذا ما إن رأت الشرطة الحشود قادمة تهرع ناحية القلعة حتى بادرت بإطلاق النار عليهم. في هذه المواجهة غير المتكافئة قتل ثلاثة في الحال، أما الرابع فقد مات في المستشفى متأثراً بجراحه ويبدو واضحاً من أسماء المناطق التي ينتمي إليها الشهداء أن الاحتجاجات تشمل كل الوطن والشعب كله ثائر ويطالب بحقوق مشروعة.

والشهداء هم: ابراهيم عبدالرسول آل سيف (20عاماً) من المنامة، الحاج كاظم الحاج علي (21عاماً) من قرية المالكية، علي أحمد السعيد (18 عاماً) من قرية مقابة، وعلي الحاج حسن الحاج عبدالله (29 عاماً) من قرية سترة.

وقد قال لي شاهد عيان ممن عاشوا الواقعة «ما إن وصلنا إلى القلعة حتى أطلق بعض الرصاص في الهواء. وبسرعة هائلة تحول إلى أجساد الحشود المتظاهرة. لم يقف الأمر هنا بل حتى من تراجع فاراً للنجاة بحياته متحاشياً مواجهة الرصاص أطلقوا عليه النار بشراسة بهدف القتل والإصرار على القتل بدليل أنهم كانوا يطلقون الرصاص على الشخص الواحد أكثر من مرة حتى يموت فإذا سقط يطعنونه بالأسكوني (السلاح الأبيض) المثبت في نهاية البندقية ومن ثم يتركونه مضرجاً بدمه ميتاً أو ينزف حتى يموت حتى إن بعضاً من الشهداء قد تعذر تغسيله لعدم توقف نزف الدم جراء الطعنات؛ ما دفع القائمين على التغسيل لاستعمال (النورة) لوقف النزيف، ومن ثم علقت ثياب الشهداء الأربعة الملطخة بالدم على قضبان سياج مسجد مؤمن لعدة أيام». انتهت الشهادة.

هذا القتل زاد من غضب الشيعة فحملوا قتلاهم في تظاهرة إلى دار المقيم السياسي البريطاني، ولم تقف النزاعات عند هذا الحد بل استمرت بين الطائفتين. وأعلن الإضراب أسبوعاً، وغاب أكثر من ألفي عامل عن «بابكو»، وتعطلت السوق، لم يتوقف الإضراب إلا عندما وعدتهم الحكومة بتعيين لجنة للبحث عن الأسباب التي أدت إلى إطلاق النار ومعاقبة المسببين فيه.

في اليوم التالي التقى المستشار بشخصيتين كبيرتين من الشيعة هما المرحوم منصور العريض والمرحوم حسن المديفع ليضعهم في مواجهة الأربعة الممثلين للشعب والذي التقاهم في وقت سابق ووصف اثنين منهم بالتطرف حيث أصرًا على مطالب شعبهم وتحدوا سلطة المستشار وبطشه بما قدموه من مطالب فكان والدي عبدعلي العليوات واحداً منهم.

ولكن وللمرة الثانية خابت مساعي المستشار في تراجع الأربعة الممثلين لمطالب شعبهم عن مطالبهم فعندما اجتمع بهم في المساء كرروا عليه المطالب نفسها. وفي هذا تتفق معي الوثائق البريطانية حيث أكدت أن مطالب الأربعة فيما يخص الواقعة كانت مطلبين هما، إقالة المدير العام للشرطة وشخص آخر.

إطلاق سراح الأفراد الذين سجنوا في قضية سترة أو على الأقل إعطاؤهم فرصة الاستئناف ضد الحكم.

وانتهى اجتماع المستشار بوالدي ورفاقه وهم يؤكدون له استمرارهم في الإضراب الذي بدؤوه حتى تبدي الحكومة حسن نيتها تجاه حماية الشيعة.

احتفل الشعب بذكرى الأربعين للشهداء؛ إذ أغلقت المتاجر في إضراب شامل وقام بمسيرات متوجهاً إلى المقبرة يرقد الشهداء وفي اليوم نفسه وزعت منشورات تحمل صور الشهداء وقد بيعت منه نسخ لا بأس بها أما عن ريع بيع المنشورات فقد كان في أيد أمينه سلمته للجهات المسئولة.

وبقي هاجس الخوف من أحداث مشابهة في شهر محرم المقبل يحكم تحركات الحكومة حيث كانت خطتها تتمثل في حصر احتفالات الشيعة بمنطقة الشيعة من المنامة وعدم السماح للسنة في تلك المنطقة بالخروج أو المشاركة إلى آخر تلك الترتيبات.

وفي 8 يوليو 1954 وزعت في السوق منشورات تتضمن مطالب شعب البحرين، وكانت كالآتي: تكوين مجلس استشاري يتكون من عدد متساوٍ من الشيعة والسنة لمتابعة كل الشئون العامة وكتابة قواعدٍ وتوصيات تقدم إلى الحاكم لإقرارها أو رفضها المعقول.

تكوين لجنة قانونية لتشريع قوانين، والقانون يوافق عليه المجلس الاستشاري.

إصلاح المحاكم، وذلك بتعيين قضاة لديهم شهادات جامعية، انتخاب مجالس للبلدية والصحة والتعليم، إصلاح الشرطة، وإقرار مبدأ أن يكون رئيس الشرطة مسئولاً عن تبعات أي خرق للأمن والسلام، دفع تعويضات لضحايا الحوادث منذ العاشر من محرم العام الماضي، ومعاقبة المسئولين عن إطلاق النار في 1 يوليو.

وتستمر الاضطرابات بين الشيعة والسنة ويستمر معها التأجيج وإشعال الفتيل ولكن في هذه المرة لم تأت الرياح بما يشتهي المستشار وأتباعه؛بل بدأت المسافة بين الطائفتين تتقارب بفضل حكمة الرجال العقلاء من الطائفتين الكريمتين.

و في 12 أغسطس/آب 1954 تم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق تضم، الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة، والشيخ عبداللطيف بن محمد آل سعد، والشيخ عبد الحسين الحلي. كما ضمت اللجنة عضواً من المحكمة العليا البريطانية في البحرين، وعدداً من الوجهاء والأفاضل إلى عضوية هذه اللجنة وهم: فضيلة الشيخ محمد صالح بن عبداللطيف، ومنصور بن محمد العريض، وأحمد بن يوسف فخرو، وإبراهيم بن علي المسقطي، وعبدعلي العليوات، ومحسن التاجر، وصادق محمد البحارنة، وحسين علي يتيم، ومحمد بن يوسف بن ناصر، ومحمد مبارك الفاضل، وجبر محمد المسلم، وحسن المديفع.

وقد تعهدت الحكومة بإثبات المسئولية وإجراء ما يلزم كما أبدت استعدادها تأدية الحقوق لأصحابها فقط على الشعب أن يلتزم الهدوء والسكينة وملازمة الأعمال في أمن وطمأنينة. والحكومة تكفل لهم أمنهم وأمانهم.

دور عبدعلي العليوات

كان دور والدي (عبدعلي العليوات) كالعادة فاعلاً ومتفاعلاً في مساعدة اللجنة للوصول إلى الحقائق بل ويدافع عن الحقوق وقد شكرته اللجنة التي شكلتها الحكومة للتحقيق «في حادثة القلعة إن عبدعلي العليوات، وهو أحد أولئك الذين طلب منهم حضور جلسات لجنة التحقيق قد تطوع وساعد اللجنة في إيجاد شهود من الشيعة الذين كانوا موجودين بقرب القلعة. وقد أحضر ثلاثة شهود جرحى وأربعة شهود من الذين كانوا في الطريق شمالي القلعة عند إطلاق النار. وهذه اللجنة تعرب عن امتنانها الشديد لعبدعلي العليوات على جهوده، لقد حاول جهده الحصول على شهود من الذين كانوا في ساحة القلعة ولكنه أخبرنا بعدم تمكنه من الحصول على من يعترف أنه كان موجوداً هناك. وقد تقدم أحد الشهود وهو مصير بن عبدالله زهران للإدلاء بشهادته. واللجنة تشكره على هذا الإحساس بالواجب فقد أثبت أنه شاهد مستقل».

وكما ذكرت في البداية عن مضايقات المستشار لوالدي لدرجة أنه أجبره على الاستقالة من معظم مناصبه آنذاك وحيث إنه كان عضواً في المجلس البلدي فقد قدم استقالته وشاهدي هنا ما ورد في مذكرات بلغريف نفسه وهذا نصه «ومع اقتراب العام 1954 من نهايته ونتيجة لتوتر الأجواء وانتشار الشائعات واستعداد البعض لتصديقها، قرر ثلاثة من أعضاء المجلس البلدي في المنامة استقالتهم. وعلى رغم أن هذه الاستقالات فجرت ما يشبه الزوبعة في فنجان الحياة البحرينية، إلا أنها مرت دون أن تؤثر تأثيراً مباشراً على الحياة السياسية والاجتماعية. استمرت الحياة وكان كيان الدولة أقوى من أن تحفره تظاهرة أو استقالة موظف».

وجاء العاشر من محرم في العام المقبل(1954) وبدَّد المخاوف فقد مر بسلام ولم يحدث ما كان يتوقعه الجميع ممن لا يريدون لهذا الشعب الأمن والاستقرار ويبدو أن القوى الوطنية قد لقنت الحكومة درساً في الوحدة الوطنية والتلاحم بين جميع مكونات الشعب، فلا فتن ولا طائفية ولا غير ذلك يمكن أن يفرق الكلمة ويضرم نار الفتنة. هذا من جهة الحكومة، أما من الجهة الأخرى فقد كانت الأحداث رسالة واضحة لجميع الوطنيين من أبناء الطائفتين الكريمتين بضرورة الخروج من المأزق الطائفي والاندماج في وحدة وطنية تحت قيادة واحدة والتمسك بالمطالب الشعبية الوطنية في العدالة والديمقراطية. ومن هنا بدأت حركة الهيئة التي قادت النضال الوطني مابين 1954 الى 1956.

عبدالكريم العليوات يتذكر (6)...

دور النخبة وظروف تأسيس حركة الهيئة في 1954

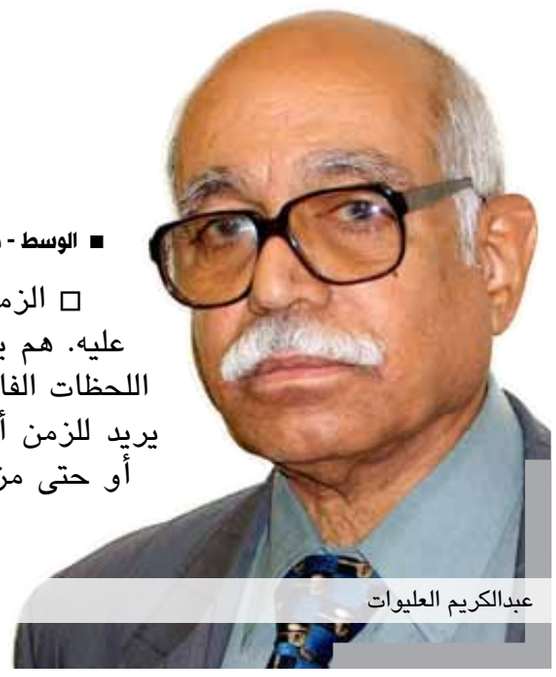
عبدالكريم العليوات

■ الوسط - محرر فضاءات

□ الزمن لا يشيخ؛ وخصوصاً للذين هم شاهدون عليه. هم يمثلونه في أكثر من قلب وحس إضافي في اللحظات الفارقة والحاسمة. هم ثرمومتر الزمن. البعض يريد للزمن أن يشيخ ويهرم ضمن شروطه واصطفافه أو حتى مزاجه. ذلك لن يحدث؛ لأن الزمن ليس أجيراً عند أحد بالمياومة أو براتب مقتطع يحدده صاحب مزاج أو وهم.

عبدالكريم العليوات واحد من شهود مرحلة فاصلة امتدت منذ منتصف القرن العشرين وشهد أحداثاً وتحولات.

وحين يتذكر هنا لا ليذهب في السرد، بقدر ما يذهب في محصلات ذلك السرد. يواصل عبدالكريم العليوات حديث الذكريات.

□ كانت البداية فتنة طائفية بدأت بالهجوم على مواكب العزاء في المنامة في 20 سبتمبر / أيلول 1953، لكن النخبة البحرينية من الشيعة والسنة تمكنت من إخمادها، عندما حل المحرم في 1954 بدا واضحاً أن الفتنة الطائفية انتهت، لكن النخبة التي أخمدتها ازدادت قوة، وأصبحت الآن في موقع يؤهلها لقيادة عمل وطني جمع شمل كل البحرينيين حول أهداف واحدة.

البيئة السياسية في مطلع الخمسينات

ابتدأ عقد الخمسينات وكأن البحرين تتحوَّل من حال إلى حال، ففي هذا العقد شهدت البحرين تحولات اقتصادية وتوسعاً في الأسواق واتساعاً في التجارة والانفتاح على العالم، والتفاعل مع أحداث الوطن العربي وخاصة الثورة المصرية (23 يوليو / تموز 1952)، ودعم جمال عبدالناصر حركات التحرُّر العربية، وبروز الحركة القومية العربية وتأثيراتها على الوطن العربي، وكذلك التأثيرات الكبيرة لإنشاء الكيان الإسرائيلي على نمو الوعي العربي المقاوم للاستعمار والمطالب بالحرية والاستقلال والديمقراطية.

لقد كانت البحرين تعيش هذه الأجواء، وتتفاعل مع محيطها العربي؛ لكن في المقابل كان المجتمع البحريني من خلال قواه الفاعلة يتطلع إلى الحرية والاستقلال والديمقراطية على الصعيد الداخلي، وكان مطلع الخمسينات يشير إلى وجود حركة اجتماعية سياسية وإن لم تتبلور بعدُ وتأخذ زمام المبادرة، وتعبِّر عن التطلعات الشعبية نحو الاستقلال والحكم الرشيد، وتتجاوز التشرذم الطائفي.

وكما يقال، ربَّ ضارة نافعة، فالأحداث الطائفية التي حدثت في العام 1953 مهَّدت الطريق لقيام حركة الهيئة في العام 1954 والتي مثلت مختلف أطياف المجتمع، كما عبَّرت عن رغبة وتطلعات المجتمع في نيل الاستقلال والمشاركة الشعبية في القرار السياسي على أسس حديثة تتمثل في قيام مجلس تشريعي معبِّر عن الإرادة الشعبية.

وفي ظل المحاولات الحثيثة لوأد التحرك الشعبي الوطني العام، لعبت بعض الجهات على الوتر الطائفي بهدف شق المجتمع، وكان ذروة ذلك خلال عاشوراء؛ إذ حاول عدد من المغرضين إشعال الفتنة الطائفية باستهداف المواكب الحسينية في المنامة. لكن الشخصيات الوطنية الحريصة على وحدة هذا الوطن أفشلت هذا المشروع، وتنادت إلى تجاوز هذا الوضع.

توالت الأحداث، وكان دور النخبة الشيعية والسنية رياديّاً، وكان والدي (عبدعلي العليوات) مع آخرين مثل عبدالعزيز الشملان، عبدالرحمن الباكر، الحاج عبدالله أبوديب، سيدعلي كمال الدين، إبراهيم بن موسى، إبراهيم فخرو، محسن التاجر)، في مقدمة الأحداث المحورية.

بعد إخماد الفتنة الطائفية... جاء إضراب السواق

بعد ان تمكنت النخبة من إخماد الفتنة الطائفية التي اندلعت في 20 سبتمبر / أيلول 1953، تمكنت أيضاً من حل مشكلة وطنية أخرى بعد عام من الفتنة... ففي 24 سبتمبر 1954 أضرب سواق التاكسي احتجاجاً على إجراءات جديدة، وتمكنت النخبة من حل الإشكال عبر تأسيس صندوق التعويضات التعاوني لحل أزمة التاكسي والتأمين على السيارات... وفيما يأتي تفصيل ذلك.

في تلك الفترة؛ بدا وكأن الشعب كتب عليه ألا يهنأ ولا يستريح بل يعيش مطارداً ومهمشاً ومشرداً وشاكراً وصامتاً، لكن كانت هناك رسالة واضحة نحو الوحدة الوطنية والتلاحم بين جميع مكونات الشعب، وهذه الرسالة أرادت القوى الوطنية بطائفتيها الكريمتين إيصالها إلى الحكومة في تلك الفترة الحرجة من تاريخ الوطن.

غير أن هذا الهدوء والسلام الذي عاشه الوطن لفترة وجيزة جدّاً لم يرق لأحد ممن ذكرت. وخصوصا عندما خرج أبناء الطائفتين الكريمتين في مواكب عاشوراء صفّاً واحداً، صوتاً واحدا، شعاراً واحداً لا اختلاف فيه والأجمل والأكمل من ذلك تحت قيادة واحدة اذكر من ضمن (الشيلات) في العزاء: «عباس حامل اللواء... الشيعي والسني سوا».

وهكذا ما عكر الأجواء هو قرار فرضت الحكومة بموجبه عقود تأمين على السيارات بأسعار مرتفعة. وفرضت الحكومة التأمين على أصحاب التاكسي. فكانت ردة فعلهم بقوة القرار، فأضرب سواق التاكسي والباصات والشاحنات عن العمل مند منتصف ليلة 24 سبتمبر/ أيلول 1954م، مطالبين برفع الظلم عنهم معلنين تمردهم على أي قرار جائر.

وكأن القرار الحكومي فجر فيهم إرادة التحرك للمطالبة بحقوقهم وقد انحصرت مطالبهم حينها في الآتي: «تعديلات في مسألة التأمين الإلزامي والمعدلات العالية لذلك، والأجور المفروضة على السيارات التجارية التي تستعمل جسر المحرق، والغرامة المفروضة على السائقين بالإضافة إلى السجن لمن يتسبب في إحداث جروح بسبب السياقة المتهورة».

(من اليمين) عبدالعزيز الشملان، صالح شهاب (الكويت)، عبدعلي العليوات وشخص آخر (بيروت 1963/4/1)

وكان من مطالبهم كذلك «السماح بتكوين نقابة لسائقي التاكسي، وطرح خطة حكومية للتأمين».

الجمهور لم يكتف بالاضراب انما أراد ايصال صوته صرخة مدوية مطالبةَ بحقوقه وترجم احتجاجه عبر أساليب كانت محل نقاش، مثل نثر المسامير في الشوارع وتكسير القناني الفارغة ورميها في الشارع، وطالبوا باستصدار قانون جديد للتأمين، واستمر هذا الاضراب لمدة أسبوع كامل.

شكل هذا الاضراب التحرك الاجتماعي الأبرز للحركة المطلبية في 1954، اذ جمع كل الأطياف تحت مطالب واحدة. وبعد ذلك جاء تحرك العمال والطلاب ورجال الدين والتجار وكل من يعنيه الوطن واستقراره، حيث شملت التحركات مطالب كل فئات الشعب ومعاناته وهمومه ومن دون تكتلات او انتماءات من شأنها اضعاف التحرك وتقهقره.

وأمام هذا الغضب الشعبي والحراك المستمر لم تجد الحكومة بدّاً من الموافقة على انها الاضراب باعطائهم القليل علها تمتص غضبهم وتخمد ثورتهم فأصدرت قراراً بالسماح لأصحاب السيارات تكوين صندوق مؤقت يشكل المساهمة فيه بديلاً للتأمين طرف ثالث.

الإلتقاء بسمو الحاكم في الرفاع

في البداية، كانت هناك تحركات شعبية تحاول الذهاب إلى مقر الحاكم في الرفاع لعرض مطالبها على سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة. ولأن المسافة طويلة من المنامة الى الرفاع فحاول المتظاهرون الذهاب بالباصات. إلا أن الباصات مُنعت من التحرك، في هذا الوقت قام الوالد بسياقة أحد الباصات بدلاً من سائقه الأصلي، وقال للمتظاهرين تفضلوا يا جماعة فامتلأت السيارة فذهب بهم الى الرفاع لمقابلة سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة.

وبمجرد وصولهم الى الرفاع قال لهم سمو الحاكم مخاطباً «أعرف يا جماعة ماذا لديكم وماذا تريدون»، فسأله المتظاهرون ماذا لدينا؟ فقال: «أعرف انكم جئتم الى هنا لعرض مشاكل البلد ونحن مهتمون بمشاكل الناس وقضايا البلد التي يعاني منها, ونسعى قدر الإمكان الى حلها».

في هذه الأثناء طلب سمو الشيخ سلمان من الوالد والذين معه من الجمهور أن يجلسوا معه، فجلسوا، فقدم اليهم واحداً واحداً كأساً من حليب الجمال، وطلب منهم أن يشربوه، وبعد ذلك سيتم الاستماع لمطالبهم، والمشاكل والقضايا التي جاءوا من أجلها.

وبالفعل شربوا الحليب واستراحوا قليلاً ودار حديث عابر بين الشيخ والحاضرين ولم يتم التطرق الى المشاكل التي جاءوا من أجلها، والسبب في ذلك - بحسب الوالد - يعود الى طريقة استقبال الشيخ سلمان للمتظاهرين، والتي أنستهم طرح مشاكلهم، كما يعود الى إقناعهم بأنه سيقوم بمتابعة ما جاءوا من أجله.

كما حدث شيء من هذا القبيل بين سمو الشيخ سلمان بن حمد مع بعض أعضاء الهيئة، مثل الحاج عبدالله ابو ديب، وابراهيم بن موسى، ولم يكن معهم الوالد، حيث ذهبوا الى الرفاع لعرض بعض المشكلات العالقة، فأجلسهم واستضافهم كتقدير من قبله لهم.

النخبة تحل أزمة السواق

ولنعد الآن لاستكمال ما بدأناه عن القرارات الجائرة وردود الأفعال الشعبية بموافقة الحكومة على إصدار قرار بالسماح لأصحاب السيارات تكوين صندوق مؤقت تشكل المساهمة فيه بديلاً للتأمين طرف ثالث.

ونظراً إلى عدم ثقة الناس بالمستشار آنذاك وعجز الحكومة عن حل المشكلة تصدت النخبة السياسية للمشكلة، حيث اقترحوا تأسيس شركة أهلية مساهمة من قبل أصحاب السيارات لتأمين سياراتهم. وكان هذا المقترح بداية لحل الأزمة. ونتج عن ذلك تأسيس صندوق التعويضات.

كان هذا الصندوق بمثابة قارب النجاة لمن أوشك على الغرق بحيث وفر للعاملين الكثير من خدمات التأمين المتطورة جدا، وهو انجاز مهم يحسب للمعارضة فهي لا تعارض فقط وانما تضع الحلول والبدائل أيضا. ولذلك كان الاقبال على الاشتراك في صندوق التعويضات كبيراً جدّاً وابتعد الناس عن شركات التأمين الاجنبية ما حدا بتلك الشركات تقديم شكوى إلى المستشار البريطاني بلغريف طالبين منع هذا المشروع. ولكن ثقة الناس بالنخبة أدت إلى ظهور الصندوق بشكل قوي، والباكر أصبح رئيساً للصندوق.

ودائماً الرشوة هي خيار البعض لشراء الذمم حيث حاولت إحدى شركات التأمين الأجنبية مساومة عبدالرحمن الباكر باعتباره رئيس الصندوق بإعطائه خمسين ألف روبية (خمسة آلاف دينار) رشوة، لكن الباكر رفض، وتطورت الأمور بعد ذلك بشكل مفاجئ...

ظل راس مال الصندوق ورقة ضغط وتعجيز حيث طالب بلغريف القائمين على الصندوق بتوفير مبلغ قدره 50 ألف روبية وإيداع هذا المبلغ ضماناً باسم الحكومة في أي مصرف. نجحت النخبة في جمع أربعين ألف وخمسمئة روبية وتفضل بعد ذلك الوجيه خليل كانو (أحد المتحمسين لتأسيس الصندوق آنذاك) بدفع خمسمئة روبية لإكمال الضمان المطلوب.

وبحسب قراءاتي لقوانين العمل في الصندوق؛ فإن القانون الأساسي للصندوق يقوم على الآتي:

«كل من يؤمِّن عربته (مركبته) ويدفع قسط التأمين يعتبر شريكاً في هذه المؤسسة وله حق في الأرباح. وكل من يدفع الاشتراك من السواق ومن أصحاب العربات يعتبر مؤمَّناً عليه ضد العجز وضد الشيخوخة والمرض».

ولا يمكننا أن نغفل هنا المسألة التنظيمية في هذا الموضوع؛ فبمجرد إعلان تأسيس الصندوق، بادرت النخبة بإصدار بطاقات اشتراك لجمع رأس المال، وخلال سنة واحدة تمكن الصندوق من إرجاع كامل الأموال التي دفعت في تأسيسه.

إن هذه التجربة الرائدة هي عمل شعبي بامتياز منه واليه هو المؤسس وهو المستفيد أولاً وأخيراً.

بقي المستشار يتتبع تحركات النخبة بكل غروره على أمل القضاء على تحركاتهم الوطنية التي لا تروق له ولا تتماشى مع أطماعه، فما أن علم بأن الباكر يعقد اجتماعات في مقر الصندوق (هذا بحسب ما وصل إليه) حتى هدده بسحب الجواز البحريني معللاً بأنه قطري الأصل.

... وهكذا تأسست «الهيئة التنفيذية العليا»

استشاط المستشار غضباً على الباكر وقرر سحب جنسيته، بحجة أنه من قطر، لكن في 6 أكتوبر / تشرين الأول 1954 نظمت النخبة احتجاجاً على ذلك وساندهم الناس، وتجمعوا في «مسجد خميس» في المنامة، وأعلنوا رفضهم سحب جنسية عبدالرحمن الباكر ودعوا الى اجتماع في السنابس في 13 اكتوبر 1954، وكان الوالد مع باقي الشخصيات الوطنية قد أعدوا خطة أعلنوها في «مأتم بن خميس» في السنابس، إذ تم إعلان تأسيس «الهيئة التنفيذية العليا» من ثمانية أشخاص (4 شيعة و 4 سنة) مع مساندة كل فئات المجتمع، وأعلنوا اجتماعاً آخر في 16 أكتوبر 1954 في مسجد مؤمن، وثم اجتماع آخر في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 1954 في جامع العيد.

هكذا اذن، وفي 13 أكتوبر 1954، انطلقت الهيئة من خلال عدَّة اجتماعات لشخصيات وطنية حريصة على وحدة المجتمع، وكذلك لتفويت الفرصة على دعاة الطائفية، بل والمساهمة في حل قضايا وطنية عملية كبرى مثل التأمين على السيارات،

في ظل هذه الأجواء نشأت الهيئة التنفيذية العليا (تغير اسمها لاحقاً الى هيئة الاتحاد الوطني كما سيأتي ذكره في حلقة مقبلة)، ودحرت النخبة الوطنية محاولات البعض لإحداث فوضى في المواكب الحسينية، وقد حدث ذلك بالفعل في منطقة بالمنامة تسمى الباغشة، ومن جراء ذلك حدثت فوضى في البلاد وكادت أن تتحول إلى حرب بين الطوائف والمذاهب؛ إلا أن حكمة العقلاء من الشيعة والسنة حولت الأحداث الطائفية إلى وفاق وطني وحدث سياسي جامع لكل فئات الشعب البحريني.

وحرصاً على الوحدة الوطنية تدخلت شخصيات من الطائفتين أمثال والدي عبدعلي العليوات، عبدالعزيز الشملان، عبدالرحمن الباكر، والحاج عبدالله أبوديب، سيد علي كمال الدين، إبراهيم بن موسى، إبراهيم فخرو، محسن التاجر. وهؤلاء رتبوا للقاء مجموعة من الشخصيات في مأتم بن خميس (أحمد بن خميس) في السنابس لإعلان تشكيل قيادة للهيئة مكونة من ثمانية أشخاص مناصفة بين الشيعة والسنة. وبالمناسبة أصبح الحاج أحمد بن خميس مسئولاً عن جدحفص وتوابعها من القرى. وبتشكيل الهيئة دخلت البحرين والحركة السياسة المطلبية مرحلة جديدة تمثلت في مجموعة من المطالب السياسية وعلى رأسها انتخاب برلمان يمثل الشعب.

بتأسيس الهيئة تمكنت البحرين من تجاوز الطائفية واستمرت الهيئة تقود العمل السياسي الوطني في البحرين مدة سنتين، وكادت أن تحقق مطالب الشعب البحريني.

أعود بكم ثانية إلى الحديث عن تأسيس الهيئة التفيذية العليا. هذا الاسم الذي سبب قلقا وتوترا للمستشار وطالما تساءل لماذا تنفيذية عليا؟ ويبدو أن هذه التسمية قد أرقته كثيرا وجعلته يبذل محاولات مستميتة حتى غير اسمها الى هيئة الاتحاد الوطني (كما سيأتي ذكره لاحقاً) بعد جولات مريرة مع اعضائها وهذا ما سنعرفه فيما بعد.

الجمعية العمومية للهيئة

هناك تضارب بشأن عدد أعضاء الجمعية العمومية للهيئة، فقد أشار الباكر في كتابه إلى أن عددهم يصل إلى 120 عضواً. وهذا ليس صحيحاً؛ إذ إن العدد الحقيقي يقارب مئة عضو، وما ذكره عبدالرحمن الباكر في كتابه «من البحرين الى المنفى» ليس دقيقاً والأعضاء عينوا تعييناً بعد مداولات ومشاورات معهم في مختلف مناطق البحرين.

والملاحظ ان الأسماء التي وردت في كتاب الباكر احتوت أسماء جديدة لم يكونوا أعضاء أصلاً وحذفت أسماء أخرى، ربما عن طريق الخطأ. فعلى سبيل المثال، لم يرد ذكر جعفر محمد أحمد من باربار ولا محمد علي بن ضيف من دمستان، ولا علي بن فردان من كرزكان وآخرين غيرهم.

لقد كانت للباكر علاقات وثيقة حتى أن المستشار والباليوز اعتقدا أن الهيئة هي الباكر وأن الباكر هو الهيئة، ولذلك ركزوا عليه أكثر، في حين ان الهيئة في كثير من محطاتها الحرجة كانت تحت قيادة كل من عبدعلي العليوات وعبدالعزيز الشملان. وعندما غاب الباكر عن الهيئة لفترة من الزمن، استمرت النشاطات طوال مدة غياب الباكر؛ إذ أعلنت الإضراب العام، واستطاعت الهيئة إيصال رأي الناس بشكل فاعل.

شكل قادة الهيئة «هيئة ظل» سرية لتتولى أمر القيادة في حال اعتقالهم، لكن للأسف الشديد أقولها والغصة تخنقني أن شيئاً من هذا لم يحدث، فبمجرد اعتقال قادة الهيئة في نهاية 1956 (كما سيأتي لاحقاً) غابت شخصيات الظل عن المشهد السياسي.

مطالب الهيئة

بتأسيس الهيئة تمكنت البحرين من تجاوز الطائفية التي أرادها من لا يحب لمجتمع البحرين التآخي والتقدم، واستمرت الهيئة تقود العمل السياسي الوطني في البحرين مدة سنتين (من 1954 حتى 1956) وكادت أن تحقق مطالب الشعب. وقد تتابعت التحركات، وأخذت اتساعاً، فقدمت الهيئة مطالبها كما يأتي:

- تأسيس برلمان منتخب من الشعب، ممثلاً للشعب ومعبراً عن إرادته ومدافعاً عن حقوقه.

- وضع قانون مدني وجنائي موحد.

- إنشاء محكمة استئناف تضم في عضويتها قضاة متمرسين في القانون.

- السماح بقيام نقابات عمالية وحرفية ومهنية.

سنستعرض في الحلقة التالية الضروف التي تعرضت لها الهيئة، وكيف تم حلها في نهاية 1956. (يتبع...)

الوسط Alwasat يومية سياسية مستقلة
العدد 3437 السبت 4 فبراير 2012 الموافق 12 ربيع الأول 1433هـ
Saturday 4 February 2012, Issue No. 3437

عبدالكريم العليوات يتذكر (7)...

الهيئة من التأسيس في 1954 إلى إعلان الطوارئ في 1956

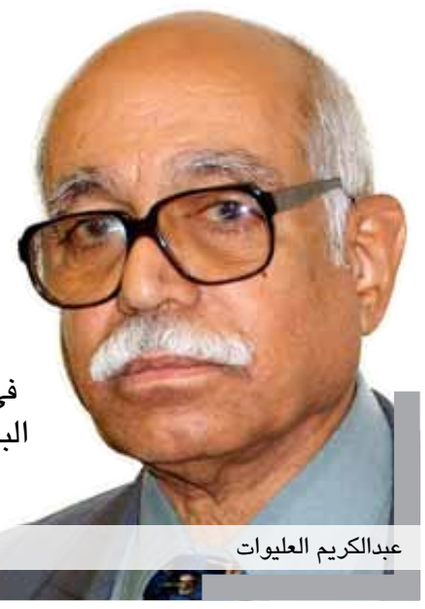
عبدالكريم العليوات

■ الوسط - محرر فضاءات

□ الزمن لا يشيخ؛ وخصوصاً للذين هم شاهدون عليه. هم يمثلونه في أكثر من قلب وحس إضافي في اللحظات الفارقة والحاسمة. هم ثرمومتر الزمن. البعض يريد للزمن أن يشيخ ويهرم ضمن شروطه واصطفافه أو حتى مزاجه. ذلك لن يحدث؛ لأن الزمن ليس أجيراً عند أحد بالمساومة أو براتب مقتطع يحدده صاحب مزاج أو وهم.

عبدالكريم العليوات واحد من شهود مرحلة فاصلة امتدت منذ منتصف القرن العشرين وشهد أحداثاً وتحولات.

وحين يتذكر هنا لا ليذهب في السرد، بقدر ما يذهب في محصلات ذلك السرد. يواصل عبدالكريم العليوات حديث الذكريات.

جزيرة سانت هيلانة في المحيط الأطلسي حيث سجن كل من عبدعلي العليوات، وعبدالرحمن الباكر، وعبدالعزيز الشملان... و عبدالكريم العليوات أثناء زيارة تذكارية للجزيرة

حركة الهيئة بدأت من قصص نجاح

تصدت الهيئة لقيادة الشعب بمختلف فئاته، وتأسست بسبب نجاح النخبة السنية والشيعية بصورة موحدة في إخماد الفتنة الطائفية، التي نشبت في عاشوراء 1953، ومن ثم نجحت النخبة ذاتها في حل أزمة التأمين على السيارات وأنهت إضراب سائقي التاكسي. وعلى أساس هذا النجاح الباهر تأسست «الهيئة التنفيذية العليا» في 13 أكتوبر/ تشرين الأول 1954 بعد اجتماع حاشد في مأتم بن خميس في السنابس وتشكلت القيادة من والدي عبدعلي العليوات، عبدالعزيز الشملان، عبدالرحمن الباكر، الحاج عبدالله أبوديب، سيدعلي كمال الدين، إبراهيم بن موسى، إبراهيم فخرو، ومحسن التاجر.

طرحت الهيئة المطالب الوطنية التي لازلنا نتحدث عنها إلى اليوم، وهي ذاتها لم تتغير. وقد أعلنت الهيئة الإضراب العام ما بين 4 و10 ديسمبر/ كانون الأول 1954 احتجاجاً على تجاهل الحكومة مطالب الشعب التي قدمتها الهيئة.

بعد ذلك ردت الحكومة عبر تعيين خبير انجليزي لكتابة قانون جنائي وإصلاح القضاء وتعيين هيئة مؤقتة للنظر في شئون المعارف والصحة والمحاكم والأمن، ولكن الهيئة رفضت ذلك لأنها قاصرة الصلاحيات وغير منتخبة.

كما استجابت الحكومة بالنسبة لإعادة الانتخابات البلدية على أسس عادلة، ولكن الحكومة أعلنت عن تنظيم انتخابات على النهج القديم نفسه في 9 فبراير/ شباط 1955، وكردة فعل على ذلك دعت الهيئة إلى مقاطعة الانتخابات لأن الحكومة رفضت الحوار.

وتطور الأمر لاحقاً إلى أن تعلن الهيئة عن إضراب للأسواق في 21 مايو/ أيار 1955 وهذا كان يصادف عيد الفطر، كما نظمت الهيئة لقاءات تآلف بين الشيعة والسنة في فترة الإضراب.

لكن الأحداث الخارجية، ولاسيما في مصر آنذاك كانت تضغط على الأوضاع الداخلية، وحدث أن قام بعض الناس الذين كانوا في استاد المحرق في 2 فبراير/ شباط 1956 وصادف مرور موكب وزير الخارجية البريطاني آنذاك سلوين لويد للبحرين، فخرج الناس من استاد المحرق الرياضي ورشقوا الوزير بالحجارة، وهذا أدى لإقحام الهيئة في قضايا لم تكن في حسبانها.

مع ذلك، كانت هناك تنازلات لصالح الهيئة، إذ استجابت الحكومة لأحد المطالب في 10 فبراير/ شباط 1956 وسمحت بإجراء انتخابات لمجلسي الصحة والمعارف (5 بالانتخاب، 3 بالتعيين)، وفاز مرشحو الهيئة بجميع المقاعد المنتخبة، ولكن الحكومة قامت بتعيين الذين خسروا في الانتخابات في المقاعد المعينة، ما أثار استياء الهيئة وقررت أن لا تحضر الاجتماعات.

تطورت الأمر أكثر مع حادث بالقرب من بلدية المنامة في 11 مارس/ آذار 1956 نتج عنه سقوط 9 من المواطنين قتلى بعد اعتقال أحد باعة الخضرة وحدوث احتجاجات.

الاعتراف بالهيئة في 1956 وتغيير الاسم

وفي وسط كل هذه الأحداث الجسيمة، حصلت الهيئة على إنجاز تاريخي على مستوى الخليج العربي كله، إذ اعترفت الحكومة بها كحزب سياسي في 16 مارس 1956، وذلك بعد أن وافق قادة الهيئة على تغيير اسمها من «الهيئة التنفيذية العليا» إلى «هيئة الاتحاد الوطني»، وهي بذلك أو حزب سياسي في الخليج العربي يحصل على اعتراف رسمي. وقد اشترطت الحكومة مغادرة الباكر البحرين قبل الاعتراف الرسمي، وتولى والدي وعبدالعزيز الشملان قيادة الهيئة.

الهيئة كانت أيضاً طرحت مطلباً صعباً جداً على الحكومة وهو إقالة المستشار تشارلز بلغريف، وقد كان هذا المطلب مقبولاً لأن المستشار حكم الشئون الداخلية حينها لمدة ثلاثين عاماً، كما شعر قادة المعارضة أن هذا المطلب أصبح مقبولاً حتى بالنسبة لبريطانيا، ولكن كانوا يريدون بلغريف أن يخرج من الساحة السياسية مع حفظ ماء الوجه.

وبالفعل، فقد نوهت الجهات الرسمية في يونيو/ حزيران 1956 إلى أن تشارلز بلغريف سيتقاعد، وأن مدير الجمارك آنذاك سميث سيتسلم منصباً جديداً باسم «سكرتير حكومة البحرين»، وهذا حدث لاحقاً في 1957، وذلك بعد أن تدهورت الأمور أكثر من ذي قبل. ومن المهم الإشارة إلى أن سميث تسلم منصبه الجديد في 23 يناير 1957 كسكرتير لحكومة البحرين، ورحل بلغريف عن البحرين في 18 أبريل 1957... ولكن قبل كل ذلك حدثت تطورات خطيرة جداً.

أثر الأحداث في مصر على البحرين

ولكن الأحداث في مصر وترت الأوضاع في المنطقة وانعكس ذلك على البحرين، واتخذت الحكومة ذلك حجة للإجهاز على الهيئة. ففي 26 يوليو/ تموز 1956 أعلن الرئيس الراحل جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس، واشتعل الشارع العربي، ومعه الشارع البحريني تأييداً له، وقامت الهيئة بالدخول في هذه النشاطات، وهذا أخرجها عن نطاق عملها الأصلي المتخصص في الشأن الداخلي، إذ أعلنت الإضراب في 16 أغسطس/ آب 1956 احتجاجاً على بريطانيا وفرنسا. وفي نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 1956 انفلت الوضع في البحرين بعد العدوان الثلاثي على مصر.

عبدعلي العليوات

نزول الجيش البريطاني وحل الهيئة

حصل أعداء الهيئة على الفرصة التي كانوا ينتظرونها، ونزل الجيش البريطاني في شوارع البحرين في 6 نوفمبر 1956 وتم اعتقال قادة هيئة الاتحاد الوطني كما تم حل الهيئة، وأعلنت حالة الطوارئ في البحرين.

وهكذا، وبعد سنتين من قيادة هيئة الاتحاد الوطني للعمل، وفي فترة العدوان الثلاثي على مصر، نرى كيف أن تظاهرات صاخبة ضد العدوان ومؤيدة لجمال عبدالناصر بقيادة الهيئة انجرت إلى منحى لم تتصوره الهيئة، وقد اندست عناصر مغرضة وقامت بالتخريب وإضرام النار في أماكن عديدة، فنزل الجيش البريطاني.

اعتقال قادة الهيئة

تم اعتقال أربعة من قادة الهيئة وهم: عبدعلي العليوات، وعبدالرحمن الباكر، وإبراهيم بن موسى، وإبراهيم فخرو في 6 نوفمبر 1956.

أما عبدالله أبوديب فقد أرسل له المستشار واستدعاه وقال له: نحن نعلم أنك في الهيئة، ولا نرغب في اعتقالك وأنت رجل كبير في السن. فقال أبوديب: نعم أنا رجل كبير، لكنني أستطيع أن أعمل أكثر من الذين اعتقلتموهم. فقال له المستشار: إذا كان الأمر كذلك فسأعتقلك. فرد أبوديب: أنا لست بأحسن منهم (يقصد قيادات الهيئة المعتقلين) وبإمكانك أن تعتقلني، وأنا حاضر لكل شيء، إلا أن بلغريف لم يعتقله وخاصة أنه بالفعل كان كبيراً في السن.

وبعد القضاء على الهيئة والقبض على قياداتها دخلت البحرين في حالة هدوء سياسي ظاهري، لكنه يخفي أزمة سياسية عميقة جداً.

في هذه الفترة كان يتردَّد علينا شخص اسمه إبراهيم الصباح ويعرف بـ «أبوحمد الصباح» وهو في أبوظبي، وكان يؤكد أهمية بقاء الإضراب العام في البلاد. إلا أن الناس رجعوا إلى أعمالهم وفك الإضراب، وعلى رغم وجود قيادة أو صف ثانٍ للهيئة يحل محل القيادة في حال اعتقال الصف الأول، فإنّ هذا الصف لم يقم بقيادة الهيئة، وعاد الناس إلى أعمالهم، وانتهى الإضراب العام والعصيان المدني.

تشارلز بلغريف

حيثيات اعتقال الوالد

اعتقل الوالد يوم الثلثاء (6 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956)، في الفترة المسائية، وهو اليوم نفسه الذي اعتقل فيه الباكر والشملان. وعندما جاءوا لاعتقاله كان الوالد مستعداً لمثل هذه اللحظة؛ إذ كان بكامل لباسه ومرتدياً بشته، وكأنه يستعد للحظة الاعتقال، وكان متهيئاً لكل مكروه، حتى أنه عندما جاءوا إلى منزلنا بجلبتهم طلب منهم عدم إزعاج الجيران، وعدم الطرق على باب البيت.

دخلوا البيت لاعتقاله وكان كل أفراد الأسرة موجودين فيه، ثم توجهوا إلى غرفة النوم الخاصة بالوالد، فسألني أحد الشرطة: هل هذه غرفة الزعيم فعلاً؟ وكان السبب وراء السؤال هو ما وجده من بساطة في الغرفة لا تدل على ما يحظى به الوالد من مكانة قيادية. في هذه اللحظة سلم الوالد نفسه. فطلب مني أحد رجال الشرطة تفتيش الصندوق (الصندوق التجوري) الخاص بالوالد. فجاء المستشار وطلب مني إخراج الصندوق الحديد من النافذة وبعد محاولات من قبل الشرطة تبيَّن أنه لا يمكن إخراجه من النافذة. فعاد المستشار وطلب منهم إخراجه عن طريق تحطيم النافذة، وبالفعل قاموا بكسر النافذة وأخرجوه عنوة وأخذوه معهم.

بعد ذلك بمدة خاطبت الجهات المعنية لاسترجاع الصندوق واستعادة محتوياته فرفضت الحكومة إرجاعه أو إرجاع محتوياته حتى يومنا هذا. أما فيما يخص دوري في هذه اللحظة فلم يكن لي دور اللهم إلا مراقبة ما يجري. ولذلك بعد اعتقال الوالد قاموا باعتقال أخي فيصل لأنه الوحيد بين الإخوان الذي كان على علاقة بالهيئة ويعمل في مقرها.

ذكريات من تفتيش البيت

وهنا تحضرني حادثة عندما جاءوا لاعتقال الوالد؛ إذ أخذوا يفتشون غرف البيت غرفة غرفة، ثم جاء دور إحدى الغرف، فقال لهم أحد الضباط وكان بحسب ما عرفت لاحقاً انه من الشيوخ، لقد فتشنا الغرفة، وهو في الحقيقة لم يفتشها، وكان في ذلك قاصداً عدم تفتيشها. وفي الوقت نفسه كان معه ضباط إنجليز ورئيسهم أيضاً شخص إنجليزي، وأتذكر أن ذلك الإنجليزي عندما دخل إلى مجلس الوالد وجد صورة عبدالناصر معلقة على الجدار، فصرخ بصوت عالٍ: بورسعيد ستوب، بورسعيد ستوب، لا نريد مزيداً من المشكلات.

ومن الأشياء التي يجب ذكرها، أنه بعد اعتقال الوالد وبقية أعضاء الهيئة وكذلك أخي فيصل أصبح الناس يخشون الوقوف معنا أو الحديث إلينا، وذلك بسبب خوفهم من السلطة والنأي بأنفسهم عن أية تهمة، أو أية علاقة أو تعاطف مع الهيئة.

وهذه أمور مفهومة، وأعتقد أنها مازالت قائمة حتى الآن بالنسبة إلى المناضلين وأصحاب المواقف الوطنية.

الحكم على الوالد

أعلنت حالة الطوارئ وبدأت محاكمة قادة الهيئة في 22 ديسمبر 1956، وصدر الحكم على القادة الثلاثة في يوم واحد في مركز شرطة البديع في محكمة برئاسة الشيخ دعيج بن حمد وعضوية كل من الشيخ علي بن أحمد آل خليفة والشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة، والمدعي العام رجل إنجليزي يدعى بني. لم نحضر المحكمة ولم نعرف ما هو الحكم الذي صدر بحق الوالد حينها، لكننا عرفنا فيما بعد أن حكم عليه مع زميليه الباكر والشملان بأربعة عشر عاماً. وكان ذلك يوم 23 ديسمبر/ كانون الأول 1956.

وبعد فترة تردَّدت شائعات أن الثلاثة سيتم تسفيرهم إلى سيشل والبعض يقول إلى جزيرة سانت هيلانه. ثم تأكدنا بعد ذلك عندما طلبوا منا تزويدهم بمستلزمات شخصية للوالد. أما التهم التي وجهت إلى الوالد وزميليه فهي:

- الاتصال ببلد أجنبي بهدف اغتيال الحاكم وأفراد أسرته ومحاولة قلب نظام الحكم.
- الإخلال بالأمن والقيام بالتظاهرات والاعتصامات.
- نشر معلومات مغلوطة في الصحف والتحريض.

نفي الوالد الى سانت هيلانة

على رغم طلب الشرطة منا مستلزمات شخصية للوالد، إلا أنهم لم يخبرونا أنهم سيقومون بنفيه مع زميليه الباكر والشملان، ومن خلال مقابلة قصيرة مع الوالد في مركز البديع بتاريخ 27 ديسمبر 1956، لم نكتشف أنهم سيسفرونه، ولم يخبروا الوالد، ولم يخبرونا هم أيضاً؛ إلا أننا اكتشفنا فيما بعد أنهم سفروه بالفعل إلى جزيرة سانت هيلانه بالمحيط الأطلسي. وفي الحقيقة أن الوالد برفقة زميليه وهم في السفينة التي أقلتهم إلى هذه الجزيرة النائية لم يعرفوا أنهم ذاهبون إلى سانت هيلانه إلا بعد مرور نحو 23 يوماً على مغادرتهم أرض الوطن وبالتحديد في 21 يناير/ كانون الثاني 1957.

وبالنسبة إلى بقية أعضاء قيادة الهيئة فقد تم سجنهم في القلعة، بينما تم تسفير السيدعلي كمال الدين إلى العراق، وبذلك يكون قد أسدل الستار على أهم حركة سياسية في تاريخ البحرين الحديث. بعد تسفير الوالد تحملت مسئولية العائلة الكبيرة وتتكون من أسرتي وعائلة الوالد الإخوان والأخوات، وهي مسئولية كبيرة، لكنني قمت بالواجب، وبما هو مطلوب في مثل هذه الحالات.

الوسط Alwasat يومية سياسية مستقلة
العدد 3438 الأحد 5 فبراير 2012 الموافق 13 ربيع الأول 1433هـ
Sunday 5 February 2012, Issue No. 3438

عبدالكريم العليوات يتذكر (8)...

تجربة الهيئة في المفاوضات مع الحكومة العام 1956

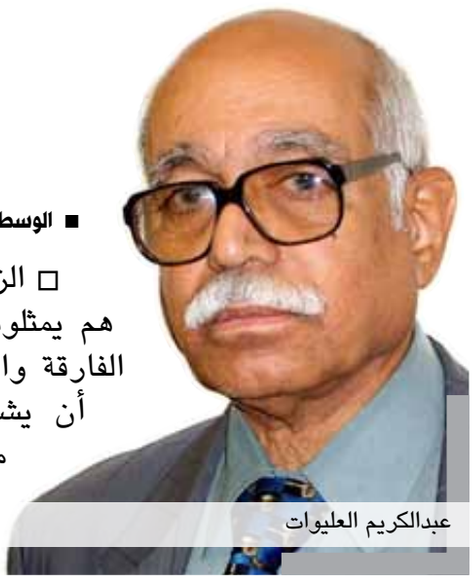
عبدالكريم العليوات

■ الوسط - محرر فضاءات

□ الزمن لا يشيخ؛ وخصوصاً للذين هم شاهدون عليه. هم يمثلونه في أكثر من قلب وحس إضافي في اللحظات الفارقة والحاسمة. هم ثرمومتر الزمن. البعض يريد للزمن أن يشيخ ويهرم ضمن شروطه واصطفافه أو حتى مزاجه. ذلك لن يحدث؛ لأن الزمن ليس أجيراً عند أحد بالمياومة أو براتب مقتطع يحدده صاحب مزاج أو وهم.

عبدالكريم العليوات واحد من شهود مرحلة فاصلة امتدت منذ منتصف القرن العشرين وشهد أحداثاً وتحولات.

وحين يتذكر هنا لا ليذهب في السرد، بقدر ما يذهب في محصلات ذلك السرد. يواصل عبدالكريم العليوات حديث الذكريات.

□ لابد أن نعود قليلاً الى فترة الهيئة، لكي نتعرف أكثر الى بعض ما جرى في البحرين قبل حلها واعتقال قادتها ونفيهم وإعـلان حالة الطوارئ في ديسمبر/ كانون الأول 1956.

مما لاشك فيه أن الهيئة تمكنت من أن تجمع الشعب البحريني على مطالب وطنية واحـدة، وأن تجمع الشيعة والسنة، وتمكنت من القضاء على الانقسامات الطائفية. يضاف إلى ذلك أن الهيئة استطاعت وللمرة الأولى أيضاً أن تؤسس «اتحاد عمال البحرين» قبل حلها وإعلان حالة الطوارئ، وفرضت مبلغاً رمزيّاً وقدره «روبية واحدة» على كل عضو في الاتحاد، وقد جمعت جراء ذلك مبالغ كبيرة، إلا أن الحكومة استولت على هذه الأموال بعد ضرب الهيئة، كما صادرت كل أموال وممتلكات الهيئة؛ إذ كان المستشار تشارلز بلغريف حريصاً على مصادرة أموال الهيئة.

أما مصادر أمـوال الهيئة فكانت تأتي من هبات من التجار أولاً، وكانوا متعاطفين معها إلى أبعد الحدود، ومن اشتراكات وتبرعات الأعضاء ثانياً. وهذا يوضح أن الأسرة التجارية في تلك الفترة كانت في طليعة المجتمع، تقود الحدث وتحلُّ المشكلات، وكانت مختلفة تماماً عما نراه من وضع مؤسف لها اليوم.

مفاوضات الهيئة

كانت الهيئة تتفاوض مع الحكومة، ولكي تتأكد من وصـول ما أرادت إيصاله كانت ترسل مذكرة مكتوبة الى سمو الحاكم، ومثال على ذلك ندرج نص المذكرة التي رفعتها الهيئة التنفيذية العليا إلى صاحب العظمة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين ونشرت تلك المذكرة بصورة عامة في 29 يناير/ كانون الثاني 1956، كما يأتي:

«إلى المواطنين الكرام

في بلاغنا رقم 37 ذكرنا أننا يقظون، وأننا نتابع الحوادث بعين ساهرة وفكر ثاقب، كما ذكرنا لكم بأننا قمنا بتقديم مذكرة مسهبة إلى صاحب العظمة حاكم البلاد، تناولنا فيها جميع الأوضاع القائمة في البلاد التي يشكو منها الشعب، وطالبنا بالمبادرة إلى إصلاحها. ولقد كنا نفضل ألا تنشر هذه المذكرة، لأننا من القوم الذين يؤمنون بالأعمال لا بالأقوال، ولكن إمعان فئة مغرضة في نشر الأباطيل وإيهام الناس بأن هيئتكم التنفيذية قد تهاونت في المطالبة بحقوق الشعب وتنفيذ الإصـلاحـات العاجلة التي يتطلبها وضع البلاد الحالي، دَفعَنا إلى أن ننشر على الشعب الكريم نصف هذه المذكرة. وسيتضح لكم أن هذه الدعايات المغرضة والدسائس الآثمة ما هي ألا من صنع قوم ركبهم الشيطان، وستجدون أن المذكرة تطرقت إلى شئون الساعة في هذه البلاد، وطالبت بإصلاح الحال وخصوصاً فيما يتعلق بقانون الأراضـــي وقـانـون العمل والعمال، هذا القانون الذي لولا يقظتنا وكفاءة بعض من رشحناهم. لفرضوه عليكم منذ مدة التي تقيد العمال. لكننا بالمرصاد لكل من تسمح له نفسه أن يتلاعب بحقوق عمالنا المناضلين الأشاوس.

هذه هي هيئتكم التنفيذية وهذه أعمالها فقولوا لأولئك الدساسين: «ماذا عملتم وماذا يمكنكم أن تعملوا»؟ إننا قوم نشتغل في النور لأننا نمثل شعباً بأسره، وأولئك بأحابيلهم ودسائسهم يشتغلون في الظلام وشتان بين وهج الشمس وظلام الليل... والنصر دائماً حليف الصرحاء المخلصين، والله ولي التوفيق. الهيئة التنفيذية العليا».

أما الرسالة التي تحدثت عنها الهيئة وكانت قد أرسلتها الى سمو الحاكم في 16 يناير 1956، فهي كما يأتي:

«العدد 56/2

التاريخ 1956/1/16

حضرة صاحب العظمة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة،

حاكم البحرين المعظم،

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

منذ أن تمت التسوية المؤقتة لبعض المطالب الشعبية، ونحن لا نألو جهداً في تهدئة الرأي العام الناقم على ذاك الإخفاق والحرص على التزام جانب الصمت تجاه كثير من الأحداث التي لم يكن ليصح السكوت عليها كل ذاك رغبة منا في إظهار حسن النية بأعلى معانيها، وتهدئة الجو لكي يمضي المسئولون في تنفيذ مراحل الاتفاق الذي تم التوصل إليه.

وقد كان أبسط ما كنا ننتظره من جانب الحكومة لوضع تلك القرارات موضع التنفيذ أن يقدر المسئولون حساسية الوضع الذي التزمنا بسببه بجانب الصمت على مضض، وأن يلزموا بدورهم جانب التحفظ إزاء القضايا الحساسة التي تثير الرأي العام حتى يتم تنفيذ الإصلاحات المقررة ووضع التشريعات العادلة بشأنها.

ولكنه لم يبد لنا حتى الآن مع الأسف أن الأمور تجري على النحو المقرر لها والأسلوب المتفق عليه، إذ إن الحكومة ما فتئت وخصوصاً في الآونة الأخيرة تطالع الشعب بين الحين والآخر بسلسلة من الإعلانات التي يود لها على ما يبدو أن تكتسب صفة القوانين الثابتة والتشريعات الأساسية هذا مع كونها تعلم جيداً أن التشريعات القانونية برمتها مدنية كانت أم جنائية لاتزال قيد التنظيم في انتظار وصول الخبراء وتشكيل اللجان المختصة التي ستتولى تنظيم مرفق القضاء من أساسه.

هذه البوادر من جانب المسئولين، مضافاً إليها عوامل الفوضى والإجراءات التعسفية التي تفاقمت خلال الفترة القليلة الماضية، وكذلك ازدياد تذمر المواطنين والطبقات الكادحة من أفراد الشعب من سوء الأوضاع، كل ذلك حدا بنا إلى أن نرفع لعظمتكم هذه المذكرة موجزين فيها عوامل الشكوى والتذكر التي يتطلع الشعب للخلاص منها كي يتحقق ما يصبو إليه من استقرار وهدوء...

كان المطلب الرئيسي الذي اتفقنا عليه هو جلب خبير قانوني من مصر لسن القوانين المدنية والجنائية وتنظيم المحاكم وجلب قضاة من ذوي المؤهلات القانونية، والمتفق عليه أن يستدعي الدكتور عبدالرزاق السنهوري ليعهد إليه المهمة لما له من طول الباع والخبرة الواقعة في سن مثل هذه القوانين وقد سبق له أن سن معظم قوانين البلاد العربية الشقيقة، وإلى الآن وبالرغم من الإشاعات الكثيرة التي تدور حول مقدم هذا الخبير؛ فإننا لم نتحصل حتى الآن على ما يؤكد استدعاءه بصورة رسمية من قبل حكومة البحرين.

إننا نطالب الحكومة باستدعاء الدكتور السنهوري حتى يتسنى له إنجاز مهمته في أقرب فرصة ولا سيما أن الشعب يعاني الأمرين من جراء بقاء المحاكم على وضعها الحاضر ترتجل فيها القوانين وتتحكم فيها الأهواء والنزعات الشخصية إلى حد لا يتصوره العقل.

حيث إن الاتفاق قد تم على أن الخبير القانوني هو الذي سيسن القوانين المدنية والجنائية فإننا نستغرب مضي الحكومة في سن هذه القوانين الاستثنائية ولا نقرها كقانون الأراضي وغيرها من القوانين التي يجب أن يرى أمر النظر فيها إلى الخبير القانوني.

بالرغم من شكاوى الجمهور المتكررة من الظلم المستشري في المحاكم وبالرغم من مطالبنا بإصلاحها؛ فإننا نلاحظ أن الأمور تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، والقضاء يتجه إلى خنق العدالة بدلاً من إحيائها. وقد دلت الحوادث الأخيرة على أن هناك أصابع تلعب في مقدرات القضاء وتسير الحكام بحسب رغباتهم وأهوائها.

ولعل أحدث شاهد على ما نقوله هي قضية جماعة يعترف المذنب فيهم بذنبه فتبرئه المحكمة وتحكم على الأبرياء وتعتبرهم مذنبين. ولم تكن هذه أول سابقة وآخرها، فحادثة جنوسان تعتبر من أعجب القضايا الجنائية إذ يتهم شخص ما من قبل السلطات سكان القرية، ثم يأتي القضاء فيدين معظمهم بأدلة وأهية مفتعلة، والعجب في أمر هذه القضية أن المدعين الذين اعتمدت عليهم النيابة كشهود اثبات قد تضاربت شهادتهم ولم يكن هناك شهود إثبات آخرون غيرهم، وأن كل من يتتبع صورة الحكم يجد أن هناك أصابع كانت تلعب لتدفع بالقضاء نحو إصدار هذا الحكم الجائر.

ومن المؤسف أن يحدث هذا بوجود قاض إنجليزي في الوقت الذي يحمل الناس فيه عن القضاء الإنجليزي في مواطنه فكرة قوامها الإعجاب بعدالته ونزاهته.

إن مرفقا حيويا كهذا يجب أن يتصف بالنزاهة والعدالة والإنصاف، ولذلك فإننا نطالب بشدة بتغيير هذه الأوضاع ومراقبة الأيدي التي تعبث بمقدرات القضاء وتوقيفها عند حدها، ريثما يتم سن القوانين ونظم المرافعات المنتظرة.

ما من بلاد في الدنيا يفضل فيها الأجنبي على الوطني كهذه البلاد، فالملاحظ أنه إذا حدث أي حادث لوطني مع أجنبي وكان الوطني هو الجاني سارع رجال الأمن للقبض عليه ومحاكمته حالاً، أما إذا اعتدى أجنبي على وطني؛ فإن الآية تنعكس وبدلاً من القبض على الأجنبي ومحاكمته ترى رجال الأمن يتمسحون بأذياله وربما طالبوا منه الصفح عن الشخص المعتدى عليه، وقد جرت حوادث كثيرة من هذا النوع لحق فيها الإجحاف بحق المواطنين.

ولقد كان حادث الاصطدام الذي وقع من قبل موظف (أوروبي) بمستشفى الحكومة ذهـب ضحيته شـاب في عنفوان شبابه وظل اثنان آخرون طريحي الفراش في المستشفى وذلك بسبب سياقة (الغربي) للسيارة بطيش واستهتار وبدون أن تكون لديه... وهذا هو المهم - رخصة للسياقة. وبالرغم من كل هذه المخالفات الصريحة التي تكفي إحداها لإدانته؛ فإنه لا يزال يسرح ويمرح دون أن تفكر السلطات في توجيه أي سؤال له خوفاً من أن تخدش كبرياءه! فلو كان الفاعل وطنيّاً لألقي القبض عليه حالا ولم يطلق سراحه ألا بكفالة ولأجريت محاكمته على الفور. أفلا يدل هذا دلالة واضحة على عدم المبالاة وعدم الاهتمام بالشعب واعتباره شيئاً تافهاً لا قيمة له. إننا نطالب بشدة بأن يكون الناس أمام القانون سواء دون استثناء وتحيز بين فئة وأخرى.

عندما شكلت لجنة قانون العمل والعمال استبشر الناس وتفاءلوا خيرا وظنوا أن اشتراك ممثلي الشركات مع ممثلي الحكومة وممثلي العمال والموظفين في هذه اللجنة جنباً إلى جنب سيكون بداية لتحسن علاقات أصحاب العمل بالعمال وفي تغير أساليب معاملتهم لهم إلا أن الحوادث المتتابعة أظهرت عكس ذلك، إذ برزت نوايا الشركات السيئة على أبشع صورها تجاه العمال؛ فبينما يشترك ممثلوها في صياغة بنود القوانين العمالية تجدها في الوقت نفسه تخالف هذه القوانين وتحاول أن تتملص من تطبيقها في المستقبل أساليب ملتوية، وعلى سبيل المثال نذكر أن شركة (بابكو) لكي تتخلص من التزاماتها ازاء ذوي الخدمة الطويلة من موظفيها عمدت إلى إقالة قسم كبير منهم جملة وتحويل قسم كبير آخر إلى شركة (أكمي) التي لم تلبث أن تخلصت منهم بأساليب متعددة متجاهلة أبسط حقوق العمال الوطنيين فإذا جئت إلى موقف الحكومة من قضايا العمال وجدناها تتخذ دائما موقف المتفرج متمسكة بسلبيتها في الأمـور التي تتطلب تدخلها سريعاً لتحفظ للمواطنين حقوقهم ولتحصينهم من تعسف الشركات الأجنبية، ومن الغبن الذي يلاقونه على أيدي القائمين على شئون هذه الشركات حتى أصبحنا كأننا نعيش في عهود الفردية المتطرفة والإقطاعية البغيضة.

إن ما يثير الدهشة والاستغراب أن نرى حكومتنا تتعاون مع هذه الشركات على خنق كل صوت يعلو مطالبا بشروط عمل أفضل ومستوى من المعيشة يحفظ للسواد الأعظم من هذا الشعب إنسانيته. وليس أدل على ذلك من مقترحات المستشار القانوني لحكومة البحرين (...) الخبير العمالي بدمجها في القسم الثاني والثالث من قانون العمل، لقد أصبح طبع معظمها بما يؤيد تجاه الحكومة المشار إليه ويساعد على تعزيز سياسة هذه الشركات في تغيير العمال وممثليهم في نقابتهم بشروط تزاملت لا تسيرها قوانين العمل في البلدان المتحضرة، كما تعرضهم للتقديم المحاكمة وتوقيع عقوبات مبهمة عليهم تفرضها المحكومة حسبما تشاء.

وزيادة على ذلك قد أخرت الإجابة على توصيات اللجنة لسبب لا نفهمه في قسم مواد القانون التي ينتفع بها العمال والتي من شأنها رعاية حقوقهم المشروعة وهي المواد التي تتعلق بالمكافآت والأثر الرجعي لخدماتهم طيلة السنوات التي أمضوها في العمل والعطل السنوية والتعويضات عن الحوادث المهنية وتحديد نسبة العمال المواطنين في مختلف الأعمال والحد الأدنى للأجور مع إيضاح تقسيماته بالنسبة إلى مستويات العمال من حيث القدرة وهو معمول به في الشقيقة الكويت والمملكة العربية السعودية.

نحن نطالب الحكومة بأن تتنبه إلى مؤامرات هذه الشركات وتضع حدّاً لتصرفاتها التعسفية بقوة وحزم قبل أن يستفحل الأمر وأن تولي قضية العمال ما تستحقه دراسة ورعاية.

هذا مع العلم أن حكومات العالم المتحضر لا تكتفي اليوم بتشريعات عمالية سخية في حق العامل بل إن معظمها قد وضع بالإضافة إلى ذلك أنظمة للضمان الاجتماعي بحيث يكفل للمواطنين تأمين حياته ضد العوز والبطالة.

إن البطالة متفشية بين العمال الوطنيين نتيجة لتصرفات الشركات التي أشرنا إلى بعضها ونتيجة لسياسة الباب المفتوح للهجرة المتواصلة وتدفق الأجانب على البحرين بصورة لا مثيل لها، مما يقوي الظن بأن هناك أمرًا مبيتاً لهذه البلاد ولهذا فنحن:

أولاً: نطالب باسم الشعب بأن يوضع حد لهذه الهجرة وأن تنظم الإقامة بصورة جدية. كما نقترح تعيين لجنة يمثل فيها الشعب، مهمتها مراجعة سجلات العمال كافة الشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية واقصاء كل من يشتبه في شرعيته دخوله هذه البلاد وإحلال العمال الوطنيين العاطلين الذين تفيض بهم البلاد محل هؤلاء الأجانب على أن تحدد نسبة العمال الوطنيين في مختلف الأعمال أسوة بما هو متبع في البلدان الأخرى.

لقد اتفق أن يتناول الإصلاح الشامل الأمن، ولكن جهاز الأمن لا يزال كما هو وكل ما قد تدعي الحكومة أنها أدخلته أو ستدخله على هذا الجهاز من إصلاحيات ينحصر في جلب أجانب بأعداد كبيرة من الخارج إذ بينما كان المفروض تأليف لجنة لدراسة أوضاع هذا الجهاز والتحقيق فيما يتطلبه من إصلاح وتحسين؛ فإننا نرى الحكومة تنفرد بالعمل الارتجالي فتقرر جلب شرطة لا بقصد التدريب وشغل وظائف فنية لأمد محدود بل لشغل وظائف عادية كأن البلاد خلت ممن يعملون لشغل هذه الوظائف إذا ما دفعت لهم المرتبات المرضية. مع العلم أن تكاليف جلب الشرطة من الخارج ستكلف خزينة الحكومة أكثر مما لو وظفت شرطة وطنيين. إن هذا التصرف يدعونا إلى عدم الاطمئنان إلى النوايا المبيتة وراء هذه الخطوات التي ينظر إليها الشعب بكل ريبة لأن حفظ الأمن يكفي وجود شرطة محللين إذا كان ذلك هو المقصود؛ وبهذه المناسبة فإننا نتساءل كيف تتسع موازنة حكومة البحرين لتصرف ما يزيد على المليون روبية للشرطة المحليين بينما تضيق هذه الموازنة عن تنفيذ كثير كثير من المشاريع الحيوية التي نرى البلاد في أمس الحاجة لها.

ثم أيـن الأمـن وكـل يـوم يسطو اللصوص على الحوانيت والبيوت في رابعة النهار، وحماة الأمن لا يحركون ساكناً ولا يكلفون أنفسهم مشقة تتبع اللصوص والمجرمين واستقصاء آثارهم وإذا ما وجه أي شخص سؤالاً للشرطة قيل له هذا من اختصاص الأمن ومن هم هؤلاء الأمن، إنهم حفنة من نواطير لا يرأسهم مسئول وليست تحت رحمة حفنة من نواطير أجانب لا يقدرون أي مسئولية.

ونأتي بعد ذلك إلى الصحافة ذلك العصب الحساس في حياة الشعب والمنبر الحر الذي ترتفع منه صيحات الحق وكلمات النقد والتوجيه.

إن الصحافة في عالمنا الحاضر تحتل مكانة سامية في كل شعب حر متمدن، بل هي (السلطة الرابعة) ولهذا تلقب باسم (صاحبة الجلالة) تقديراً للدور الذي تلعبه في توجيه الشعوب ورقيها، وأهميتها لأي فرد لا تقل عن أهمية الماء والهواء والطعام. ولهذه الأسباب المتقدمة يؤلمنا كثيراً أن نجد الصحافة في بلادنا حبيسة القيود مشلولة الحركة، تجهز عليها الرقابة وتلاحقها قاصدة متعمدة وتضيق عليها الخناق بالأساليب التعسفية، حتى غدت صحفنا هزيلة لا يشرف أي بلد أن تنسب إليه بعد أن كانت عنوان فخر ومجد لهذا الوطن. إننا نطالب الحكومة بأن ترفع هذه الرقابة التي لا موجب لها مطلقا وتعيد للصحافة حريتها السلبية حتى تستطيع أن تؤدي وأجبها كاملاً.

وختاما فنحن إذ نرفع هذه المذكرة التي تناولنا فيها للاختصار والإشارة إلى قليل من كثير مما يعانيه هذا الشعب فإننا نرجو أن ننال العناية الواجبة وأن تعمل الحكومة بصورة جدية على وضع الأمور في نصابها.

هذا وتفضلوا قبول عاطر تحياتنا.

المخلص

السيدعلي السيدإبراهيم - عبدالعزيز سعد الشملان - عبدالرحمن الباكر - الحاج عبدعلي العليوات - إبراهيم محمد حسن فخرو - إبراهيم بن أحمد بن موسى - الحاج عبدالله أبو ديب - الحاج محسن التاجر.

وواصلت الهيئة بيانها لعامة الشعب بالقول: لقد كنا ننتظر من الحكومة أن تستجيب، ولكن الحكومة مع الأسف في إذاعتها أتت بأسباب ومبررات واهية لا تستند على أي برهان ولا تبرر جلب شرطة من الخارج ولو كان الأمر قاصراً على جلب عدد محدود من الخبراء والفنيين الذين سيقومون بتدريب الوطنيين كما هو معمول به في بعض البلاد لما اعترضنا على ذلك، وإنما نحن نعارض جلب شرطة عاديين من الخارج، الأمر الذي يجر على البلاد الوبال من الناحيتين الخلقية والمادية ويشيع التذبذب الاجتماعي. ونحن لا نزال نؤكد للمسئولين أننا نعارض بشدة استقدام أي نفر من الشرطة من الخارج ونأمل أن تعدل الحكومة عن هذا القرار المجحف تلبية لرغبة شعبها.

أما عن مجلس المعارف؛ فإن الهيئة حين اتفقت مع ممثلي الحكومة على استشارتها في أسماء الأعضاء المعنيين من قبلها فقد كانت تتوخى من وراء ذلك إيجاد مجلس تسوده روح التعاون والعمل في سبيل المصلحة العامة، بعيداً عن المناورات الفردية والأغراض الشخصية ومما يؤسف له أن الحكومة قد قررت تعيين من بين من عينته من لا يرضى عنه الشعب ولا تتوافر فيه روح التعاون والانسجام مع بقية سائر أعضاء المجلس والهيئة تطالب بإعادة النظر في ذلك.

إننا كما نوهنا أعلاه سنراقب عن كثب ما يجد وما تتطور من أمور وسنطلعكم على كل شيء في حينه، وسنتصل بكم كما عودناكم للتشاور قبل اتخاذ أي إجراء ليكون القرار اجتماعياً. فحذار من الاستماع للإشاعات المغرضة والأقاويل الكاذبة وإلى اللقاء في منشورنا القادم. والله ولي التوفيق.

الهيئة التنفيذية العليا - 1956/3/3

عبدعلي العليوات مع عبدالعزيز الشملان

عبدالكريم العليوات يتذكر (9)...

أضواء على جولات المفاوضات بين الهيئة والحكومة في 1956

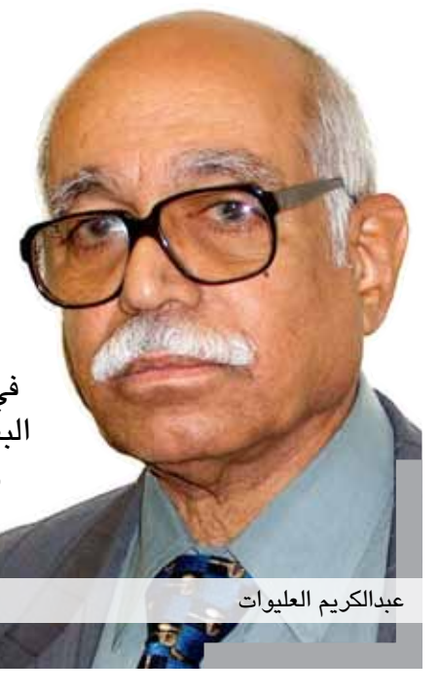

عبدالكريم العليوات

■ الوسط - محرر فضاءات

□ الزمن لا يشيخ؛ وخصوصاً للذين هم شاهدون عليه. هم يمثلونه في أكثر من قلب وحس إضافي في اللحظات الفارقة والحاسمة. هم ثرمومتر الزمن. البعض يريد للزمن أن يشيخ ويهرم ضمن شروطه واصطفافه أو حتى مزاجه. ذلك لن يحدث؛ لأن الزمن ليس أجيراً عند أحد بالمياومة أو براتب مقتطع يحدده صاحب مزاج أو وهم.

عبدالكريم العليوات واحد من شهود مرحلة فاصلة امتدت منذ منتصف القرن العشرين وشهد أحداثاً وتحولات.

وحين يتذكر هنا لا ليذهب في السرد، بقدر ما يذهب في محصلات ذلك السرد. يواصل عبدالكريم العليوات حديث الذكريات.

أحد تجمعات الهيئة للاستماع لآخر التطورات

قصة المفاوضات

كما ذكرنا من قبل فإن الحكومة اعترفت بهيئة الاتحاد الوطني كحزب سياسي في 16 مارس/ آذار 1956 وكان ذلك بسبب التفاف الشعب حول حركته وإصراره على أن ينال حقه المشروع في تسيير أمور بلاده أسوة بغيره من الشعوب الواعية، ومواقفه المشهورة التي وقفها في مناسبات عديدة أثر كبير اضطر المسئولين إلى الاعتراف بهيئة الاتحاد الوطني على أنها ممثلة للشعب ومعبرة عن اتجاهاته ورغباته.

وقد كنا نفهم أن الاعتراف بالهيئة هو في واقع الأمر اعتراف بشعب البحرين، الأمر الذي يترتب عليه إشراك هذا الشعب إشراكاً فعلياً في توجيه الإدراة الحكومية التي تتصل اتصالاً مباشراً بجميع أموره ومصالحه الحيوية.

بهذا المفهوم، وعلى هذا الأساس تقدم قادة الهيئة بمذكرات عديدة إلى سمو حاكم البلاد، تناولت تلك المذكرات قضايا الساعة وعلى رأسها تمثيل الشعب في المجلس الإداري كمرحلة أولية نحو التدرج إلى حكم ديمقراطي سليم وكحل للخروج من حالة التخبط التي كانت تسير عليها أعمال الحكومة الارتجالية الانفرادية.

وبهذا المفهوم أيضاً قبلت الهيئة دعوة المسئولين إلى الدخول في مفاوضات حول تلك القضايا وقد حضر قادة الهيئة اربعة اجتماعات متتالية أبدت خلالها روحاً تعاونية واقعية مع الحكومة غير أنها وجهت عقلية قديمة كانت ترى الشعب قطيعاً يساق إلى مصيره على غير إدارة منه واختيار، وتنكر عليه أبسط حقوقه حتى في تنفيذ تمثيل غير تام في المجلس الإداري الذي ما هو سوى إدارة استشارية محدودة الصلاحيات وليست لها أية سلطة تنفيذية في الوقت الذي يطالب فيه الشعب أيضاً بأن يمثل في مجلس تشريعي منتخب.

وقالت الهيئة في أدبياتها «لقد ظهر لنا بوضوح من سير المفاوضات أن كل ما استهدفته الحكومة منها لمحاولة جرنا إلى قبول تسوية تتعلق بأمور سبق وأن أتقن بأنها حول مجلس المعارف والصحة لتوهم الشعب بأنها اعترفت لنا بأمر كبير وفاتها أن الشعب على درجة من الوعي واليقظة تمكنانه من إدراك هذه المحاولة الفاشلة إذ إن المعروف للجميع أن قضية مجلس المعارف والصحة قد فرغ من أمرها وكان من واجب المسئولين تنفيذ ما اتفق عليه بشأنهما في شهر أكتوبر الماضي لولا أنهم وضعوا العقبات في وجهي المجلسين مما أدى لأعضاء هذين المجلسين إلى الامتناع عن حضورها...

هذا وليعلن المسئولون أن تمثيل الشعب في مجلس يوجه الإدارة الحكومية قد أصبح عقيدة كل مواطن وهدف كل مخلص لبلاده فلا مفر لهم من إقرار ذلك إن كانوا حقيقة يستهدفون إصلاحاً واقعياً لا وهمياً ويرغبون رغبة صادقة في أن تبارح الشعب ريبة الماضي وشكوك الحاضر إلى الثقة بمستقبل يؤمن للمواطنين جميعاً حياة حرة كريمة، وهذا حق بديهي لكل شعب بلغ ما بلغه شعبنا من نضج ووعي سياسي واجتماعي...».

«إن نور الفجر قد أرسل أشعته الوضاءة الوهاجة على هذا البلد الحبيب والشعب أصبح يقظاً واعياً لن يمكن تلك الأيدي البغيضة التي اعتادت أن تمتد في الظلام أن تنال من وحدته أو تثنيه عن بلوغ أهدافه كما أن التفكير السقيم الذي أملى على المسئولين توكيل مجلس سداه ولحمته من أتباعهم والسائرين في ركابهم في محاولة فاشلة لسد باب التمثيل الصحيح أمام الشعب في مجلس يشرف على جميع شئون بلادهم الداخلية بعد أن قر عليهم هذا الشعب مبدأ تمثيله في مرفقين من مرافقها، لا ينطلي على أحد وأننا لننصح المسئولين الاعتراف بالواقع المحتوم.

هذا ولكي نرسم للمواطنين صورة واضحة عما دار في جلسات المفاوضات وهي بالتأكيد تختلف عن الصورة التي حاولت الحكومة أن تموه بها على الشعب وتبرز الأمور على غير حقيقتها فيما نشرته عن هذه المفاوضات، فإننا سنتناول فيما يلي بإيجاز ما دار في جلسات هذه المفاوضات».

بيان الهيئة رقم 3

«هذا هو بياننا الثالث نقدمه إلى مواطنينا الأحرار وفيه نلتقي معهم على صعيد من الصراحة التي اعتدنا أن نعالج بها قضايانا ومشكلاتنا بروح ملؤها التفاؤل بانتصار حركتنا والثقة الراسخة بقدرة هذا الشعب على المضي في نضاله المقدس من أجل استكمال مقومات حياته.

هيئة الاتحاد الوطني

تحرير في 28 ذي القعدة 1375، الموافق 3 يوليو 1956

«حين حضرنا الجلسة الأولى من المفاوضات وجدنا أن الحاكم يصر على حضور مستشاره (شارلس بلغريف) هذه المفاوضات متجاهلاً رغبة شعبه الاجتماعية في إعفاء هذا المستشار من منصبه حالاً سجلنا اعتراضنا على حضوره مؤكدين هذه الرغبة التي نجد أنفسنا دائما وأبداً ملزمين بتنفيذها».

مجلسا المعارف والصحة

«إن كل ما دار حول هذين المجلسين هو مطالبتنا المسئولين بتنفيذ ما سبق أن اتفقنا عليه وإياهم بتاريخ 11 ربيع الثاني 375 أولهم نتناول بها أنهما أي أمر جديد عدا موضوع التعيينات الذي تقرر أن يكون قيد البحث كما تنص عليه المادة (جـ من الفقرة الثانية من محضر الجلسة الأولى)».

الصحافة

«لقد طالبنا برفع الرقابة البغيضة عن كاهل صحافتنا لأن حرية التعبير حق تؤيده الشرائع السماوية والإنسانية وتقره المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وطالبنا أيضاً بسن قانون عاجل سليم بدلاً من قانون الصحافة الحالي الرجعي الجائر مستهدفين بذلك تمكين صحافتنا من أداء رسالتها على الوجه الأكمل وإتاحة المجال للمواطنين جميعاً معالجة مختلف شئونهم عن طريق صحافة حرة في ظل قانون عادل ينظم شئوننا.

أما عن ادعاء الحكومة بأننا رفضنا التصديق على محضر الجلسة الأولى لأن قانون الصحافة الحالية سيشمل بلاغاتنا ولأننا نطلب للهيئة نوعاً من المحاباة بالنسبة للقوانين والأنظمة، فإدعاء باطل يثير الرثاء.

إن رفضنا التصديق على المحضر المشار إليه لم يكن بأي حال من الأحوال يمت بصلة إلى ادعاء الحكومة هذا إنما جاء لإحباط مؤامرتها التي قادتها بقصد جرنا إلى تجزئة القضايا التي أثرناها للبحث. هذه القضايا التي تشغل بال المواطنين جميعاً لأهميتها وتطوراتها ولأن التصديق على اتفاقية لا تعمل تعهداً مرضياً من جانب الحكومة بعدم تكرارها لهذه الحماقات التي ترتكبها من سفك دماء الأبرياء في الشوارع وإطلاق النار عليهم بكل استهتار وعدم تقدير أو مبالاة للمسئولية الكبيرة التي تترتب على مثل هذه الأعمال ثم تجاهلها كيان هذا الشعب وإصرارها على عدم تمثيله تمثيلاً صحيحاً في إدارة شئون بلاده الداخلية، كل هذا دعانا إلى رفض التوقيع على محضر كتب بطريقة مبتورة مقتضبة (...) إلى حد كبير اتفاقية من شأنها تجزئة هذه القضايا التي أثرناها في مذكراتنا وتتعارض طريقة كتابته مع الأسس التي قبلنا على أساسها مبدأ التفاوض, وفعلاً رفعنا للمسئولين مذكرة نحتج فيها على طريقة تدوين محاضر هذه الجلسات وطالبنا بأن تكتب بطريقة صحيحة يدون فيها مل ما يدور من بحث فإذا ما تعذر على الحكومة الحصول على كاتب قدير يستطيع تدوين ذلك فإن هذه المحاضر لا قيمة لها وحين تصل المفاوضات إلى غايتها يمكننا أن نوقع على ما يتم الاتفاق عليه.

بقي أمر استثناء بلاغاتنا وبياناتنا من قانون الصحافة الحالي. نحن حين طالبنا بتعديل هذا القانون الجائر لم نكن نستهدف الحصول على استثناءات خاصة بالنسبة للقوانين والأنظمة كما يدعون بل استهدفنا إقرار مبدأ سليم وهو أن الصحافة لا تعمل بيانات الهيئات وخصوصاً هيئتنا تمثل شعبا بأسره فإذا حق للحكومة أن تنشر ما تشاء فإن الهيئة أولى بهذا الحق. مضافاً إلى ذلك أن بلاغاتنا وبياناتنا لم تكن تصغ للرقابة البغيضة حين كانت قائمة تغتصب حرية التعبير من شعبنا فكيف لهذا القانون بعد أن رفعت هذه الرقابة؟

وهكذا وضعنا تعديلاً للقانون الحالي ريثما يسن القانون المطلوب وقد اقتبسنا التعديلات من القانون اللبناني لا من عدة قوانين كما يزعم المستر بيس. هذا القانون اللبناني الذي وضعه رجال جهابذة في القانون لا نعتقد أن المستر بيس في مركز يسمح له أن يطعن في درجاتهم العلمية وعلى هذا الأساس طالبنا بتشكيل لجنة تضع قانون شاملاً للصحافة تعرضه على الخبير القانوني الدكتور عبدالرزاق السنهوري حين حضوره ليبدي أيه فيه ويقترح التعديلات القانونية اللازمة.

المجلس الإداري

حين عرضنا لبحث المجلس الإداري طالبنا بأن يمثل الشعب فيه لكي يكون إدارة نافعة فعالة ومزيلة لحالة التوتر ولأن تمثيل الشعب في مجلس يوجه الإدارة الحكومية ويشرف عليها حق من حقوقه التي لا يتنازل عنها ثم أوضحنا كلما سبق وأثرناه في مذكراتنا حول هذا الموضوع وهي التي نشرناها عليهم في بيان سابق وحين سأل الحاكم «هل المجلس الإداري شكل من قبل أم بطلب من الجهور؟» أجبناه بأن عظمته قد شكل لأنه ينفرد بجميع السلطات وهذا لا يبرر البتة عدم إشراك الشعب فيه لأنه يتصل اتصالاً وثيقاً بشئونه وينظم علاقته بالحكومة وأن هذا المجلس لم يشكل ليدير أملاك عظمته وشئونه الخاصة وإنما شكل ليدير أمور البلاد الداخلية التي هي أمور الشعب.

ولما أصر على أن جوابه كما ورد في رسالته التي وجهها إلى الهيئة بتاريخ 9 أبريل 1956 كان ردنا إضافة إلى ما جاء في جوابنا على هذه الرسالة هو بما أنكم ذكرتم أن هذا الجهاز شكل نتيجة لتقديم البلاد والحركة الإصلاحية وتنسيق الدوائر الحكومية فإننا نرى أن من أهم بوادر الإصلاح هو أشراك الشعب في تسيير شئونه كما أن تنسيق الدوائر الحكومية لا يتحقق بالنسبة لعلاقتها بالجمهور إلا إذا تحقق تعاونه معها. وكان ردنا على الفقرة التي جاءت في رسالة عظمته الآنفة الذكر والتي تقول أن المجلس الإداري ما هو إلا امتداد لسلطة عظمته، هو أن الشعب أحق من أي فرد أجنبي أو هيئة معنية من الموظفين بامتداد سلطتكم إليه لأن الشعب صاحب الحق الأول في هذه السلطة.

أما عن ادعاء الحكومة الآخر بأن لم يكن هنا مبادئ أو أسس للمفاوضات ولم يتم أي اتفاق على طريقة إجراءات المحادثات. فنحن نتساءل كيف تمت إذاً دعوتنا لهذه المفاوضات؟ لم تكن بناءً على ما تقدمنا به من مذكرات وأثرناه فيها من نقاط، طالبنا الحكومة أن تجيبنا عليها أجوبة مقنعة كما سبق وأن التزمت بتنفيذ ذلك في إعلانها رقم 1956/15 الصادر بتاريخ 56/3/16 أن دعوتها لنا نفسها تدخل هذا الادعاء الباطل من أساسه لأنها تنص على أن هذه المفاوضات ستتناول ما جاء في مذكراتها وكل ذلك هو جدول أعمال المفاوضات والأسس التي كان مقررا أن تسير عليه.

التحقيق

لقد احتججنا في اجتماعنا الثالث معهم على قطع التحقيق بتلك الصورة الملحوظة فادعوا أن المستر بيس أفاد بأن التحقيق قد انتهى فسألناهم فيما إذا كان ذلك في رأي المستر بيس وحده أم يشاركه هذا الرأي زميله موزلي؟ فأجابوا بأنهم لم يجتمعوا بالأخير، كما ذكرنا أن هذه الإفادة تتعارض تعارضا صريحاً مع إذاعة الحكومة عن استئناف التحقيق وتحديد الزمان والمكان، ولقد وعدول بسؤال هيئة التحقيق ووفاتنا بجوابها في الاجتماع الرابع.

ولما اجتمعنا في الجلسة الرابعة أخبرونا بأن التقرير قد أعد من قبل هيئة التحقيق وقد ارتأوا أن يقدموه إلى القاضي هنز لدراسته وإعداده وجهة نظره فيه ولما سألناهم عن قصدهم من تقديمهم إلى القاضي هنز أجابوا بأنهم يرغبون في الاستفادة من توجيهات هذا القانون. أما نحن فقد احتفظنا برأينا بشأن تقديم هذا التقرير للقاضي المذكور وطالبناهم بالحصول على نسخة منه فوعدوا بتقديمه لنا خلال ذلك الأسبوع. إلا أنهم لم يبروا بوعدهم بل فاجأونا بنشره والتعليق عليه من قبلهم وهم طرف في القضية متخطين بذلك مبدأ التفاوض ناقضين الأسس الموضوعة له، إذ استقلوا في التصرف وحدهم في بند من أهم بنود هذه المفاوضات كالعادة دائما في كل أعمالهم الارتجالية ولم يتفقوا مع جانب الشعب عليه.

وهكذا عندما لمسنا أن المفاوضات غير صادقة وأن هذه المفاوضات لن تؤدي إلى نتائج إيجابية يرضى عنها الشعب وتحقق آماله وذلك بعد أن أوصدوا في وجهه مجال تمثيله في المجلس الإداري وبعد أن دبروا مهزلة بتر التحقيق مع ما صاحب كل ذلك من نقمة الشعب على سياسة المماطلة التي اتبعتها الحكومة في هذه المفاوضات، لذلك فقد رأينا استحالة استمرار المفاوضات في مثل هذا الجو الخانق ريثما نلمس من جانب الحكومة اتجاها جديا صحيحا لتحقيق رغبات هذا الشعب.

أن الشعوب التي تدخل مع حاكمها أو مستعمرها في مساومة على حريتها، توقع في ذات الوقت وثيقة عبوديتها وتقيم البرهان الأكيد على أنها لاتزال في مهد الوجود ولاتزال عاجزة عن أن ترى بعينها وتسمع بإذنيها وتسعى على رجليها.

وأد الطائفية

لقد كنا شعباً مفكك الأوصال تنهشنا الطائفية وتمزق صفوفنا أحقاد الجاهلية، فأصبحنا بنعمة حريتنا الشعبية أخوانا متحابين تؤلف كتلة متراصة تندفع نحو أهدافها بقوة عزم ويقيم. وهذا وحده كسْب لا يبلغ شأوه أي كسب، لأن وحدة الصفوف هي الدعامة الكبرى في كل نهضة أو حركة.

والاستعمار والاستغلال والإقطاعية والرجعية تدار جميعها هذه الحقيقة ولهذا تضع دائما نصب أعينها مبدأ «فرق تسد» وتجمع حولها المرتزقة والمارقين من الأتباع لنشر السموم وإشاعة التفرقة. ولكن شعبنا قد جاوز هذا الطور وبلغ من الوعي مستوى لا يمكن أن تجد فيه هذه الأبواق المأجورة صدى لنعيقها البغيض. وهذه أشهى ثمرات انتفاضتنا المباركة!

لقد كانت المصالح الطائفية هي المحور الذي يدور عليه نشاط البعض في هذا البلد وتتركز جهودهم وطبيعي أن تتصارع هذه الجهود وتتعارض بحكم تعدد الطوائف وأن لا يجني الشعب من كل ذلك سوى الفوضى والدمار. وكان لابد بعد انقضاء الطائفية إلى غير رجعة، من وجود أساس جديد تلتقي حوله مصالح أبناء هذا الشعب الحقيقية. وقد اعتمدت حركتنا الشعبية هذا الأساس ألا وهو المصلحة الوطنية الواحدة وكأنما كان أبناء هذا الشعب في غفوة فاستيقظوا على نور الوطنية الوهاج وأصبحت مصلحة الوطن لا الطائفية هي ملتقى الأهداف ومطمع الأنظار وبذلك ولد الوعي الوطني الزاخر الذي يقود خطى شعبنا المتحفز في كل مجالات نشاطه. ولقد أخذ نطاق هذا الوعي الوطني في الاتساع والشمول وبدأ أبناء هذا الشعب بفضل التوجيه الرشيد يستقطب حول وعي قومي عربي لا يرى في البحرين إلا جزءاً صغيراً من وطنه العربي الكبير ولقد تجلت بوادر هذا الوعي واضحة في مناسبات ومواقف مختلفة لعل آخرها تلك المهرجانات الشعبية العامرة التي عبر فيها شعب البحرين عن فرحته بجلاء الإنجليز عن أرض الشقيقة مصر.

أن هذه الوعي، دون ريب مكسب آخر من مكاسب هذه الحركة التي قادتها الهيئة والتي دفعت شعبنا قدما إلى الأمام وربطت مصير الشعب العربي في سائر أقطاره.

(يتبع...)

الوسط Alwasat يومية سياسية مستقلة
العدد 3440 الثلثاء 7 فبراير 2012 الموافق 15 ربيع الأول 1433هـ
Tuesday 7 February 2012, Issue No. 3440

عبدالكريم العليوات يتذكر... (10)

أضواء أخرى على جولات المفاوضات بين الهيئة والحكومة في 1956

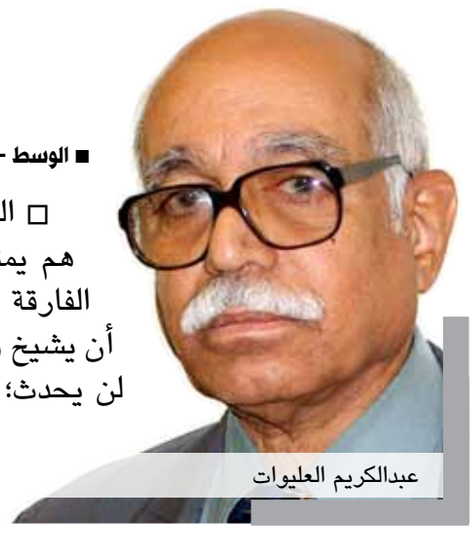
عبدالكريم العليوات

■ الوسط - محرر فضاءات

□ الزمن لا يشيخ؛ وخصوصاً للذين هم شاهدون عليه. هم يمثلونه في أكثر من قلب وحس إضافي في اللحظات الفارقة والحاسمة. هم ثرمومتر الزمن. البعض يريد للزمن أن يشيخ ويهرم ضمن شروطه واصطفافه أو حتى مزاجه. ذلك لن يحدث؛ لأن الزمن ليس أجيراً عند أحد بالمياومة أو براتب مقتطع يحدده صاحب مزاج أو وهم.

عبدالكريم العليوات واحد من شهود مرحلة فاصلة امتدت منذ منتصف القرن العشرين وشهد أحداثاً وتحولات.

وحين يتذكر هنا لا ليذهب في السرد، بقدر ما يذهب في محصلات ذلك السرد. يواصل عبدالكريم العليوات حديث الذكريات.

صورة تذكارية تجمع شخصيات في فترة قيادة الهيئة

الهيئة والوعي النقابي العمالي

تتطرق هيئات الاتحاد الوطني إلى تبلور الوعي النقابي العمالي، وتشير تلك الأدبيات الصادرة عن الهيئة إلى النصوص التالية:

«لقد أوجدنا وعياً عمالياً هو الآن في سبيله نحو التبلور والنصح، ولقد دعمنا هذا الوعي بالمبادرة في إنشاء نقابة موحدة للعمال تستطيع أن تقف في وجه استبداد الشركات وتلاعبها بحقوق العمال وتعمل السلطات على الشروع في وضع قانون للعمل والعمال يشترك في اللجنة المكلفة بوضعه ومناقشته ممثلون انتخبهم العمال أنفسهم. ولقد دخل هذا القانون في مرحلته النهائية الآن وعندما يأخذ صفة التنفيذ ستلعب النقابة دوراً مهماً في تسيير شئون العمال ومعالجة مشكلاتهم».

الهيئة: مطالبنا العمالية وحدة لا تتجزأ

وقالت الهيئة في أدبياتها: حينما طالبت الهيئة بتأليف نقابة للعمال وسن قانون للعمل كانت ستهدف من وراء ذلك تحقيق عدد من الإصلاحات الحيوية التي تؤثر تأثيراً مباشراً في رخاء المجتمع وبعث إمكانياته الإنتاجية واستثمار طاقاته وتوجيهها بصورة سليمة عادلة. وكانت أقرب النتائج المنتظرة من وراء تحقيق هذه الخطوة هي:

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق إزالة شعور التظلم والتذمر بين صفوف العمال من أوضاعهم السيئة.
- إيجاد جهاز فعال لحل خلافات العمل وتحقيق التفاهم بين أصحاب العمل والعمال حول تحسين شروط العمل ورفع مستواهم.
- وضع حد أدنى لمستوى المعيشة ولأجور وشروط العمل والتعويضات يتماشى مع متطلبات العدالة.
- تشغيل جميع الأيدي القادرة على العمل في البلاد وفسح المجال أمام المواطنين للتقدم في أعمال الإدارة وتشغل المناصب المهمة في مختلف الدوائر.
- وضع حد لسيل الهجرة الأجنبية وتنظيمها تبعاً لحاجات المجتمع.

لقد استجاب المسئولون - بصورة من الصور - إلى مبدأ سن قانون للعمل وتشكيل نقابة للعمال ولكن هذه الاستجابة لم تؤتِ أية ثمرة حتى الآن، إذ مازالت تعوزها على ما يبدو الرغبة الصادقة المخلصة في تحقيق ما يقتضيه الوضع العمالي من إصلاحات عاجلة. وبسبب معارضة ممثلي الشركات الأجنبية المستغلة لكل اقتراح يتضمن إنصاف العمل وتحقيق فوائد لهم، فإن قانون العمل لم ينته من وضعه حتى الآن على رغم أنه قد مضى على اللجنة التي شكلت لوضعه أكثر من السنة والنصف سنة تقريباً.

وعلى رغم خلود العمال إلى الهدوء طيلة الفترة الماضية وعدم إقدامهم على اتخاذ خطوات إيجابية لتأييد مطالبهم العادلة والاحتجاج على المظالم التي تنتابهم يوماً بعد يوم، فإن الحكومة لم تحاول أن تستفيد من هذه الفرصة لتحقيق الإصلاحات المنشودة، بل على العكس من ذلك فإن موقفها من جلب الموظفين الأجانب بالذات قد شجع الشركات الأجنبية على التمادي في محاولتها لاستبدال الوطنين بغيرهم من الأجانب، كما أن الحكومة لم تحرك ساكناً إزاء إقالة العمال من الموطنين بالجملة وتركهم ضحية للبطالة وكأن ذلك أمر لا يعنيها مطلقاً.

لقد أخذت الحكومة مبدأ موافقة الطرفين كشرط لإقرار القانون. وهو مبدأ غير صحيح نظراً لاستحالة تطبيقه ولانعدام كفة التوازن بين كل من جانب العمال وأصحاب العمل. إذ كيف يجوز أن تعطي حكومة لعدد محدود من الشركات التي كانت ولاتزال تستفيد من نفوذها الواسع العريض لظلم العمال وإرهاقهم الحق نفسه الذي يعطي لفئات العمال المغلوبة على أمرها والتي تمثل غالبية المجتمع.

وكيف يجوز لحكومة في العالم أن تتخذ موقف المتفرج وأن تساوي بين مطالب العمال التي تستهدف غير المجموع والمصلحة العامة وبين المعارضة التي يثيرها ممثلو الشركات الاستغلالية بدافع من الحرص على مصالحهم الخاصة. من دون اعتبار لمصلحة المجموع، فهل تعني موافقة الطرفين إذاً شيئاً سوى تنازل العمال عن حقوقهم وتراجعهم أمام نفوذ الشركات المدللة في هذا البلد، والتي تسخر كل ما تملكه من إمكانيات وسطوة جبارة على مقدرات العمال للحيلولة دون تحقيق المطالب العمالية. إن واجب كل حكومة في العالم هو أن تتدخل لحماية حقوق الفئات العاملة المستضعفة لا أن تتركها ضحية لنهم الاستثماريين النفعيين الذين لا تهمهم سوى مصالحهم الخاصة والسعي لامتصاص ثروة البلاد.

وقد نتج عن تهاون الحكومة هذا عدة نتائج سيئة أدت إلى الإضرار بهم من شتى الوجوه. فتمادت الشركات الاستغلالية في تشددها لمعارضة التشريعات العمالية وإخضاعها لمنطق المساومات الرخيصة، كما أنها استغلت فرصة هدوء العمال وانتظارهم لصدور القانون احتياطات واسعة للتخلص من عدد من التزاماتها تجاه العمال المواطنين، وكان مما لجأت إليه في هذا السبيل:

أ - إقالة العمال المواطنين أو إحالتهم إلى الشركات المقاولة كعمال جدد من دون اعتبار لخدماتهم الماضية.

ب - التهالك الشديد على جلب موظفين أجانب في مختلف الوظائف بما فيها الوظائف العادية وإحلالهم محل الوطنيين وذلك بقصد «تطهير المراكز المهمة من العناصر الوطنية».

ج - التمادي في إساءة معاملة العمال المواطنين ومحاولة الإيعاز لهم بأن وضعهم الحاضر مع تلك الشركات تغير مما سيحققه لهم القانون.

د - حرمانهم من الزيادات والترقيات السنوية المعتادة كمحاولة للإيحاء لهم بأن رضا الشركات وخدمة مصالحها وتأييد سياستها التعسفية والتقرب لمرؤوسيهم كل هذه الوسائل الوحيدة لتحسين أحوالهم. لقد أعطت إحدى الشركات زيادة مئوية لموظفيها الأجانب بمقدار 10 في المئة، لكنها لم تعط البحرانيين سوى 3 في المئة فقط، وذلك على رغم ازدياد تكاليف المعيشة أضعافاً مضاعفة، وهكذا تمضي الشركات الأجنبية في سياسة تفضيل الأجانب على المواطنين على مسمع ومرأى من المسئولين.

لقد كان مما شجع الشركات على انتهاج هذه السياسة المقصودة موقف الحكومة من هجرات الأجانب بغية توفير العمل الأجنبي الرخيص على حساب الأيدي العاملة الوطنية، وذلك على رغم استنكار الناس الشديد ومعارضتهم الدائمة. وكان الواجب يقضي بأن تعمد الحكومة إلى سد باب الهجرة حالاً وإصدار هويات عمل للمواطنين ورخص عمل خاصة للأجانب، الذين يجب أن يستوفوا شروطاً معنية تؤهلهم للعمل داخل البلاد، وأن تكون تلك الرخص خاضعة للتجديد في فترات متقاربة للتأكد من حاجة البلاد فعلاً إلى مثل أولئك العمال. هذه الإجراءات وغيرها هي ما درجت عليه معظم البلدان التي تهتم فعلاً بمصلحة المواطنين.

لقد عمدت الحكومة إلى إنشاء دائرة للعمل قبيل نهاية العام الماضي. ولكن هذه الدائرة على رغم اختصاصها بشئون العمال فإنها لم تستطيع أن تحرك ساكناً تجاه الشكاوى المرة التي يعانيها العمال من جراء تعسف الشركات وتلاعبها بمصالحهم. ومن الغريب أن هذه الدائرة لا تعرف لها صلاحيات معنية تستطيع استعمالها إزاء تصرفات الشركات المجحفة، أو تمكن القائمين على أدائها من تأدية الواجب الذي يتطلبه الوضع على الوجه الصحيح. لذلك فإنه لم يعرف لها حتى الآن أي برنامج مرسوم لتحقيق ما يجب تحقيقه في الحقل العمالي. إن وجود هذه الدائرة في صورتها الحاضرة لا يخدم العمال حقيقة بقدر ما يحقق أغراض الدعاية المجردة التي تريد الحكومة استغلالها لذر الرماد في العين. وهو أمر لم يعد مستغرباً في ظل نظام فردي رجعي يسعى للتملص من أجراء أي إصلاح يستهدف مصلحة عامة.

إن استعرضنا سريعاً لسياسة الحكومة تجاه تحقيق الإصلاحات العمالية تثبت حقيقة واحدة فقط إلا وهي استمرارها في معالجة قضايا العمال على الصورة السلحفائية نفسها التي تتبعها في شتى المجالات الأخرى. أنها لاتزال تنظر إلى مشاكل العمال وكأنها قضايا متناثرة لا رابط بينها، بدلاً من أن ترسم لها سياسة إصلاحية شاملة تستوعب القضية العمالية برمتها وتعالجها من جميع نواحيها.

فوضع قانون للعمل وتعويضات الإصابات، وتأليف نقابة للعمال وتحديد مستوى أدنى للأجور، والسيطرة الكاملة على الهجرة الأجنبية، وتحديد نسبة المواطنين في الأعمال، ومكافحة البطالة والعوز المادي والعناية بشئون الإنتاج وإنماء الثروة المحلية كل هذه وغيرها أجزاء مترابطة لا يمكن فصل بعضها عن الآخر، وكل تسوية تقوم على أساس تجزئة هذه القضايا وتحقيق شطر منها دون الشطر الآخر لن يؤدي إلى النتيجة المتوخاة من تنظيم الحياة العمالية ووضع أسسها الصحيحة وبالتالي تحقيق الاستقرار العمالي المنشود.

الهيئة وتفعيل مبدأ «التمثيل الشعبي»

أشارت وثائق الهيئة إلى ما يلي: «لقد دفعنا الحكومة إلى الاعتراف بمبدأ التمثيل الشعبي في المجالس وبحق الشعب في إدارة شئون بلاده، صحيح أن هذا التمثيل المعترف به لايزال محدوداً لا يحقق رغبات الشعب ولا يؤمن مصالحه الحيوية، إلا أننا غرسنا البذر وسنسقيها بدمائنا إذا اقتضى الأمر لتطيب ونزكو وتؤتي ثمارها المرجوة يانعة إن شاء الله.

ثم إن اضطرار الحكومة إلى الاعتراف بهيئتكم، هيئة الاتحاد الوطني، إنما هو في حقيقته اعتراف بوجود الشعب وكيانه، هذا الشعب الذي وصفه المسئولون ذات يوم سخرية واستخفافاً بأنه (بعض أناس) ثم ما لبثوا أن وجدوا أنفسهم مرغمين على الاعتراف بوجوده. ولاشك في أن هذا بداية النصر سيعقد لواؤه بشعبنا المكافح الأبي بفضل اتحاده ووعيه.

لاشك في أن المواطنين لايزالون يذكرون ذلك الموقف الحازم الذي وقفته الهيئة ومن ورائها الشعب من قانون العقوبات الاستعماري البربري الذي لو أتيح لهم أن يفرضوا علينا لعشنا في ظل أحكام عرفية لا نهاية لها ولقد ترتب على ذلك الموقف أن اضطرت الحكومة في مفاوضاتها مع الهيئة إلى الاعتراف بضرورة إصلاح جهازها القضائي كما اعترفت بمبدأ أوضح قوانين جنائية ومدنية وجلب قضاة ذوي كفاءة وإذا كان هذا لم ينفذ رغم أن عليه فعلاً فإن الشعب عندما يتبين له أن الحكومة تنوي عدم التنفيذ لما اتفق بشأنه لن يتأخر عن اتخاذ الخطوات الإيجابية التي تضمن تحقيق ذلك».

الهيئة تطالب بحرية التعبير

تحدثت الهيئة عن إيقاف صحيفة «الوطن» التي كانت تصدر في الخمسينيات بالقول: «لقد كان للإجراء التعسفي الذي اتخذته الحكومة بإيقاف صحيفة «الوطن» أسوأ الأثر في نفوس المواطنين جميعاً لأن في هذا الإجراء انتهاكاً صريحاً لحرية التعبير ولأنه لا تستند لأي أساس قانوني. لقد طالبت الهيئة بإلغاء الرقابة وسن قانون عادل للصحافة بدلاً من هذا القانون الحالي الجائر. ومع ذلك فإن قانون الصحافة للعام 1954 والإعلام الذي استندت إليهما في الحكومة إيقاف صحيفة «الوطن» لا ينصان إطلاقاً على تعطيل أية صحيفة على هذه الصورة التعسفية. فقد درسناهما مادة وكلمة كلمة ومع ذلك لم نجد فيهما ما يسوغ للحكومة اتخاذ مثل هذا الإجراء الذي أقل ما يمكن أن يقال عنه إنه أجراء تعسفي مجحف صدر من دون مراعاة للحق والعدالة. إن الصحافة هي اللسان المعبر عن آمال الشعب ورغباته واتجاهاته والمتنفس الوحيد لهذا الكبت الذي يعاني منه شعبنا الأمرين».

وفي بيان آخر قالت: «إن حرية التعبير عن رأي مقدس لكل مواطن وقد كافحت الإنسانية كفاحاً مريراً للظفر بهذا الحق وانتزاعه قسراً من مخالب الرجعية والإقطاعية والاستعمارية, وللهيئة مواقف مشرفة في الدفاع عن هذه الحرية ما اضطر المسئولين إلى رفع الرقابة عن الصحف أخيراً. وسنكافح حتى نضيف إلى هذا النصر نصراً جديداً وذلك بإلغاء قانون الصحافة الحالي، لأنه قانون رجعي جائر، واستبداله بقانون يتمشى وروح التطور الحديث. ولقد اقترن هذا الدفاع عن حرية الرأي والتعبير من جانب هيئتكم بجهود كبيرة في إلقاء الأضواء على فساد الحكم الفردي في البحرين سواء في بلاغاتنا أو بياناتها أو في مذكراتها العديدة التي رفعتها إلى جهات مختلفة...

لقد كان المسئولون يحرصون على أن تظل حركتنا وأهدافها محلية لا تتسرب أنباؤها وتطوراتها إلى خارج البلاد. ولقد بدلوا من جانبهم جهوداً كبيرة لفرض هذا الحصار. ولكننا من جانبا قمنا بعدّ دراسة وافية للموضوع بجهود جبارة مضادة للخروج بقضيتنا من نطاقها المحلي وعرضها أمام الرأي العربي والعالمي وقد كللت مساعينا بالنجاح ولمس المواطنون أنفسهم أثار ما نشرته ولاتزال تنشره الصحف العربية والأجنبية عن حركتنا وفي ما أذاعته ولاتزال تذيعه وكالات الأنباء والإذاعات عنها. هذا مع العلم بأن أكثر ما ينشر لا يتاح لأكثر المواطنين الاطلاع عليه. ولاشك في أن نصرنا في هذه وستميد به، لا محالة».

تواصل الهيئة مع ما مكان يجري في مصر

قالت الهيئة في أدبياتها: «لقد نسينا أن نذكر في مقدمة مكاسب هذه الحركة المؤزرة بالتوفيق إن شاء الله تلك البعثات التي بدأت الهيئة إرسالها إلى مصر، قلب العروبة النابض، منذ السنة الماضية (1955)، وتلك المؤازرة القيمة والتعاون الصادق الذي تلقاه في الميدان الثقافي من الحكومة المصرية ومن المؤتمر الإسلامي في القاهرة.

وسنواصل إرسال هذه البعثات بإذن الله، سنة بعد أخرى لكي نفسح المجال أمام شبابنا الظامئ إلى المعرفة للارتشاف من مناهلها العذبة، والعودة إلى بلاده أصلب عوداً وأوسع وأكثر خبرة وتجربة، وبذلك يستطيع أن يساهم في بناء نهضتها مساهمة واعية فعالة.

وبعد، فعلى رغم هذه المكاسب المعنوية والمادية، فنحن ندرك أننا لانزال في بداية الطريق وأن أمامنا جهاداً شاقاً ونضالاً لا هوادة فيه. ولكننا ندرك أيضاً أن ما حققناه حتى الآن هو الدعامة التي سنشيد عليها مكاسبنا القادمة، وهو نقطة الانطلاق نحو غد أفضل، ومستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً، وذلك بفضل وحدة هذا الشعب وإيمانه وعزائم أبنائه التي لا تلين».

الخارجون على الإجماع

تطرقت أدبيات الهيئة إلى بعض من حاول التصدي لها بالقول: «لقد ابتلى الله هذا الوطن الحبيب بشرذمة من بائعي الضمائر وفاسدي الذمم، فراحوا ينفثون سمومهم بين المواطنين وهم يتوهمون أن أقوالهم ستلاقي قبولاً وأنهم بهذه المساعي سيرتفعون قليلاً من الحضيض الذي يتمرغون في وحله بعد أن أنزلهم الشعب إليه وغمس في رغامه.

إلى هؤلاء الذين يحاولون النيل من الهيئة ومطالب هذا الشعب الأبي الكريم نقول، إن هؤلاء الرجال ماضون في تأدية وأجبهم الوطني المقدس، وأن مطالب الشعب لابد أن تتحقق مهما حاولوا أن يثبطوا الهمم ويضعفوا العزائم، فالشعب قد قال كلمته ولابد له أن ينفذها، كما يربطه بالهيئة يمين مقدس على كتاب الله الكريم، فلن يحنث بهذا القسم أحد ولن يتقاعس عن تحقيق هذه المطالب الوطنية العادلة مواطن مهما عظمت التضحيات في سبيلها ومهما اعتور الطريق إليها من عقبات.

أيتها الشرذمة الضالة! لفقوا ما شئتم من أكاذيب وابذروا ما أردتم من بذور البغضاء والدسائس الفاسدة واستلموا ثمناً لها ما استطعتم من مبالغ وترقيات ومقاولات، فإن الشعب يعرفكم فرداً فرداً والشعب لابد أن ينتصر وعندئذ تحين ساعة الحساب وستعلمون أي منقلب تنقلبون.

إن الهيئة لعلى أتم الاستعداد أن تتقبل أي انتقاد نزيه أو توجيه مفيد، رائدها الإصلاح والمنفعة العامة. أما هذا النعيق المغرض في الظلام، فلن يضير أسماعنا ولا سمعتنا شيئاً ولن يبلغ بكم يا سماسرة السوء شأوا.

ملاحظة على بعض المصطلحات

من الملاحظ أن أدبيات الهيئة كانت تستخدم في أدبياتها مصطلح «البحراني» للإشارة إلى تعريف المواطن المنتمي للبحرين، وبالفعل أن النخبة السياسية (من كل الفئات الشيعية والسنية) في البحرين كانت تعتمد المصطلح الصحيح من الناحية اللغوية طوال تلك الفترة، وهذا الوضع استمر حتى منتصف الستينيات عندما حسمت مؤسسة نقد البحرين المصطلح من الناحية الرسمية عبر تسمية الدينار بـ «دينار بحريني»، وبعد ذلك أصبح هذا هو المصطلح الرسمي المعتمد.

أما في الفترات السابقة لم يكن المصطلح يمثل إشكالية طائفية، وحتى أن الحزب الشيوعي في البحرين الذي تأسس في خمسينيات القرن الماضي اسمه «جبهة التحرير الوطني البحرانية»، وكانت الأدبيات إذا أرادت أن تشير بالخصوص إلى أبناء البحرين من الشيعة العرب فإن المصطلح المستخدم هو «البحارنة»، وهو أمر مستمر لحد الآن. ولكن مصطلح «بحراني» تم تسييسه بعد تلك الفترة، ولأن شعب البحرين متآخ، فإنه تقبل توحيد المصطلح الجديد في تعريف المواطن المنتَّمي للبحرين على أساس أنه «بحريني».

كما أن الهيئة كانت تعظم مقام الحاكم، وتستخدم في مراسلاته مصطلح «عظمة الحاكم» أو «صاحب العظمة». غير أن الهيئة كانت قد تأثرت بالخطاب المستخدم في مصر، واستخدمت مصطلح «الاستعمار» لتعريف دور المستشار البريطاني وغيره من الجهات البريطانية، على رغم أن البحرين كانت تحت ترتيب مختلف عن الاستعمار المباشر، وهو ما يسمى بـ «الحماية». كما مصطلح «التمييز» أعادت إنتاجه الهيئة واستخدمته لوصف تفضيل الأجنبي على ابن البحرين سواء كان سنياً أم شيعياً.

الوسط Alwasat يومية سياسية مستقلة

العدد 3441 الأربعاء 8 فبراير 2012 الموافق 16 ربيع الأول 1433هـ

Wednesday 8 February 2012, Issue No. 3441

عبدالكريم العليوات يتذكر (11)...

ما بعد الهيئة: حالة من الإحباط وانطلاق حركات سرية

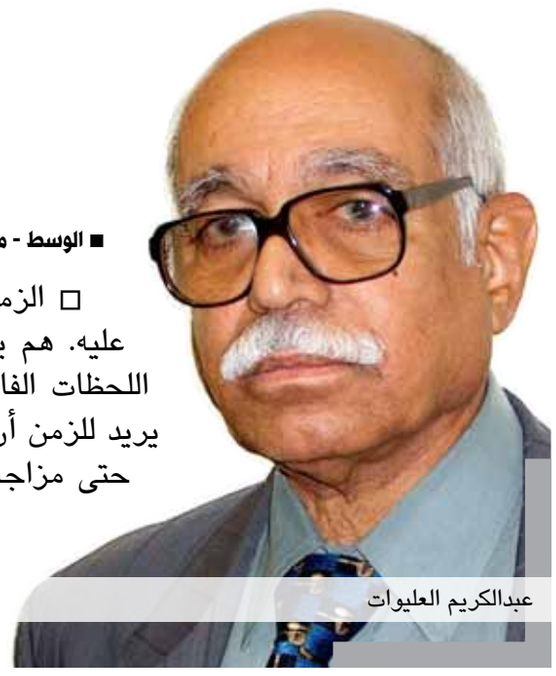

عبدالكريم العليوات

■ الوسط - محرر فضاءات

□ الزمن لا يشيخ؛ وخصوصاً للذين هم شاهدون عليه. هم يمثلونه في أكثر من قلب وحس إضافي في اللحظات الفارقة والحاسمة. هم ثرمومتر الزمن. البعض يريد للزمن أن يشيخ ويهرم ضمن شروطه واصطفافه أو حتى مزاجه. ذلك لن يحدث؛ لأن الزمن ليس أجيراً عند أحد بالمياومة أو براتب مقتطع يحدده صاحب مزاج أو وهم.

عبدالكريم العليوات واحد من شهود مرحلة فاصلة امتدت منذ منتصف القرن العشرين وشهد أحداثاً وتحولات.

وحين يتذكر هنا لا ليذهب في السرد، بقدر ما يذهب في محصلات ذلك السرد. يواصل عبدالكريم العليوات حديث الذكريات.

عبدالرحمن الباكر

عبدالعزيز الشملان

في الحلقات الماضية تعرضنا إلى الظروف التي نشأت فيها الهيئة، وكيف أنها تأسست بسبب نجاح النخبة في إخماد الفتنة الطائفية العام 1953، ومن ثم نجاح النخبة ذاتها في 1954 في حل أزمة التأمين على السيارات والحافلات. ثم تطرقنا إلى كيف استطاعت تلك النخبة تشكيل قيادة مثلت فئات المجتمع، وأصبحت قيادة الهيئة ثمانية أشخاص، نصفهم من الشيعة والنصف الآخر من السنة. ولاحظنا كيف أن الهيئة تمكنت من تحقيق الكثير من أهدافها، ولكن تشابك الأحداث الداخلية مع الأحداث الإقليمية، ولاسيما الأحداث في مصر آنذاك، أدَّى إلى تطورات متسارعة قادت في نهاية 1956 إلى اعتقال قادة الهيئة وحلها وإعلان حالة الطوارئ.

كما تطرقنا في الحلقات الماضية إلى جولات المفاوضات بين الحكومة والهيئة، والواقع، أن الهيئة استطاعت لمّ شمل جميع البحرينيين تقريباً، فيما عدا أتباع جمعية دينية انحازت ضد التحرك الشعبي. كما أن الحكومة فشلت في خلق بديل للهيئة من خلال تحريك جماعة على أساس إثني – طائفي، فالنخبة كانت واعية وكان لديها السند الشعبي العارم في الشارعين السني والشيعي، الذي توحد وأصبح شارعاً سياسياً واحداً.

سياسة إصدار البلاغات العامة

لكن الهيئة كانت تبذل الكثير من الجهود من أجل السيطرة على الأجندة وعدم تغييرها، ومن أجل الحفاظ على سلمية التحرك، ولذا كانت هيئة الاتحاد الوطني تصدر بلاغات إلى الشعب، وتطرح في تلك البلاغات آخر التطورات وتوضح مواقفها باستمرار، وكان لديها متطوعون من كل مكان يوزعون البلاغات ويقرأونها على الناس.

نعود إلى الوراء – إلى مارس/ آذار 1956 – لنستكشف كيف كانت الهيئة تخاطب جماهيرها عبر البلاغات.

ويمكن أن نراجع أنموذجاً من تلك البلاغات، وهو «بلاغ رقم 42» الذي صدر في مارس/ آذار 1956 (وهو الشهر الذي وصلت فيه الهيئة إلى قوتها بشكل ملفت وقد اعترفت الحكومة بالهيئة كحزب سياسي بشكل رسمي في 16 مارس 1956). وقد جاء في ذلك البلاغ قبل الاعتراف الرسمي بها، ما يأتي:

أنموذج «بلاغ رقم 42»

«أيها المواطنون الكرام:

لقد انقضى الأسبوع الذي أمهلنا المسئولين فيه ليحققوا مطالبكم العادلة، ويعدلوا عما رسموه لأنفسهم من خطط مناوئة لرغبات الشعب وإرادته.

وإنه مما يؤسف له أن المسئولين لم يفكروا ولم يعبروا هذا النداء وتلك الرغبة الملحة منكم أدنى اهتمام؛ ما أثار حفيظتكم فأخذتم تفدون جماعات ووحداناً إلى ممثليكم تطالبونهم باتخاذ خطوة حاسمة، وحيث إننا قد ألزمنا أنفسنا باسمكم منذ بداية حركتنا هذه اتباع سبيل الكفاح السلمي ونحن مازلنا على رغم إمكاناتنا واستعدادنا لمجابهة كل أمر مصممين على أن نستمر في سلوك هذا السبيل الذي ألزمنا أنفسنا به.

لقد كانت رغبتكم الأخيرة متجاوبة مع هذه الخطة، وهي الرغبة الإجماعية الملحَّة التي عبَّرتم عنها في قراركم الإجماعي القاضي بأن نطلب من حاكم البلاد في أن يعفي مستشاره السير تشارلر بلغريف من منصبه وأن يعترف بهيئتكم اعترافاً رسمياً حتى يتعاون المسئولون مع ممثليكم في وضع أسس ثابتة للأخذ بيدكم وبيد بلادكم في سبيل التقدم والازدهار نحو حياة أفضل.

ونحن بناءً على هذه الرغبة الإجماعية تقدمنا بالمذكرة الآتية إلى حضرة صاحب العظمة حاكم البلاد:

رسالة أخرى من الهيئة إلى سمو الحاكم

(حضرة صاحب العظمة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين المعظم... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

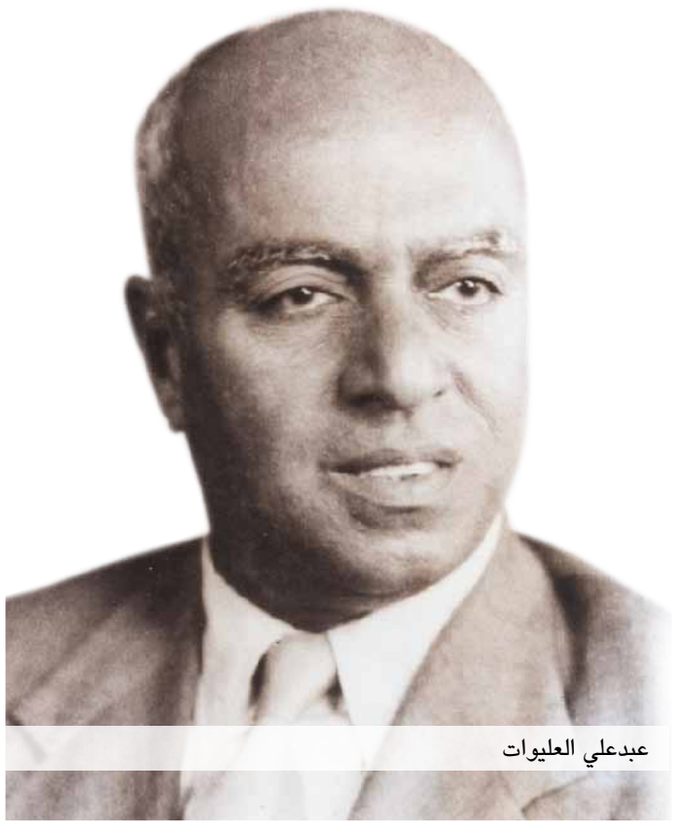

عبدعلي العليوات

تشارلز بلغريف

لقد انقضى أسبوع على البيان الذي أصدرناه مناشدين فيه حكومة عظمتكم الاستجابة لمطالب الشعب، وحتى الآن لم يبدُ من جانب الحكومة ما يبرهن على استعدادها للتفاهم مع ممثلي الشعب حول مطالبه والعمل على تفادي ما قد يترتب على هذا الإهمال من نتائج سيئة تهدد كيان هذا المجتمع وسلامته.

إن هذا الإهمال الذي قابل به المسئولون مطالب الشعب الإجمالية ليس بالشيء الجديد، فمنذ أن اتحدت كلمة الشعب على المطالبة بحقوقه، وموقف المسئولين يزداد في تجاهل رغبة المجموع واتخاذ إجراءات فردية لا تقيم لرأي الشعب أو شعوره أي وزن.

إن أحداً من الشعب لا يجهل اليوم السبب الرئيسي في تمسك الحكومة بموقفها هذا ألا وهو وجود فرد واحد على رأس جهاز الإدارة الحكومية يتحكم فيه كما يشاء وذلك لأنه يعتمد أن في تنفيذ كل إصلاح تحديداً لما يتمتع به من سلطات واسعة غير محدودة؛ ما يؤدي إلى حصر نشاطه في مجال اختصاصه الرئيسي؛ الأمر الذي يتعارض مع ما يزاوله اليوم من سلطات استبدادية تتيح له التدخل في كل صغيرة وكبيرة وفرض آرائه الخاصة مهما كانت أغراضها ودوافعها.

هذا الفرد الواحد الذي نعنيه هو حضرة صاحب الفخامة السر تشارلز بلغريف مستشار حكومة عظمتكم الذي لم يجرؤ فرد أو جماعة من أفراد الشعب منذ توليه مهمات الإدارة الحكومية في البحرين حتى اليوم على الوقوف منه موقف المعترض والمحاسب، على رغم الأخطاء الكبيرة التي نشأت من جراء إصراره على تطبيق السياسة الرجعية البالية نفسها التي كان يفرضها على شعب هذه البلاد، منذ أكثر من ثمانية وعشرين عاماً، وذلك على رغم التطور الهائل الذي طرأ على أن الشعب يعزو إلى هذا المستشار معظم العراقيل التي وضعت ولاتزال توضع أمامه للحيلولة دون طائل، في سبيل استدراج المستشار للتفاهم معه حول مطالبه وإعطائه المجال الواسع لإثبات حسن نيته، بل لقد مضى الشعب معه إلى الحد الذي قبل به ممثلوه الموافقة على تسوية مؤقتة لبعض مطالبهم، لم تكن في يوم ما لترضي شعباً متذمراً من فساد الأوضاع يطمح لنيل حقوقه المشروعة في تنظيم شئونه الداخلية بما يكفل له الحرية والعدالة والمساواة، وهي التي تعترف له بها كل شرائع العالم الحديث ونظمه وقوانينه كحق مقدس لا مجال للاعتداء عليه وانتهاك حرمته... ومع ذلك لم ينجح هذا الاتصال في إقناع المستشار بضرورة العدول عن سياسة التجاهل لرغبات الشعب والتصرف بصورة انفرادية حتى في مجال تنفيذ شروط الاتفاق الذي كان ممثلو الشعب طرفاً رئيسياً فيه وكان حضرة المستشار طرفه الآخر؛ الأمر الذي نتجت عنه هذه الأزمة التي زاد استحكامها في الآونة الأخيرة بحيث أصبحنا نجد أنفسنا تحت إلحاح الرأي العام واستجابة لرغبة الشعب الإجمالية مضطرين أن نطلب من عظمتكم إعفاء المستشار من خدمته في السلك الحكومي، ولاسيما أن لهذا الطلب مبرراته الأخرى الكثيرة التي من أهمها طول الخدمة التي جاوزت الآن الثلاثين عاماً تقريباً وكبر السن مضافاً لذلك كله ما أشرنا إليه من تطور الوضع وازدياد المسئوليات والمهمات الإدارية بحيث لم يعد في طاقة فرد واحد مهما أوتي من نشاط أن ينهض بها بمفرده على الوجه الأكمل.

إن الشعب يعلق آمالاً كبيرة على استجابة عظمتكم لهذا المطلب الإجمالي الذي يتقدم به إليكم. إن هذه البادرة من عظمتكم إذا تمت – مقرونة باعتراف الحكومة الرسمي بممثلي الشعب بغية الوصول إلى تفاهم مشترك – ستؤدي حتماً إلى تفريج الأزمة القائمة اليوم بين الحكومة والشعب بما يحقق الاستقرار في البلاد، والتعاون المشترك لما فيه المصلحة، وإننا لنأمل من عظمتكم أنكم سترون بعين العناية والاهتمام ما تقدم به ممثلو الشعب باسم الشعب لعظمتكم وتستجيبون إلى رغبته راجين أن تتغلب الحكمة على العاطفة، وبذلك تقودون السفينة إلى شاطئ السلامة والأمان.

1956/3/3... المخلصون، ممثلو الشعب).

نلاحظ أن قادة الهيئة كانوا يعدون الجماهير بأنهم سيراقبون «مجرى الأمور وسير الحوادث بعين الحذر واليقظة»، ودائماً يقومون بموافاة الناس «بما يستجد من الأمور والقرارات في حينه».

ونلاحظ أيضاً كيفية صياغة البلاغ، إن الهيئة كانت حريصة على أن تقتل الشائعات وأن تكشف ما لديها من أوراق باستمرار، وهذا كان جيداً من جانب، ولكنه أيضاً كان يفقدها القدرة على المناورة في حال أرادت أن تتفاهم باستمرار مع الحكومة في أجواء بعيدة عن الأضواء.

لقد حققت الهيئة الكثير من أجل شعب البحرين، وأهم شيء أنها وأدت الفتنة الطائفية، واستطاعت الحصول على اعتراف رسمي بالعمل الحزبي العلني، وأعلنت نقابات للعمال (اتحاد عمال البحرين)، وفاوضت باسم الشعب، وتحملت الأمانة بكل إخلاص ووطنية وكتبت التاريخ البحريني بأسطر من ذهب.

ما بعد الهيئة... حالة من الإحباط

بعد ضرب الهيئة في نهاية 1956 سيطرت حالة من الإحباط والحزن الشديد على الشعب البحريني، وفي الوقت نفسه ساد جو من الخوف والتوجُّس بسبب القمع من الحكومة المسلط على الشعب عموماً، والناشطين خصوصاً. وفي ظل هذا الوضع أصبحت البحرين لعدد من السنوات تحت رحمة قانون الطوارئ والقبضة الأمنية الحديدية.

القبضة الأمنية تمكنت من السيطرة على المظاهرات في الشارع، ولكن بعد ذلك بدأت الحركات السرية في التشكل، وكانت ثلاث حركات بدأت تستقطب الناشطين بعد ذلك، وهي حركة القوميين العرب، والحركة الشيوعية، وحزب البعث. وبظهور هذه الحركات بدأت البحرين بالدخول في مرحلة تاريخية جديدة، اتسمت بنشاطات من نوع آخر.

وهنا أشير فيما يتعلق بحركة القوميين إلى أن أحد الأشخاص اتصل بي من طرف رئيس حركة القوميين العرب في منطقة الخليج العربي، أحمد الخطيب، وقد طلب مني هذا الشخص أن أنضم إلى الحركة، لكنني رفضت ذلك، وفضلت أن أظل مستقلاً كما كنت على الدوام.

أسباب فشل الهيئة

أسباب فشل هيئة الاتحاد الوطني كثيرة لكنني أجملها فيما يأتي:

الأول: طبيعة التناقض فيما بين قيادات ومكونات الهيئة، ذلك أن مواقف أعضاء قيادة الهيئة غير متوافقة تماماً، وهذا يعني أن المواقف كانت تتباين في الأوقات الحرجة؛ ما أضعف القيادة في السيطرة على بعض الأمور التي كانت بحاجة إلى قيادة فاعلة وحاسمة.

الثاني: عدم فهم سياسة الدولة المسيطرة (بريطانيا) آنذاك. فقد كان هناك فرق بين مواقف المستشار بلغريف، والمعتمدية البريطانية، وكانت الحركة تستخدم مصطلحات خشنة مستخدمة في بلدان عربية أخرى، مثل مكافحة الاستعمار، في حين أن الوضع في البحرين كان له ترتيب آخر، وكانت هناك فروقات في المواقف ولا يمكن تلوينها بلون واحد، فبلغريف في تلك الفترة لم يكن يمثل بريطانيا بقدر ما كان يمثل نفسه، وعدم التشخيص الدقيق لبعض الأمور والضياع في الشعارات حال دون تحقيق الهيئة لمطالبها.

الثالث: حجم القمع الذي وقع على الهيئة، وكذلك الدسائس والمؤامرات التي حيكت ضدها.

الرابع: خلو الساحة السياسية من قيادة بمستوى قيادة الهيئة بعد الاعتقال، وخاصة أن القيادة البديلة أو الاحتياط، لم تقم بدور قيادة الهيئة، وبذلك أصبحت الهيئة أشبه بالجسد من دون رأس. بمعنى آخر، فإن الهيئة كانت حالة شعبية عظيمة، وكانت قياداتها ريادية، ولكن قيادة الرموز والحالة الجماهيرية لم تتحولا إلى مؤسسات صلبة تحافظ على ما تم إنجازه، وتواكب المتغيرات.

الوسط Alwasat يومية سياسية مستقلة
العدد 3442 الخميس 9 فبراير 2012 الموافق 17 ربيع الأول 1433هـ
Thursday 9 February 2012, Issue No. 3442

عبدالكريم العليوات يتذكر (12)...

جانب من إرهاصات ما بعد الهيئة... والإستقلال

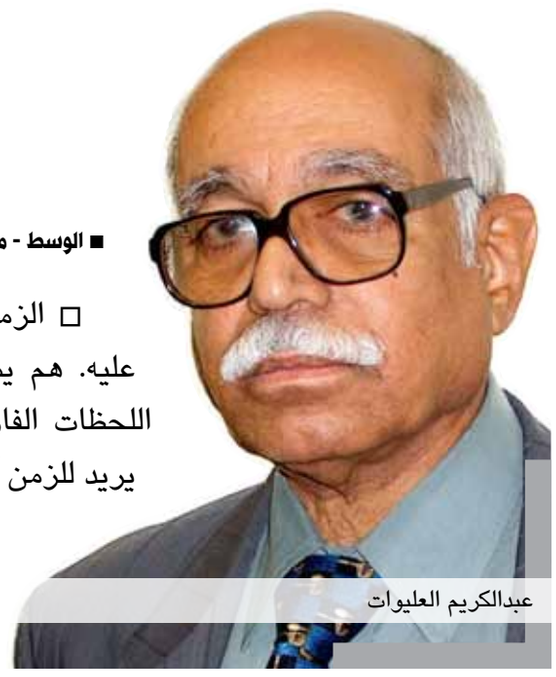
عبدالكريم العليوات

■ الوسط - محرر فضاءات

□ الزمن لا يشيخ؛ وخصوصاً للذين هم شاهدون عليه. هم يمثلونه في أكثر من قلب وحسٍّ إضافي في اللحظات الفارقة والحاسمة. هم ثرمومتر الزمن. البعض يريد للزمن أن يشيخ ويهرم ضمن شروطه واصطفافه أو حتى مزاجه. ذلك لن يحدث؛ لأن الزمن ليس أجيراً عند أحد بالمياومة أو براتب مقتطع يحدده صاحب مزاج أو وهم.

عبدالكريم العليوات واحد من شهود مرحلة فاصلة امتدت منذ منتصف القرن العشرين وشهد أحداثاً وتحولات.

وحين يتذكر هنا لا ليذهب في السرد، بقدر ما يذهب في محصلات ذلك السرد. يواصل عبدالكريم العليوات حديث الذكريات.

جمع في انتظار خطبة لقيادات الهيئة ...وفي الإطار عبدالكريم العليوات في غرفة بالباخرة أثناء رحلة تذكارية في 1998 إلى سانت هيلانة

بعد عقد من الهيئة

منذ انتهاء الهيئة العام 1956 إلى العام 1965 مضت نحو 9 سنوات. وفي منتصف الستينات حدثت انتفاضة مارس/ آذار 1965، وهي انتفاضة عمالية؛ إذ شارك فيها العمَّال والطلبة، وكان للشيوعيين والقوميين دور كبير في تحريكها.

وفي حين مثلت الهيئة حالة من الحركة الشعبية العامة شملت كل قطاعات المجتمع البحريني؛ فإن انتفاضة مارس كانت حالة عمَّالية، لكنها ليست حركة عامة. ومن بين الشخصيات التي ساهمت في قيادة هذه الحركة إبراهيم أحمد فخرو.

أما على الصعيد الشخصي فلم أشارك في هذه الحركة، والتزمت عملي، ولم أهتم بالشأن العام إلا من بعيد.

أجواء المنامة بعد الهيئة

مع دخول البحرين مرحلة قاسية بعد ضرب الهيئة؛ قلَّ النشاط الثقافي والسياسي إلى حد كبير، لكن مع ذلك ظلت هناك بعض الأنشطة ذات الطابع الفكري والثقافي والسياسي عموماً. ويعتبر نادي العروبة في تلك الفترة من بين أهم الأندية في التنشيط الثقافي، وخاصة في المنامة.

وفي هذا المجال - مع أنني لم أكن عضواً في النادي - أتذكر أنني حضرت مناظرة بشأن علاقة الرجل بالمرأة، وهي عبارة عن لقاء شهري ينظمه نادي العروبة للجمهور، وكان الحضور على ما أتذكر، كبيراً، وكانت هناك آراء متباينة ومختلفة بشأن الموضوع. ومن بين المتناظرين المرحوم حسن جواد الجشي، ولا أتذكر الثاني، لكنني أعتقد أنه علي التاجر. وقد حدث نقاش بين مؤيد، وبين معارض.

فيما يتعلق بمواقف نادي العروبة؛ فقد كانت حادة بمعايير تلك الأيام. أما مؤسسو هذا النادي فهم نخبة من المجتمع أمثال جعفر الناصر، وحسن الجشي، وعلي التاجر، وآخرين لا أتذكر أسماءهم الآن.

وبالنسبة إلى الفكر التحرري في الخمسينات والستينات فيمكن القول: إن نادي العروبة كان يمثل هذا الاتجاه، وإلى جانبه النادي الأهلي.

الوالد في سانت هيلانة

حكم على قادة الهيئة (الباكر والشملان والعليوات) في (22 ديسمبر/ كانون الأول 1956) بالسجن 14 سنة. وتحركت شركة محاماة شريدان وعضو بحزب العمال وآخرون وأوصلوا القضية الى المحاكم البريطانية. وقد رأت المحاكم البريطانية أن اعتقال بحرينيين في سجن بريطاني غير صحيح لأن البحرين ليست مستعمرة بريطانية وإنما محمية بريطانية. وأصر المحامون على أقوالهم، مشيرين الى أن ترحيلهم من البحرين حدث قبل أن يعلن قرار الترحيل، وقرار الترحيل صدر عن جهة حكومية بريطانية ووصل إلى البحرين، وتم إشهاره بعد عدة ساعات من رحيل الباخرة.

وهذا الأمر تم إثباته ما حدا بالمحكمة اعتماد حق الأشخاص في محاكمة عادلة بحضورهم شخصيّاً أمام القاضي، بحسب مبدأ Habeas Corpus وحكمت المحكمة البريطانية ببطلان قرار الترحيل والسجن في «سانت هيلانة»، وتم إطلاق سراحهم في 7 يونيو/ حزيران 1961.

وهكذا كانت قصة نفي الوالد مع الباكر والشملان إلى جزيرة «سانت هيلانة» في المحيط الأطلسي، بينما سجن في البحرين كل من إبراهيم فخرو وإبراهيم بن موسى، ولم يسجن عبدالله أبوديب لكبر سنه، وذهب السيد علي كمال الدين إلى العراق.

رفعت الشكوى القضائية لصالح الثلاثة في المحاكم البريطانية في بداية الأمر باسم الشملان، إلا أنها لم تنجح. ثم رفعت مرة أخرى باسم الباكر فنجحت، وتمت تبرئتهم وإسقاط التهم الموجهة إليهم، وأسقط الحكم الصادر بحقهم، وتم تعويضهم.

من جانبي قمت بزيارة لجزيرة سانت هيلانة العام 1998، للتعرف على سجن الوالد ورفيقيه، وكان الهدف من زيارتي التعرف عن قرب على سجن الثلاثة، وكيف كانوا يعيشون في هذه الجزيرة النائية.

في ضيافة حاكم دبي

عندما قرروا العودة إلى البحرين نصحهم الانجليز بعدم العودة إلى البحرين، لأن الحكومة في البحرين متشددة تجاههم. فغادر الثلاثة سانت هيلانة وتوجهوا إلى لندن ومكثوا نحو 10 أيام، قام أثناءها حاكم دبي، الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم بعمل وليمة كبيرة تليق بشخصياتهم ومقامهم كوطنيين من الخليج. بعد ذلك ذهب كل من الوالد والشملان إلى لبنان ومنه إلى سورية، وكان في استقبالهما أحد الأشخاص الذين أتعامل معهم في شئون المكتبات وهو عادل عيتاني؛ إذ رتب لهما مكان إقامة بعيداً عن وسط بيروت، بعد ذلك لحقهم الباكر، إلا أنه انفصل عنهم لاحقاً.

الشملان ذهب الى سورية، ولحق به والدي، في حين ظل الباكر في بيروت إلى أن توفي في العام في يوليو / تموز 1971، ودفن في قطر.

عاش الوالد في سورية ست سنوات، من 1963 إلى 1969، وغادرها الى العراق.

الوالد في العراق

انتقل الوالد إلى العراق في نهاية الستينات وتلقاه بعض أصدقائه القدامى وعلى رأسهم رفعت الحاج سري.

بحكم صداقته بالوالد، قام الحاج رفعت بالتوسط للوالد للحصول على اللجوء السياسي، فمكث في العراق نحو 5 سنوات، كوَّن خلالها صداقات مع العراقيين، وكانت معاملة أهل العراق للوالد طيبة، وخاصة مع البحرينيين، وخاصة مع اللاجئين السياسيين.

توفي الوالد رحمه الله في 14 يناير/ كانون الثاني 1969 بالكاظمية ثم نقل إلى النجف الأشرف ودفن هناك، وكانت العائلة بر فقته، وبعد وفاته عادت إلى الوطن والدتي وزوجتي أم سمير، لتقبل التعازي بوفاة الوالد.

إرهاصات الاستقلال

ما إن بدأت بوادر الانسحاب البريطاني من البحرين واستقلالها حتى توالت الحوادث بظهور الدعوة الإيرانية لفرض السيادة على البلاد وضمها إلى إيران، لكن العلامة البارزة، هي أن الشيعة والسنة رفضوا تلك الرغبات بشدة. ووقفوا بوفاء وإخلاص مع حكومتهم وأرضهم رافضين التبعية إلى إيران أو غيرها؛ ما دفع شاه إيران حينها إلى القبول بحق البحرين في تقرير مصيرها هذا الإعلان من قبل الشاه دفع كلاً من إيران وبريطانيا بموافقة البحرين في أواخر مارس/ آذار العام 1970 إلى تقديم طلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت لإرسال لجنة أو مبعوث من قبله لتقصي الحقائق في جزر البحرين لمعرفة رغبات سكانها وما إذا كانوا يفضلون أن تكون بلادهم دولة عربية مستقلة أم تنضم إلى إيران، وجاء موقف شيعة وسنة البحرين كما هو دائماً حرّاً كريماً أبيّاً رفضاً لأية هيمنة خارجية، وأثبتوا بحق أنهم يحبون أرضهم ووطنهم ولا يقبلون له الهوان والذل والسيطرة من أية دولة خارجية مهما تكن وكانت نتائج الاستفتاء الذي أشرف عليه ممثل الأمين العام للأمم المتحدة جينو سباردي راغبة في الاستقلال والحرية تحت قيادة سمو الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه.

وقال الشعب البحريني كلمته وجاءت بأغلبية ساحقة لتؤكد أن هذا الشعب العربي المسلم لا يزايد على عروبته ولا يساوم على سيادته ولا يقبل لها بديلاً.

كلمة واحدة أعلنها الشعب الأصيل «البحرين دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة»، وبالطبع وافقت إيران على هذه النتيجة، وعليه قضى مجلس الأمن بحق شعب البحرين في الانتماء إلى دولة مستقلة ذات سيادة في إعلانه الذي صدر بتاريخ 11 مايو/ أيار 1970.

بعد هذا الاستفتاء الشعبي على استقلال وعروبة البحرين وموافقة مجلس الأمن، بدأت الترتيبات لاستقلال البحرين كدولة عربية مستقلة في العام 1970.

المجلس التأسيسي

بمجرد إعلان الاستقلال في 1971 بدأت البحرين تُعد العدة لحياة سياسية جديدة تمثلت في قيام مجلس تأسيسي منتخب في العام 1972 لمناقشة وإقرار أول دستور للبلاد في تاريخها الحديث، وكنت أحد أعضاء هذا المجلس، وكانت رواتبنا 300 دينار في ذلك الوقت، وكان هذا المبلغ زهيداً، لكن بدافع العمل الوطني كنا لا نأبه به، وخاصة أننا بحكم حبنا لوطننا فقد صرفنا النظر عن الامتيازات الشخصية.

في هذا المجلس الذي استمر لمدة ستة أشهر قمنا بمناقشة مسوَّدة مشروع الدستور المقدَّم من الحكومة، وهو دستور تعاقدي، وهو يمثل التزاماً بين الحكومة والشعب. ومن المواقف التي أتذكرها أن علي فخرو كان من كتلة الحكومة بحكم منصبه كوزير، لكنه في كثير من المناقشات والأحيان كان يقف إلى جانب ممثلي الشعب في هذا المجلس. أما على صعيد الموقف الشعبي؛ فقد كان الشعب من مناصري الدستور، وكان أحد مطالبه منذ زمن.

بالنسبة إلى أعضاء المجلس التأسيسي فقد كانوا يمثلون مختلف اتجاهات المجتمع من الناحية السياسية والاجتماعية. ففي المجلس كان هناك التيار الديني وفيه التيار الناصري، أما التيار اليساري فلم يشارك في انتخابات المجلس التأسيسي.

وبهذه المناسبة؛ أذكر أن محمد جابر صباح (أصبح عضو المجلس الوطني فيما بعد) قد جاءني وطلب مني عدم الاشتراك في المجلس التأسيسي، لكنني رفضت طلبه، وقلت له أنا لست يساريّاً، وغير ملزم بموقف الحركة اليسارية.

قررت الدخول في انتخابات المجلس، وفزت فيها بأعلى الأصوات، وكان معي من المترشحين سعيد الماحوزي.

استمر المجلس التأسيسي أقل من سنة تمت خلالها مناقشة مسوَّدة الدستور، وإقراره ثم رفعه إلى سمو الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان. وفي نهاية فترة المجلس فوجئنا باشارات الى بعضنا من الحكومة مفادها: أن نبقى كأعضاء برلمان، لكننا رفضنا ذلك جملة وتفصيلاً، وأنه بحسب الدستور الذي ناقشناه مادة، مادة، لا يحق لنا أن نكون أول من يخرقه، وأن نصبح أعضاء برلمان. فمهمتنا محددة، والدستور لا يسمح بذلك. والأدهى من ذلك أنه إذا وافقنا على أن نتحول إلى أعضاء برلمان سيصدر مرسوم أميري بذلك من أجل تثبيتنا. لكننا رفضنا هذا المقترح لأنه يتعارض مع الدستور الذي ينص على أن تسيير الشئون العامة يجب أن يكون من خلال قانون صادر من السلطة التشريعية المنتخبة، أما الحكم من خلال المراسيم فلا يساعد على تنظيم الحياة السياسية العصرية بين الحاكم والمحكوم.

حل المجلس الوطني وعودة الحكم بالمراسيم

رشحت نفسي للمجلس الوطني العام 1973، ولم أنجح في هذه الانتخابات. عاشت البحرين حتى منتصف السبعينات حياة دستورية ناجحة، لكن تم حل المجلس الوطني في أغسطس/ آب 1975 بعد أن عارض أعضاء المجلس مشروع قانون بتدابير أمن الدولة.

بعد حل البرلمان تم تسيير الأمور من خلال «مراسيم»، وهو معاكس لرغبة شعب البحرين في تسيير شئونه من خلال قوانين تصدر عن سلطة تشريعية منتخبة، ودخلت البحرين مرحلة «أمن الدولة» القاتمة التي استمرت حتى فبراير / شباط 2001.

الوسط Alwasat يومية سياسية مستقلة
العدد 3443 الجمعة 10 فبراير 2012 الموافق 18 ربيع الأول 1433هـ
Friday 10 February 2012, Issue No. 3443

عبدالكريم العليوات يتذكر (13)...

رحلتي مع المكتبة والكتاب وأخي فيصل

■ الوسط - محرر فضاءات

□ الزمن لا يشيخ؛ وخصوصاً للذين هم شاهدون عليه. هم يمثلونه في أكثر من قلب وحسٍ إضافي في اللحظات الفارقة والحاسمة. هم ثرمومتر الزمن. البعض يريد للزمن أن يشيخ ويهرم ضمن شروطه واصطفافه أو حتى مزاجه. ذلك لن يحدث؛ لأن الزمن ليس أجيراً عند أحد بالمياومة أو براتب مقتطع يحدده صاحب مزاج أو وهم.

عبدالكريم العليوات واحد من شهود مرحلة فاصلة امتدت منذ منتصف القرن العشرين وشهد أحداثاً وتحولات.

وحين يتذكر هنا لا ليذهب في السرد، بقدر ما يذهب في محصلات ذلك السرد. يواصل عبدالكريم العليوات حديث الذكريات.

قبل أن ندخل إلى عالم الكتاب والمكتبات يحضرني بيت من الشعر لطالما تغنينا به صغاراً ونسترجعه الآن وقد أصبحنا كباراً لا لرغبة منا في اجترار ذاكرة هي مازالت حاضرة حتى اليوم، بل لقيمة أدبية ثقافية أردنا غرسها من جديد علّ هذه الأجيال أو بعضها يلتفت إلى قيمة الكتاب ودوره في صقل الثقافة والمعرفة. يقول الشاعر:

أوفى صديق إن خلوت كتابي ألهو به إن خانني أصحابي
لا مفشياً سراً إذا استودعته وأفوز منه بحكمة وصواب

ويقول كاتب آخر: «الكتاب هو عماد الحضارة الإنسانية والذين ينصرفون عن القراءة العميقة ينصرفون عن حضاراتهم». وقال آخر «القراءة ثقافة» نعم القراءة ثقافة بكل تجلياتها، ومعلوم أن الثقافة مهما كانت أبعادها وصورها، لا يمكن اكتسابها بين عشية وضحاها، إنها حب الاستطلاع وفضول المعرفة والتثقيف، هذا الفضول هو الذي يجعل صاحبه ينسلخ من أعذار ضيق الوقت والملل، هو الذي يجعل شهية صاحبه مفتوحة دائماً للقراءة، من دون كلل ولا ملل.

وهكذا عشقت الكتاب والقراءة وشجعت عليها ما استطعت ولا أغالي حين أقول إنني أنتمي لجيل مولع بالقراءة باحث في أمهات الكتب ينهل من ثقافات العلوم والمعارف وفي مختلف المجالات سياسية كانت أم اجتماعية، فنية هي أم أدبية. فالكتب حدائق للمعرفة تغرس فيها كل الفنون الثقافية والعلوم والآداب وإيماناً مني بقدرتها على إشباع نهم القارئ.

عمدت إلى تطوير الكتاب فحولته إلى مكتبة، مكتبة رغم صغرها شكلت منبعاً ثقافياً ومعيناً معرفياً للكثير من القراء في تلك الفترة الزمنية التي أسست فيها. ففي نهاية الخمسينيات ومروراً بالستينيات والسبعينيات اجتاحت الوطن العربي بأكمله حركة ثقافية سياسية وأدبية نهضوية أمسكت بزمام التفوق والارتقاء وبلغت ذروتها في شتى المجالات حتى شكلت هذه الثقافات قوة دافعة لتطوير وإنشاء المكتبات وتفعيلها وعكست مدى الوعي الثقافي للإنسان العربي عموماً وأفصحت عن رغبة ملحة في استعادة نهضتها الأدبية العلمية الشاملة التي انطوت بتعاقب الاستعمار وقضائه على أمهات الكتب وأثمنها.

وهكذا أصبحت القراءة والكتاب قوتاً يومياً للكثير من الباحثين عن العلوم والمعارف في شتى المجالات العلمية والأدبية. حتى أصبح المثقف في تلك الفترة قدوة ورمزاً للنجاح، هذا الأمر شجع على إعادة الاستثمار في الثقافة كمشروع ناجح ومواكبة مع تلك التطورات. نشطت سوق الكتاب والمكتبات، واتسعت وبلغت ذروتها وكان لزاماً علينا تغذية هذا النهم المولع بالقراءة والبحث لأن الإنسان البحريني لم يكن أقل شغفاً بالقراءة عن غيره إن لم يكن أكثر تولعاً بها، وهذا ما سوف أتناوله بالتفصيل في سياق حديثي عن رحلتي المتعبة الممتعة مع الكتاب والمكتبة ومسيرتي الشائكة بين القارئ والرقيب.

ولكن قبل الخوض في التفاصيل وأمانة للحركة التعليمية والمعلم يجب ألا أغفل دور المدرسة في دفع الطلاب إلى الاستزادة من الاطلاع والبحث والقراءة، بالإضافة لمسابقة أحسن وأقيم كتاب من حيث المحتوى والتأليف ما أذكى روح المنافسة بين التلاميذ بل حتى على مستوى الصفوف والمدرسين, برزت محاولات طلابية إبداعية جادة في التأليف، وبلغت المكتبة المدرسية درجة تنافس بها بقية المكتبات بتوفير كل جديد ينشر من الكتب وكذلك المكتبات العامة وكان الناس عموماً والطلاب خصوصاً يرتوون من هذه الأوعية الثقافية ويترددون عليها بدافع الفضول وحب الاطلاع. هذه لمحة مختصرة عن تلك الفترة الثقافية العلمية التي أسست فيها مكتبة العليوات.

عبدالكريم العليوات (إلى اليسار) مع أخيه فيصل العليوات (إلى اليمين) في المكتبة

تأسيس مكتبة تجارية مع أخي فيصل

لنقف معاً على أول الطريق فقد كان أخي وصديقي المرحوم فيصل العليوات لا يختلف عني شغفاً بالقراءة والاطلاع، بالإضافة لكونه مدرساً يرعى أجيالاً يجب أن ينهض بها ويغذيها علماً وأدباً وثقافة ولذلك عمد إلى إنشاء مكتبة تجارية خاصة به في منتصف خمسينيات القرن الماضي.

قمت مع أخي المرحوم فيصل بتأسيس مكتبة تجارية تحت مسمى مكتبة الأندلس تحولت فيما بعد «الشركة العربية للوكالات والتوزيع». ومازالت هذه المكتبة قائمة حتى يومنا هذا إذ تزاول نشاطها بتوزيع وبيع الكتب والمجلات.

في العام 1956، كانت تحت مسمى «مكتبة الأندلس» وشكلت هذه المكتبة مورداً علمياً ثقافياً للأجيال في دكان بسيط متواضع. هذا الدكان له مدخلان، أحدهما يطل على شارع الشيخ عبدالله والآخر يطل على شارع باب البحرين بالمنامة، كما قامت في هذا المكان الذي على هيئة حرف L قهوة (مقهى عبدالرحمن) وكان يرتاده المثقفون والمتعلمون والوطنيون من الشباب. في فترة السبعينيات والثمانينيات وحتى التسعينيات ولكن هذا المقهى قد توقف عن نشاطه منذ نحو عشرين عاماً.

اعتقال أخي فيصل لأسباب سياسية

بعد أحداث 1956 واعتقال قيادات هيئة الاتحاد الوطني اعتقل أخي فيصل فشكل اعتقاله صدمة لي كما هي لجميع أفراد العائلة. وكالعادة الاعتقالات السياسية يعقبها تسريح من العمل فخسر أخي عمله كمدرس في دائرة المعارف البحرينية، ومكث في السجن مدة سنتين كما كان كل من عبدالحميد ومحسن يعملان أيضاً في التدريس.

أما عن السبب الذي من أجله اعتقل فيصل فقد كان على أثر نقله جهاز سحب طباعة ورق (استانسل) من مكتبته إلى نادي العروبة لاحتياج النادي إليه، ودائماً وفي جميع الحركات الوطنية هناك من يتكسبون على حساب قطع أرزاق غيرهم، وهذا ما حدث لأخي فيصل إذ كان أحد المخبرين متواجداً هناك فوجدها لقمة هنية معدة إليه فلماذا لا يلتهمها وليكن فيصل العليوات هو كبش الفداء.

فما كان منه إلا أن قام بالإبلاغ عن أخي فيصل وتلفيق جملة من الأكاذيب يستطيع من خلالها أن يؤمن لنفسه هذه اللقمة الحرام، فقال إنه أي فيصل وباختصار شديد يطبع منشورات ضد الإنجليز، وهذه المعلومة تكفي بالنسبة للسلطات آنذاك أن تلقي عليه القبض وتزج به في السجن ومن ثم تحكم عليه بالنفي إلى الهند.

كان الأمر بالنسبة لي صعباً للغاية، فبالدرجة الأولى إبعاد الأخ والصديق عني، وثانياً إقالته من عمله الذي هو مورد رزقه بالإضافة إلى المكتبة التي أسسها لتكون مورداً دائماً لرزق إضافي.

ورغم زحمة الأفكار واضطراب المشاعر والعواطف حيث كنت أعيش وضعاً لا أحسد عليه وخاصة بعد اعتقال والدي إلا أنني لم أقف مكتوف الأيدي ولم أترك المجال لإبعاد أخي فيصل إلى الهند، بل بذلت الكثير من الجهود المضنية والوقت حتى تمكنت من إقناع السلطات أن بلاد الهند مزارها بعيد على أمنا فكيف يتسنى لها أن تزور ولدها عندما وكيفما تريد، وبحمد الله وشكره أفلحت جهودي وأثمرت قراراً بإبعاده عن البلاد إلى المملكة العربية السعودية، وقد كان هذا القرار مريحاً لنا جميعاً فالزيارة ممكنة متى شئنا وخاصة أمي. ولحسن حظ أخي فيصل أن جماعة من البحرين من منطقة الدراز يعملون هناك فاحتضنوه ويسروا له البقاء.

من الأندلس إلى العليوات

كما قلت سابقاً إن علاقتي بفيصل لم تقتصر على إخوتنا بل كنا صديقين وبقينا كذلك حتى توفاه الله. ولذلك وفي زيارتي له قبل أن يغادر أرض الوطن اتفقنا على أن أمسك إدارة المكتبة (مكتبة الأندلس) بعد إدخالي كشريك على أن يغير اسمها إلى مكتبة العليوات وهكذا احتفظت بهذا الاسم حتى اليوم. وبحكم علاقتي المتينة بفيصل وخلال فترة وجوده في السجن، قمت بتدبير مجال لعمله بعد انتهاء مدة سجنه، فقمت حينها بإنشاء مكتبة تجارية ثقافية حيث التحق بها مباشرة بعد خروجه من السجن وكان ذلك في سنة 1956 وأصبحنا نعمل معاً.

وفي الحقيقة لم يكن الطريق أمامنا (وأقصد أنا وأخي فيصل) معبداً بالورود إنما أشواك سامة تنغرس في أعماقنا كل حين وبطرق شتى، فنقوم تارة بقلعها من جذورها وأخرى بقصها ظاهرياً وتبقى تنزف في الأعماق والزمن كفيل بطيها.

لقد واجهنا الكثير من التحديات والوشايات كانت جميعها تدفعنا لمواصلة الطريق والاستمرار في استكمال ما بدأناه. وقد كان وضع القارئ والكتاب معاً في تلك الفترة مشجعاً ودافعاً للحماس والاستمرار.

فالعالم العربي في مجمله كان يعيش عصر النهضة والتحرر من قيود الذل والعار ومن سطوة الاستعمار الأجنبي الغاشم. وكان التهافت يزداد يوماً بعد يوم على متابعة الأخبار والاستزادة من الاطلاع على مجريات الأحداث كبيرها وصغيرها ما أصاب المواطن العربي بنهم القراءة والمعرفة.

وكان جيل الشباب البحريني كغيره من الشباب في الوطن العربي منصهراً ومندفعاً في الحركات الوطنية، والإبداعية والثقافية. وعلى الرغم من كل التحديات الذي واجهتنا إلا أن نجاحنا دفعنا بحماس أكثر نحو التطوير والانتشار وهذا يتطلب منا توسيع دائرة تعاملاتنا وتنويعها.

وشيئاً فشيئاً أخذت سوق الكتاب تتسع منذ أواسط الخمسينيات مروراً بعقد الستينيات والسبعينيات. ومن أجل مواكبة الطلب على الكتب والمجلات سافرت إلى مصر وتعاملت مع شخص اسمه حسين مسئول عن دار «المعارف» بمصر حيث زودني بمجموعة كبيرة من الكتب المتنوعة. وفي هذه الأثناء بدأت سوق الكتاب تتحرك في البحرين، ومن بين الأشخاص الذين مازلت أتذكرهم المرحوم محمد المعلم صاحب «دار الشروق» وهي إحدى الدور المصرية المهمة التي كانت تزودنا بالكتب.

كانت مكتبتنا في البداية مقتصرة على الدور اللبنانية والمصرية ثم تطورت إلى الدور السورية والتونسية والليبية، وأصبحت المكتبة تجلب الصحف والمجلات العربية وحتى الأجنبية مثل صحيفة «الهيرلد تربيون» والمجلة الألمانية «دير شبيغل» والأميركية مجلة «التايم» وغيرها من المجلات والصحف، ولذلك بدأت فكرة تحويل مسمى المكتبة الى الشركة العربية للوكالات بعد قمنا معاً وفي فترة غياب أخي فيصل في السعودية بتأسيس «الشركة العربية للوكالات والتوزيع». وذلك ليتسنى لنا طباعة وتوزيع الكتب وكان مقرها في شارع المتنبي بسوق المنامة القديم إلا أن شريكاً ثالثاً قد انضم إلينا فيما بعد وهو رسول الجشي صاحب صيدلية الجشي المعروف ورئيس التجمع القومي ورئيس نادي العروبة وكانت هذه الشراكة مرتبة بالتعاون معه في على بتوزيع المنتجات التي يستوردها، ولكن هذه الشراكة لم تدم طويلاً فسرعان ما انسحب من الشركة وبقيت باسمي وأخي فيصل، ونظراً لوجود أخي في السعودية، فقد أدخلت معي في الشركة ابني سمير بنسبة في الشركة، وذلك ليساعدني في إدارة الشركة العربية وكذلك المكتبة التي تحمل اسم العائلة وبما أن الهدف من تأسيس الشركة كان تولي مهمة طباعة الكتب الخاصة بالأفراد والمؤسسات والجهات الحكومية، ولذلك قمنا بطباعة ونشر مجموعة من الإصدارات البحرينية أذكر منها «لمحات من الخليج العربي» لمحمد جابر الأنصاري، «البحرين وأهميتها بين الإمارات العربية» لإبراهيم عبدالكريم، «محمد البشارة» ديوان شعر للشاعر قاسم حداد، «تأملات وهمسات» فؤاد عبيد، «بدرية في طريق الحياة» قصة لفؤاد عبيد، «تطور التعليم في البحرين» باللغة الانجليزية للمرحوم عبدالملك الحمر، «البحرين عبر التاريخ» للشيخ عبدالله بن خالد الخليفة، وعبدالملك الحمر، «نابغة البحرين عبدالله الزائد» للمرحوم مبارك الخاطر، ديوان ا»لعرائس» للأديب الشاعر المرحوم إبراهيم العريض. كما طبعنا له ديوان «شموع وأرض الشهداء وقبلتان». كما طبعنا مجموعة قصص بعنوان «موت صاحب العربة» للقاص محمد عبدالملك.

وقد تنقلنا في مشوارنا المتعب الممتع مع المكتبة ثم الشركة فيما بعد من حيت المقر والموقع. إلى مقرات ثلاثة كانت على التوالي مقرها الأول في موقع المقهى الذي يطل على الشارعين (شارع باب البحرين وشارع الشيخ عبد الله) ثم انتقلنا إلى شارع المتنبي بالقرب من إدارة البريد بالمنامة، وأخيراً في بناية الشيخ راشد المطلة على شارع السلمانية الطبي ومازلنا في هذا المقر حتى كتابة هذه السطور.

كنا نتعامل مع العديد من دور النشر العربية وكذلك العديد من الصحف والمجلات العربية منها من العراق، دار المتنبي، فمن الكويت دار الرسالة والصحافة وهي تتبع حركة القوميين العرب، ومن بيروت دار الثقافة، ودار المعارف، ومؤسسة المعارف، ودار العلم للملايين، ومن مصر، دار المعارف، ومن أبوظبي بعض المطبوعات المحلية، ومن الدوحة مع دار العروبة، أما عن نوعية الكتب التي نعرضها للبيع فقد كانت متنوعة بين كتب تاريخية وثقافية وتراثية وقومية ووطنية وأدبية ودينية، أذكر منها روايات جرجي زيدان، ونجيب محفوظ، وتوفيق الحكيم، ويوسف السباعي، وشعراء المهجر، والجواهري، والنجفي، وشوقي، وحافظ إبراهيم، ومحمود سامي البارودي، وإحسان عبدالقدوس، ومحمود عبدالحليم عبدالله، وخطب عبدالناصر.

ومن الصحف والمجلات «الأهـرام»، «أخبار اليوم»، «الجمهورية»، «الآداب»، «الرسالة»، «الأديب»، «الكاتب»، «آخر ساعة»، «الكواكب»، «روز اليوسف»، «صباح الخير»، «المصور»، ودواوين شعر وشيئاً فشيئاً ازداد نشاط الشركة في مجال النشر والتوزيع كما هو الحال في المجالات الأخرى فقد بدأ بعض الناشرين من دولة الكويت يتعاملون معنا لتوزيع بعض الكتب في سوق البحرين.

وللعلم أقول إن مكتبتنا لم تكن مجرد مؤسسة لاستيراد الكتب والمجلات والصحف وتوزيعها وتسويقها في البحرين, بل كانت مؤسسة للنشر أيضاً. وفي مجال النشر ساهمت المكتبة (الشركة العربية للوكالات والتوزيع) بنشر ما يقرب من 14 إصداراً في مختلف مجالات الثقافة والأدب والفكر والتاريخ والتربية. في مجال الأدب أصدرنا مجموعة ومن الكتب التي أتذكرها نشطت السوق بعد ذلك، وأصبحنا نستورد الكتب من القاهرة وبيروت بمعدل مرتين في الأسبوع عن طريق الشحن الجوي بعد أن كثر الإقبال عليها، وأتذكر أننا كنا نستورد شحنة من 1000 نسخة من بعض الكتب فكانت تباع في الحال، وأشهرها ديوان شعر «حبيبتي» للأديب والشاعر المرحوم نزار قباني، فقد بيعت منه نسخ كثيرة.

وحديثي عن المكتبة والكتاب يطول فهي عالم بحد ذاته هي أيامي وسنوات عمري بكل ما فيها من هم وتعب وشقاء وبكل ما حققته من تقدم ونجاحات وتحديات إذ لم يقتصر نشاطها على البيع والشراء السفر فقط بل تعداه إلى أنشطة أخرى مصاحبة للمكتبة من أهمها شغفي الشديد بإقامة المعارض

وكما قلت سابقاً خلال الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن الماضي نشطت سوق الكتاب وتوسعت ونشطت معها أسفاري وتنقلاتي من بلد لآخر سعياً مني وراء كل جديد ومتطور. وأثناء جولاتي زرت ودعيت للكثير من معارض الكتاب التي كانت تنظم في كلٍّ من القاهرة وبيروت وألمانيا أيضاً حيث شاركت في معرض القاهرة الدولي وفي معرض بيروت الدولي وغيرها من المعارض العربية. كما شاركت في معارض عالمية مثل معرض فرانكفورت الدولي, بالإضافة إلى معارض الكتاب المحلية.

فتكونت لدي من خلالها فكرة متكاملة عن هذه المعارض وعظيم جدواها في عملية البيع والشراء بل وحتى في التعامل مع كبريات الشركات العربية والعالمية ما دفعني إلى تنظيم تلك المعارض التي لم تعهدها البحرين من قبل، ذلك بغرض نقل هذه التجربة الناجحة إلى البحرين تنظيم أول معرض للكتاب وهكذا أصبحت لدي خبرات تراكمية اكتسبتها فاخترمت حتى برزت إرادة وتصميم على البدء بإقامة مثل تلك المعارض في البحرين فتوكلت على الله وشرعت في تنظيم معرضي الأول للكتاب. كان ذلك في الستينيات أو بعبارة أدق وفي بداية السبعينيات من القرن الماضي. وقد كان أول معرض للشركة تحت عنوان «المعرض الأول للكتاب العربي» شارك فيه عدد كبير من دور النشر من عدد من الدول العربية.

وقد أقمته بمناسبة استقلال البحرين وعيد العلم في آن واحد وذلك بقاعة نادي العروبة في الساعة الخامسة من ظهر يوم الثلثاء الموافق 30 مارس/ آذار 1971، وبرعاية كريمة من القائم بأعمال رئيس التربية والتعليم حينها المرحوم الشيخ عبدالعزيز آل خليفة.

وقد اخترت هذا المكان أي نادي العروبة لأنه في تلك الفترة كان ملتقى المثقفين والمتعلمين والسياسيين أيضاً هذا بالدرجة الأولى ولذلك استهدفت من خلال اختياري لهذا المكان الطبقة المثقفة والقارئة حيث كان من النوادي والمنتديات الثقافية المشهورة، ولكن ما حز في نفوسنا أن هذه التجربة الرائدة والفريدة من نوعها في ذلك الوقت لم تحظَ برعاية رسمية من قبل المسئولين، ولم تقدم لنا أي تسهيلات أخرى. حتى أنني طلبت (من راعي المعرض الشيخ عبدالعزيز آل خليفة الذي كان حينها كما أسلفت قائماً بأعمال رئيس التربية والتعليم قبل أن تتحول إلى وزارة تحت قيادته بعد الاستقلال)، وفعلاً تقدم مشكوراً بافتتاح المعرض، ولكنه اعتذر عن دعوة طلبة المدارس، معللاً اعتذاره بأن هذه الأمور تمس الجانب الشخصي للطلاب وأولياء أمورهم، وهذه أمور لا تتدخل الوزارة فيها.

إضافة إلى ذلك أن غالبية دور النشر البحرينية لم تشارك في هذه البداية، ولكن هذا الموقف السلبي وغيره من المواقف زادتني إصراراً وعزماً على إقامة العديد من المعارض وبكل ثبات فبعد مرور سنتين على معرضي الأول شرعت في تنظيم معرضي الثاني للكتاب وتحديداً في العام 1973 تحت عنوان «أسبوع الكتاب العربي الثاني» ولكنني في هذه المرة أقمته في قاعة القسم التجاري بمدرسة المنامة الثانوية للبنين رغبة مني في توسيع دائرة الاستفادة من الكتب المعروضة لتشمل طلبة المدارس. وللملاحظة أنني دائماً استهدفت الجمهور القارئ في البحرين. وحينها كان بالطبع يتمثل في الطبقة المثقفة وطلبة المدارس، اشترك في هذا المعرض أكثر من عشرين دار عربية للنشر ثم تواصلت المعارض التي تنظمها مكتبتنا كل سنة، أو سنتين. هذا فضلاً عن مشاركتنا في المعارض المحلية والإقليمية والدولية. وفي الحقيقة هذه المعارض والأنشطة كانت تخفي وراءها هدفاً غير معلن هو العمل على تنشيط الوضع الثقافي والسياسي في البحرين عن طريق القراءة.